صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تنافسية الاقتصادات العربية

العدد السابع

ديسمبر 2023

© صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي– دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171552

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website: http: //www.amf.org.ae

الفهرس:

تقديم ____ 7

الملخص التنفيذي ____ 8

تنافسية الاقتصادات العربية ____ 13

1. مؤشر قطاع الاقتصاد الكلي ____ 13

1.1 مؤشر القطاع الحقيقي ____ 13

1.1.1. معدل النمو الحقيقي ____ 13

2.1.1. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المكافئ بالقوة الشرائية *PPP*) ____ 15

3.1.1. مؤشر معدل التضخم ____ 17

4.1.1. مؤشر معدل البطالـة ____ 18

5.1.1. مؤشر حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ____ 18

6.1.1. المؤشر العام للقطاع الحقيقي ____ 19

2.1. مؤشر قطاع مالية الحكومة ____ 17

1.2.1. مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ____ 18

2.2.1. مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة ____ 18

3.2.1. مؤشر نسبة الفائض/العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ____ 18

4.2.1. مؤشر درجة الحرية المالية ____ 18

5.2.1. مؤشر العبء الضريبي ____ 19

6.2.1. المؤشر العام لمالية الحكومة ____ 19

3.1. مؤشر القطاع النقدي والمالي ____ 21

1.3.1. مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية ____ 21

2.3.1. مؤشر حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي مجموعة الدول ____ 21

3.3.1. مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ____ 22

4.3.1. مؤشر نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ____ 23

5.3.1. المؤشر العام للقطاع النقدي والمصرفي ____ 23

4.1. مؤشر القطاع الخارجي ____ 24

1.4.1. مؤشر الانفتاح التجاري ____ 25

2.4.1. مؤشر نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ____ 25

3.4.1. مؤشر الاحتياطيات الرسمية ____ 26

4.4.1. مؤشر تغطية الإحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر ____ 28

5.4.1 مؤشر شروط التبادل التجاري ____ 28

6.4.1. مؤشر حرية التجارة الخارجية ____ 28

7.4.1. المؤشر العام للقطاع الخارجي ____ 28

5.1. المؤشر العام لقطاع الاقتصاد الكلي ____ 28

2. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار ____ 30

1.2. مؤشر الحرية الاقتصادية ____ 30

1.1.2 مؤشر نزاهة الحكومة ____ 30

2.1.2. مؤشر حقوق الملكية ____ 31

3.1.2. مؤشر حرية الأعمال التجارية 31
4.1.2. مؤشر الفعالية القضائية 31
5.1.2. المؤشر العام للحرية الاقتصادية 32
2.2. المؤسسات والحوكمة الرشيدة 33
1.2.2. مؤشر فاعلية الحكومة 33
2.2.2. مؤشر سيادة القانون 33
3.2.2. مؤشر مكافحة الفساد الإداري 33
4.2.2. المؤشر العام للمؤسسات والحوكمة الرشيدة 34
3.2. مؤشر البنية التحتية 35
1.3.2. مؤشر الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان) 35
2.3.2. مؤشر النقل الجوي والشحن كنسبة من الإجمالي العالمي (%) 35
3.3.2. مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص) 35
4.3.2. مؤشر الوصول إلى الطاقة الكهربائية (كنسبة من السكان) 36
5.3.2. المؤشر العام للبنية التحتية 36
4.2. المؤشر العام لبيئة وجاذبية الاستثمار 37
الأشكال البيانية الخاصة بمؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية 38
1. الاقتصادي الكلي 38
1.1. القطاع الحقيقي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية 38
2.1. قطاع مالية الحكومة: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية 43
3.1. القطاع النقدي والمصرفي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية 48
2. بيئة وجاذبية الاستثمار 59
1.2. البنية التحتية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية 59
2.2. الحرية الاقتصادية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية 62
3.2. قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية 67
الملاحق الإحصائية 70
1. المملكة الأردنية الهاشمية 71
مؤشر تنافسية الاقتصاد الأردني 72
2. الإمارات العربية المتحدة 73
مؤشر تنافسية الاقتصاد الإماراتي 74
3. مملكة البحرين 75
مؤشر تنافسية الاقتصاد البحريني 76
4. الجمهورية التونسية 77
مؤشر تنافسية الاقتصاد التونسي 78
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 79
مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري 80
6. المملكة العربية السعودية 81
مؤشر تنافسية الاقتصاد السعودي 82
7. جمهورية السودان 83
مؤشر تنافسية الاقتصاد السوداني 84

8. جمهورية العراق **85**
مؤشر تنافسية الاقتصاد العراقي *86*
9. سلطنة عمان **87**
مؤشر تنافسية الاقتصاد العماني *88*
10. دولة قطر **89**
مؤشر تنافسية الاقتصاد القطري *90*
11 دولة الكويت **91**
مؤشر تنافسية الاقتصاد الكويتي *92*
12. الجمهورية اللبنانية **93**
مؤشر تنافسية الاقتصاد اللبناني *94*
13. دولة ليبيا **95**
مؤشر تنافسية الاقتصاد الليبي *96*
14. جمهورية مصر العربية **97**
مؤشر تنافسية الاقتصاد المصري *98*
15. المملكة المغربية **99**
مؤشر تنافسية الاقتصاد المغربي *100*
16. الجمهورية الإسلامية الموريتانية **101**
مؤشر تنافسية الاقتصاد الموريتاني *102*
17. الجمهورية اليمنية **103**
مؤشر تنافسية الاقتصاد اليمني *104*
منهجية احتساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية **105**
المصادر **109**

قائمة الأشكال البيانية:

شكل 1. المؤشر العام لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية 8
شكل 2. المراكز العشرة الأولى في مؤشر التنافسية على مستوى دول المجموعة ككل (2019-2022) 9
شكل 3. مؤشر الاقتصاد الكلي (2019-2022) 9
شكل 4. مؤشر القطاع الحقيقي (2019-2022) 10
شكل 5. مؤشر قطاع مالية الحكومة (2019-2022) 10
شكل 6. مؤشر القطاع النقدي والمصرفي 2019-2022 11
شكل 7. مؤشر القطاع الخارجي 2019-2022 11
شكل 8. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار 2019-2022 11
شكل 9. مؤشر الحرية الاقتصادية 2019-2022 12
شكل 10. المؤسسات والحوكمة الرشيدة 2017-2020 12
شكل 11. مؤشر البنية التحتية 2019-2022 12
شكل 12. مؤشر ترتيب الدول العربية في معدل النمو الحقيقي 14
شكل 13. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المكافئ بالقوة الشرائية PPP) للفترة (2019-2022) 16
شكل 14. معدل التضخم بالدول العربية 18
شكل 15. نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2019-2022) 23
شكل 16. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 38
شكل 17. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 39
شكل 18. معدل التضخم 40
شكل 19. معدل البطالة 41
شكل 20. معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي 42
شكل 21. الفائض أو العجز المالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 43
شكل 22. الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 44
شكل 23. الحرية المالية 45
شكل 24. نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات 46
شكل 25. العبء الضريبي 47
شكل 26. معدل نمو صافي الأصول الأجنبية 48
شكل 27. حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من إجمالي الناتج 49
شكل 28. السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي 50
شكل 29. نسبة القروض المتعثرة 51
شكل 30. مؤشر الحرية النقدية 52
شكل 31. الانفتاح التجاري 53
شكل 32. الاحتياطيات الرسمية 54
شكل 33. نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 55
شكل 34. تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية (بالأشهر) 56
شكل 35. شروط التبادل التجاري 56
شكل 36. حرية التجارة 58
شكل 37. النقل الجوي والشحن إلى إجمالي الشحن العالمي 59
شكل 38. الأفراد الذين يستخدمون الانترنت نسبة إلى عدد السكان 60

شكل 39. نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء 61
شكل 40. اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل مائة شخص) 62
شكل 41. مؤشر نزاهة الحكومة 62
شكل 42. مؤشر حقوق الملكية 64
شكل 43. مؤشر حرية الأعمال التجارية 65
شكل 44. مؤشر الفعالية القضائية 66
شكل 45. فعالية الحكومة 67
شكل 46. سيادة القانون 68
شكل 47. الفساد الإداري 69

قائمة الجداول:

جدول 1. تطور وضعية تنافسية الاقتصادات العربية (في العددين 6 و7 من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 9
جدول 2. معدل النمو الحقيقي (القطاع الحقيقي) 2019-2022 15
جدول 3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المكافئ بالقوة الشرائية 2017=100) 17
جدول 4. معدل البطالة نسبة إلى إجمالي القوى العاملة في الدول العربية 19
جدول 5. القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية للقطاع الحقيقي عن متوسط الفترة (2019-2022) 17
جدول 6. المؤشرات الفرعية لقطاع مالية الحكومة للفترة 2019-2022 20
جدول 7. المؤشرات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول العربية نسبةمن الناتج المحلي الإجمالي 22
جدول 8. المؤشرات الفرعية لمؤشر القطاع النقدي والمصرفي (2019-2022) 24
جدول 9. المؤشرات مؤشرات الفرعية للقطاع الخارجي عن متوسط الفترة (2019-2022) 27
جدول 10. المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية متوسط الفترة (2019-2022) 32
جدول 11. المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة (للفترة 2019-2022) 34
جدول 12. المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية عن متوسط الفترة (2018-2021) 37

تقديم

يستعرض العدد السابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية تطور مستويات تنافسية الاقتصادات العربية، ويسلط الضوء على الوضع التنافسي للدول العربية خلال الفترة 2019-2022.

لتقييم القدرة التنافسية في الاقتصادات العربية يستخدم التقرير مؤشرين أساسيين هما: مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، حيث يقيس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بما في ذلك استقرار الأسعار وتنفيذ السياسات المالية والنقدية. في حين يقيم مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار قدرة الدولة على جذب الاستثمارات وضمان التدفق المستمر لرأس المال.

يعمل صناع السياسات بالدول العربية على تطوير أطر تنظيمية قوية، وتعزيز الهياكل القانونية، وتبني سياسات اقتصادية سليمة، ورعاية القدرات الفنية، ومعالجة مختلف المحددات الأخرى التي تعمل بشكل جماعي على دفع الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

يمكن التقرير من الوقوف على مدى التقدم الذي أحرزته البلدان العربية في سعيها إلى تعزيز القدرة التنافسية، مقارنة بعدد من الدول هي: البرازيل، والهند، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، وتايلاند، وماليزيا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وتركيا.

صندوق النقد العربي

الملخص التنفيذي

يتكون مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية الذي يصدره صندوق النقد العربي من مؤشرين رئيسيين هما:

- **مؤشر الاقتصاد الكلي**: يعكس مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية، ويتكون من أربعة محاور تضم *21* مؤشراً كمياً.
- **مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار**: يعكس السياسات المختلفة التي يتم تبنيها لتحسين بيئة ومناخ الأعمال، وذلك بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويتكون من ثلاثة محاور تضم *11* مؤشراً كمياً.

شكل *1*. المؤشر العام لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية

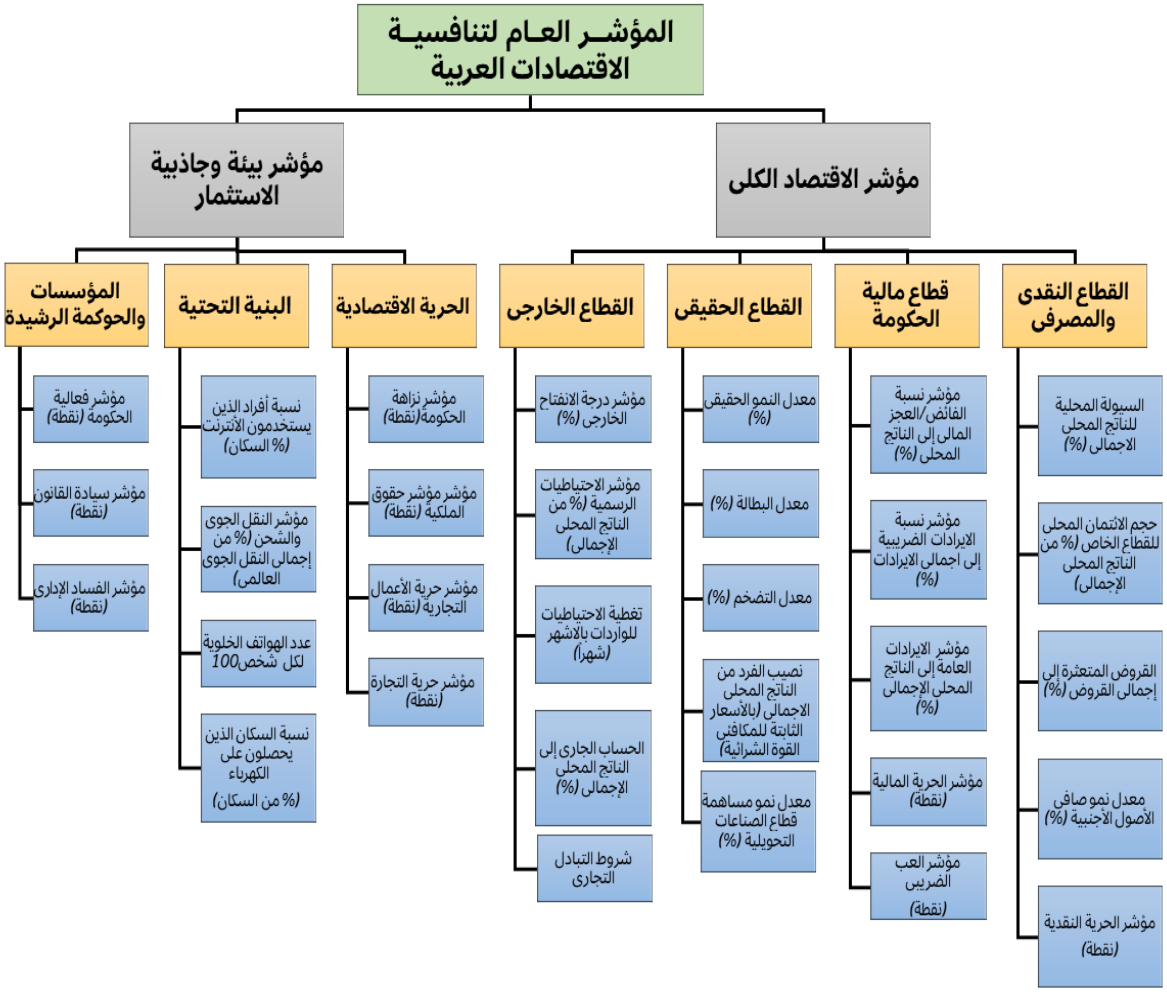

1. المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية

استحوذت كل من الإمارات وقطر والسعودية وعُمان والكويت والبحرين على المراكز الستة الأولى على مستوى الدول العربية على التوالي في **المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية**.

كما حافظت أربع دول عربية على وضعيتها التنافسية للفترة (*2022-2019*) مقارنة بالفترة (*2021-2018*)، فيما تحسن الوضع التنافسي في تسع دول عربية هي الأردن والإمارات والجزائر والعراق وعُمان وقطر والكويت وليبيا واليمن، بينما سجلت تراجعت أربع أخرى تراجعاً في المؤشر العام للتنافسية خلال اقتصادتها، جدول (*1*).

استمر استحواذ الإمارات على المركز الأول في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، ذلك بفضل تحقيقها مراتب متقدمة في كل من مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، تلتها قطر في المركز الثاني، وحلّت السعودية وعُمان والكويت والبحرين في المراكز الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على التوالي. أما على مستوى المجموعة ككل، فقد حلّت سنغافورة في المرتبة الأولى، وكوريا الجنوبية في المرتبة الثانية، والإمارات في المركز الثالث، فيما حلّت قطر في المركز الرابع، والسعودية في المركز الخامس وعُمان في المركز التاسع، في حين حصلت الكويت على المركز العاشر، الشكل (2).

جدول 1. تطور وضعية تنافسية الاقتصادات العربية (في العددين 6 و7 من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية

الدول العربية	ترتيب الدول على **مستوى المجموعة ككل (الدول العربية ودول المقارنة)** في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية		
	(2021-2018)	(2022-2019)	الاتجاه
الأردن	16	13	▲
الإمارات	3	2	▲
البحرين	11	11	=
تونس	13	16	▼
الجزائر	23	20	▲
السعودية	6	6	=
السودان	26	26	=
العراق	21	18	▲
عُمان	12	10	▲
قطر	7	4	▲
الكويت	9	8	▲
لبنان	22	24	▼
ليبيا	25	23	▲
مصر	19	19	=
المغرب	10	12	▼
موريتانيا	20	22	▼
اليمن	26	25	▲

المصدر : معدو التقرير

شكل 2. المراكز العشرة الأولى في مؤشر التنافسية على مستوى دول المجموعة ككل (2019-2022)

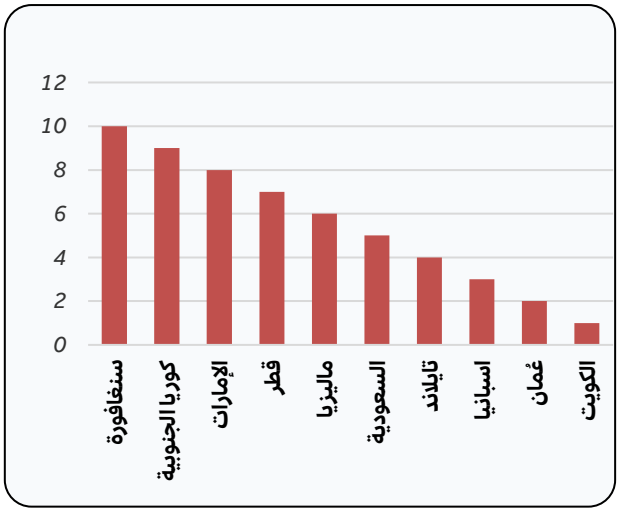

المصدر : معدو التقرير

فيما يلي ترتيب الدول في المؤشرات الفرعية لتنافسية الاقتصادات العربية:

2. مؤشر الاقتصاد الكلي

على مستوى **مؤشر الاقتصاد الكلي**، جاءت كل من سنغافورة وقطر والإمارات وكوريا الجنوبية وماليزيا في المراكز الخمسة الأولى على مستوى المجموعة ككل (الدول العربية إضافة إلى دول المقارنة) على التوالي، الشكل (3).

شكل 3. مؤشر الاقتصاد الكلي (2019-2022)

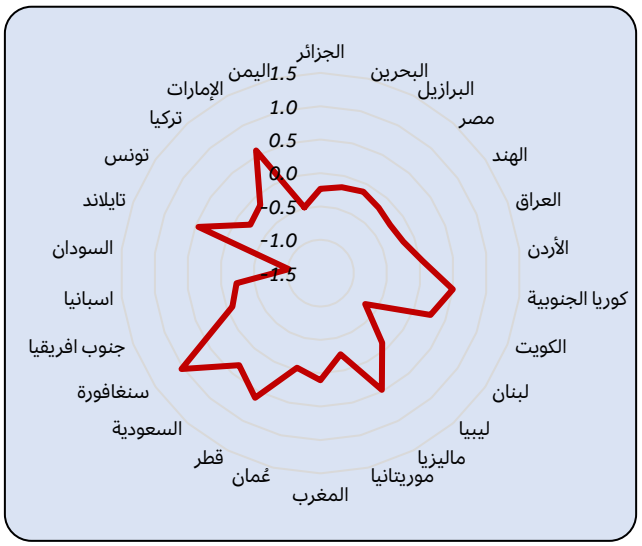

المصدر: معدو التقرير

1.2. مؤشر القطاع الحقيقي

تصدرت قطر الدول العربية في **مؤشر القطاع الحقيقي**، حيث حصلت على المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل. يُعزى ذلك إلى حصولها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر البطالة، والثاني في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المكافئ للقوة الشرائية *PPP*). أما البحرين، فحلّت في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، مستفيدةً من حصولها على مراكز متقدمة في مؤشرات التضخم، والبطالة ونسبة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقوة الشرائية *PPP*). فيما حلّت الإمارات في المركز الثالث على مستوى الدول العربية، مستفيدةً من حصولها على المركز الأول على مستوى المجموعة في التضخم، والثالث في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالقوة الشرائية *PPP*). أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول في مؤشر القطاع الحقيقي، فيما حلّت كوريا الجنوبية في المركز الثاني، وماليزيا في المركز الثالث، الشكل (*4*).

شكل *4*. مؤشر القطاع الحقيقي (*2019-2022*)

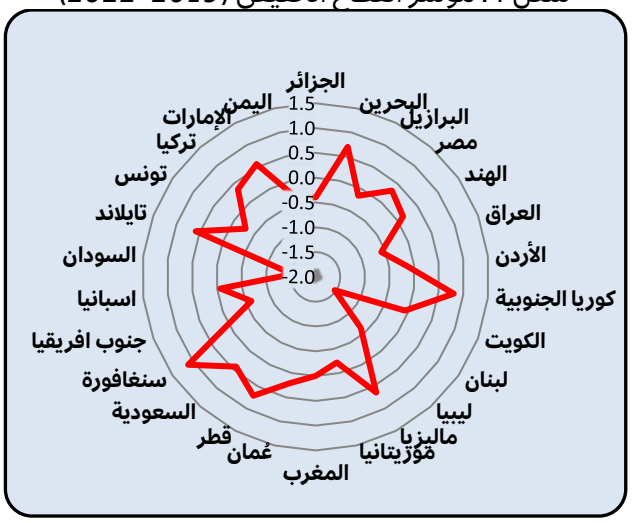

المصدر : معدو التقرير

2.2. مؤشر قطاع مالية الحكومة

استحوذت كل من الإمارات وقطر والسعودية على المركز الأول والثاني والثالث في **مؤشر قطاع مالية الحكومة** على الترتيب. يُعزى ذلك إلى حصول الإمارات على المركز الأول في العجز/الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي، والمركز الثاني في مؤشر العبء الضريبي. في حين استفادت قطر من المركز الثاني في مؤشر العجز/الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين استفادت السعودية من مؤشري العجز/الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي والعبء الضريبي، الشكل (*5*).

شكل *5*. مؤشر قطاع مالية الحكومة (*2019-2022*)

المصدر : معدو التقرير

3.2. مؤشر القطاع النقدي والمصرفي

على مستوى الدول العربية، حلّت قطر في المركز الأول في **مؤشر القطاع النقدي والمصرفي**، مُستفيدةً من حصولها على مركز متقدم في مؤشرات الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، وفي مؤشر القروض المتعثرة، فيما حلّت الكويت في المركز الثاني بسبب حصولها على مركز متقدم في مؤشر القروض المتعثرة ومؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية. تليها المغرب في المركز الثالث، يرجع ذلك إلى حصولها على مركز متقدم في السيولة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي، الشكل(6).

شكل 6. مؤشر القطاع النقدي والمصرفي 2019-2022

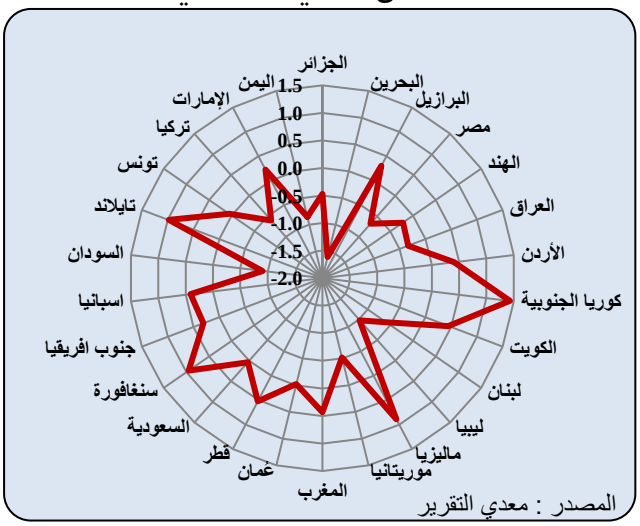

المصدر : معدي التقرير

4.2. مؤشر القطاع الخارجي

حققت السعودية المركز الأول على مستوى الدول العربية في **مؤشر القطاع الخارجي**، بفضل تحسن مؤشري الاحتياطيات الرسمية، وتصدرها لمؤشر نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر (على المستوى العربي وعلى مستوى كل المجموعة)، فيما حصلت قطر على المركز الثاني عربياً، نتيجة تصدرها مركزاً متقدماً في مؤشر تغطية الإحتياطيات الرسمية بالاشهر والحساب الجاري إلى الناتج المحلي ومؤشر الانفتاح التجاري، تليهما الإمارات، نتيجة تسجيلها مراكز متقدمة في مؤشرات الانفتاح التجاري والإحتياطيات الرسمية والحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الشكل (7).

شكل 7. مؤشر القطاع الخارجي 2019-2022

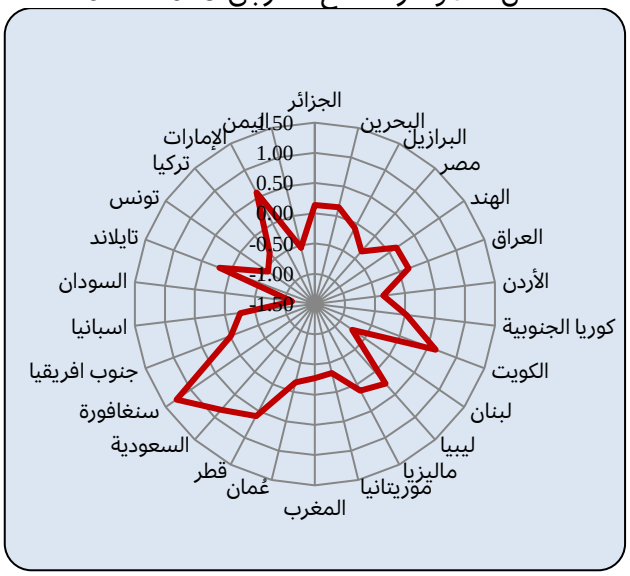

المصدر : معدو التقرير

3. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

حققت الإمارات المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل على صعيد **بيئة وجاذبية الاستثمار**، فيما حلّت قطر وعُمان والبحرين والسعودية في المراكز الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على مستوى مجموعة الدول العربية على التوالي، الشكل (8).

شكل 8. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار 2019-2022

المصدر : معدو التقرير

1.3. مؤشر الحرية الاقتصادية

حلّت الإمارات في المركز الأول عربياً والثاني على مستوى المجموعة ككل في **مؤشر الحرية الاقتصادية**، نتيجة حصولها على مركز متقدم في جميع المؤشرات الفرعية. فيما سجلت قطر المركز الثاني على مستوى الدول العربية، والسادس على مستوى المجموعة ككل، مستفيدةً من حصولها على مركز متقدم في مؤشري نزاهة الحكومة وحقوق الملكية. فيما حلت عُمان في المركز الثالث على مستوى الدول العربية، لحصولها على مركز متقدم في مؤشر نزاهة الحكومة ومؤشر حقوق الملكية، الشكل (9).

شكل 9. مؤشر الحرية الاقتصادية 2019-2022

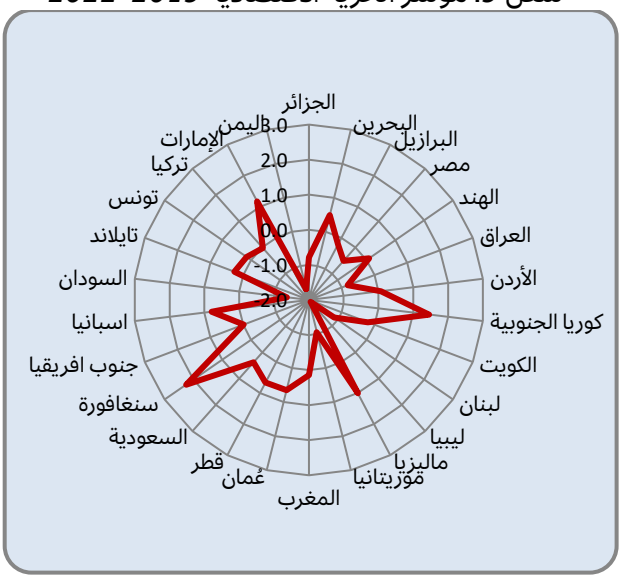

المصدر : معدو التقرير

2.3 مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

حلت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل في **مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة**، نتيجة حصولها على المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل في مؤشري مكافحة الفساد الإداري، وفعالية الحكومة. تلتها قطر في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، يُعزى ذلك إلى تقدمها في مؤشري مكافحة الفساد الإداري، وسيادة القانون. فيما جاءت البحرين في المركز الثالث، كمحصلة لتقدمها في مؤشري سيادة القانون، وفعالية الحكومة، الشكل (10).

شكل 10. المؤسسات والحوكمة الرشيدة 2017-2020

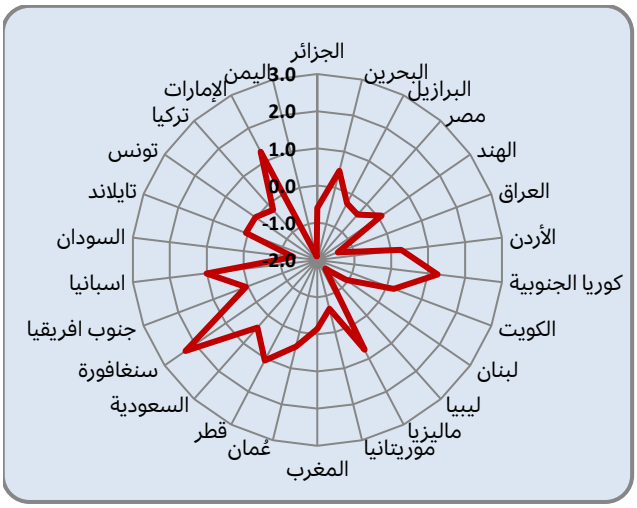

المصدر : معدو التقرير

3.3. مؤشر قطاع البنية التحتية

حصلت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في **مؤشر قطاع البنية التحتية**. يُعزى ذلك إلى استحواذها على المركز الأول في مؤشرات الاشتراك في الهواتف الخلوية، ونسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية والمركز الثاني في حصة النقل والشحن الجوي إلى إجمالي النقل والشحن العالمي. فيما حلّت قطر في المركز الثاني على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى المجموعة ككل، وحلّت الكويت في المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية على التوالي، الشكل (11).

شكل 11. مؤشر البنية التحتية 2019-2022

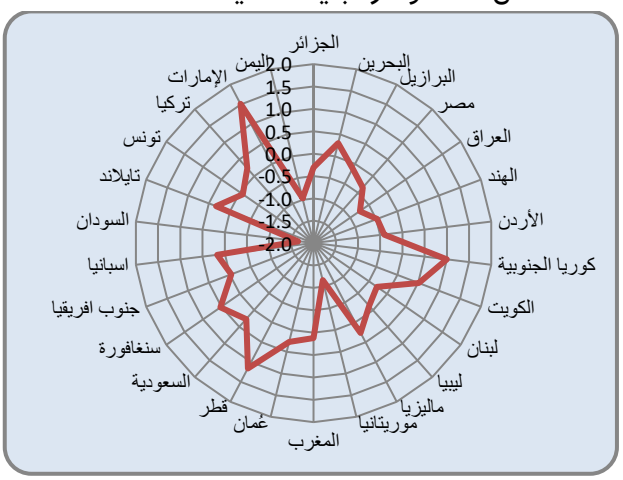

المصدر : معدو التقرير

تنافسية الاقتصادات العربية

قامت العديد من الدول العربية بتبني استراتيجيات ورؤى وطنية متعددة بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية وتحسين كفاءة السلع المنتجة، وزيادة التركيز على القطاعات الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، تسعى الدول العربية جاهدة لتطوير قطاعات الخدمات وتسهيل بيئة الأعمال، وتحسين البنية التحتية بهدف مواجهة التحديات التي تعترض قدراتها التنافسية. تهدف الجهود الوطنية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وبالتالي رفع مستويات المعيشة.

تضمنت هذه الاستراتيجيات والرؤى الوطنية مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، مثل تعزيز الاستثمارات في الصناعات المحلية وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما تم التركيز على تطوير التعليم وتدريب القوى العاملة لضمان توافر المهارات اللازمة للقطاعات الإنتاجية والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تم العمل على تحسين البنية التحتية من خلال مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل تطوير الطرق والموانئ وتوفير الخدمات اللوجستية الحديثة، بما يعزز قدرة الدول على تصدير منتجاتها وتحقيق التنافسية العالمية.

يتوقع أن يسهم تحسن تنافسية الاقتصاد وتعزيز الإنتاجية في تنويع الاقتصاد وتوفير فرص عمل، بما يحقق في الأخير تنمية اقتصادية مستدامة ويرتقي بمستويات معيشة المواطنين.

1. مؤشر قطاع الاقتصاد الكلي

يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من أربع دعامات رئيسة، هي: مؤشر القطاع الحقيقي، ومؤشر قطاع إحصاءات مالية الحكومة، ومؤشر القطاع الخارجي، ومؤشر القطاع النقدي والمصرفي. تشمل الدعامات الأربعة (21) متغيراً كمياً موزعةً على النحو التالي: القطاع الحقيقي يتضمن خمس متغيرات، وقطاع مالية الحكومة (خمس متغيرات)، والقطاع الخارجي (ست متغيرات)، والقطاع النقدي والمصرفي (خمس متغيرات).

1.1 مؤشر القطاع الحقيقي

يتكون القطاع الحقيقي من خمس متغيرات كميـة هي:

- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.
- معدل التضخم.
- معدل البطالة.
- حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي[1].
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للمكافئ بالقوة الشرائية *PPP*).

1.1.1. معدل النمو الحقيقي

ارتفع معدل النمو الحقيقي لمجموعة الدول العربية[2] بنحو *5.8* في المائة في عام *2022* مقارنةً بنحو *3.7* في المائة في عام *2021*. ويُعزى ذلك إلى تحسن قطاع الصناعات الاستخراجية الذي ارتفع بنحو *8.5* في المائة في عام *2022*. إضافة إلى تحسن قطاع الصناعات التحويلية بنحو *7.1* في المائة في عام *2022*، مقابل *4.9* في المائة في عام *2021*.

كما ساهم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من *69* دولار أمريكي للبرميل عام *2021* إلى *100* دولار عام *2022*، إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية بالأسعار الحقيقية من *345.4* مليار دولار أمريكي إلى نحو *511.1* مليار دولار أمريكي في عام *2022*[3].

بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد أرتفع معدل النمو الحقيقي في أغلب الدول العربية في عام *2022* مقارنة بعام *2021* بسبب تحسن أغلب القطاعات الاقتصادية، جدول (*2*).

عربياً، استحوذت مصر على المركز الأول على مستوى الدول العربية، كمحصلة لتحقيقها معدل نمو بلغ (*4.7*) في المائة خلال الفترة (*2019-2022*)، يعزى ذلك إلى ارتفاع معدل

---

[1] أشار صندوق النقد الدولي،بأهمية قطاع الصناعات التحويلية، وذلك بسبب الدور الهام الذي يقوم به في النمو الاقتصادي وتطوير الدول صناعياً، حيث تضع العديد من البلدان الناشئة والنامية التصنيع في أولوياتهم لتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي هي مؤشر أساسي لأهمية القطاع في اقتصادات الدول.

كما يدفع قطاع التصنيع نحو نمو الإنتاجية والابتكار، بسبب العلاقة القوية بين التصنيع والتنمية الاقتصادية.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد *2023*.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد *2023*، الفصل الخامس.

النمو الحقيقي إلى نحو 6.6 في المائة في عام 2022. المركزين الثاني والثالث كانا من نصيب السعودية والإمارات، حيث تم تسجيل معدل نمو بنحو 2.5 و 1.9 في المائة على التوالي خلال الفترة (2019-2022). فيما حلّت البحرين بالمركز الرابع عربياً بمتوسط نمو بلغ (1.3) في المائة[4] خلال نفس الفترة الزمنية، جدول (2)، وشكل (12).

شكل 12. ترتيب الدول العربية في معدل النمو الحقيقي

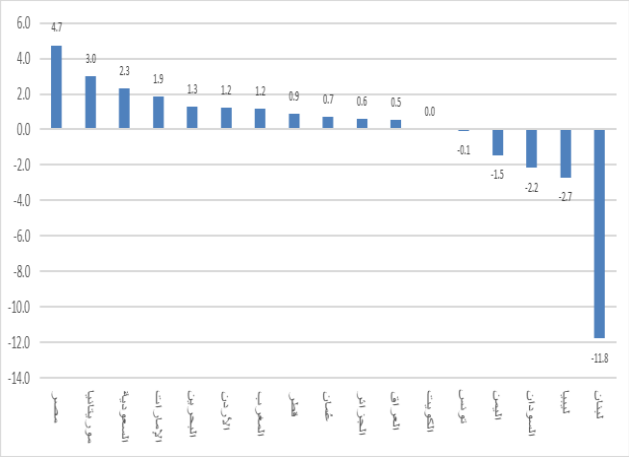

المصدر : معدو التقرير

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت كل من تركيا والهند وسنغافورة على المراكز الثلاثة الأولى على التوالي، يذكر أن تركيا حلّت بالمركز الأول على مستوى المجموعة ككل بمعدل نمو حقيقي بلغ (4.9) في المائة عن متوسط الفترة (2019-2022).

[4] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023.

جدول 2. معدل النمو الحقيقي (القطاع الحقيقي) 2019-2022

الدول	2019	2020	2021	2022	المؤشر المعياري	الترتيب
تركيا	0.8	1.9	11.4	5.6	1.353	1
مصر	5.6	3.6	3.3	6.6	1.300	2
الهند	3.9	-5.8	9.1	7.0	0.908	3
موريتانيا	5.3	-0.9	2.4	5.2	0.741	4
ماليزيا	4.4	-5.5	3.1	8.7	0.634	5
سنغافورة	1.3	-3.9	8.9	3.6	0.577	6
السعودية	0.8	-4.3	3.9	8.7	0.513	7
كوريا الجنوبية	2.2	-0.7	4.1	2.6	0.439	8
الإمارات	1.1	-5.0	3.9	7.4	0.378	9
البرازيل	1.2	-3.3	5.0	2.9	0.247	10
البحرين	2.2	-4.6	2.7	4.9	0.184	11
الأردن	1.8	-1.6	2.2	2.5	0.169	12
المغرب	2.9	-7.2	7.9	1.1	0.157	13
قطر	0.8	-3.6	1.6	4.8	0.064	14
عُمان	-1.1	-3.4	3.1	4.3	0.011	15
الجزائر	1.0	-5.1	3.4	3.1	-0.028	16
العراق	5.5	-12.0	1.6	7.0	-0.055	17
اسبانيا	2.0	-11.3	5.5	5.5	-0.090	18
جنوب افريقيا	0.3	-6.3	4.9	2.0	-0.147	19
تايلاند	2.1	-6.1	1.5	2.6	-0.210	20
الكويت	-0.6	-8.9	1.3	8.2	-0.214	21
تونس	1.6	-8.8	4.4	2.5	-0.245	22
اليمن	2.1	-8.5	-1.0	1.5	-0.690	23
السودان	-2.2	-3.6	-1.9	-1.0	-0.912	24
ليبيا	-11.2	-29.8	31.4	-1.2	-1.090	25
لبنان	-6.9	-21.4	-7.0	..	-3.993	26

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية

2.1.1. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المكافئ بالقوة الشرائية PPP)

فيما يتعلق بهذا المؤشر، فقدحلّت سنغافورة وقطر والإمارات والبحرين والسعودية في المراكز الخمس الأولى على مستوى المجموعة على مستوى الدول العربية، سجلت قطر أعلى قيمة لهذا المؤشر، نتيجة ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 92.5 ألف دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2019-2022)، وحلّت الإمارات في المركز الثاني، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 70.9 ألف دولار أمريكي عن نفس الفترة. بينما حلت البحرين والسعودية في المركز الثالث والرابع عربياً بمتوسط نصيب للفرد بلغ 49.8 و 47.1 ألف دولار على التوالي خلال نفس الفترة.

على مستوى دول المقارنة، حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 102.3 ألف دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2019-2022). فيما حلت كوريا الجنوبية في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 43.7 ألف دولار أمريكي خلال الفترة (2019-2022). بينما حلّت إسبانيا في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة، شكل (13) وجدول (3).

شكل 13. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المكافئ بالقوة الشرائية PPP) للفترة (2019-2022)

المصدر : محسوبة من جدول (3).

جدول 3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المكافئ بالقوة الشرائية 2017=100)

	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة الزمنية (2019-2022)	المؤشر المعياري	الترتيب
سنغافورة	98,455	94,910	107,741	108,036	102,286	2.710	1
قطر	90,840	89,019	92,863	97,097	92,455	2.344	2
الإمارات	71,782	67,668	69,734	74,299	70,871	1.540	3
البحرين	49,769	47,994	49,754	51,855	49,843	0.756	4
السعودية	47,025	44,771	46,587	50,023	47,101	0.654	5
الكويت	47,315	43,923	45,652	49,169	46,515	0.632	6
كوريا الجنوبية	42,759	42,397	44,232	45,467	43,714	0.528	7
اسبانيا	40,782	35,987	37,933	39,834	38,634	0.338	8
عُمان	33,814	33,098	34,295	35,337	34,136	0.171	9
تركيا	28,150	28,473	31,467	32,998	30,272	0.027	10
ماليزيا	27,674	25,831	26,333	28,315	27,038	-0.094	11
ليبيا	22,535	15,621	20,274	19,797	19,557	-0.372	12
تايلاند	17,997	16,866	17,087	17,507	17,364	-0.454	13
البرازيل	14,685	14,110	14,736	15,093	14,656	-0.555	14
لبنان	17,185	13,791	12,987	..	14,654	-0.555	15
جنوب افريقيا	13,852	12,816	13,312	13,470	13,363	-0.603	16
مصر	11,781	11,990	12,180	12,781	12,183	-0.647	17
الجزائر	11,627	10,845	11,029	11,187	11,172	-0.685	18
تونس	11,114	10,040	10,396	10,578	10,532	-0.709	19
الأردن	9,535	9,184	9,203	9,319	9,310	-0.754	20
العراق	10,299	8,848	8,787	9,199	9,283	-0.755	21
المغرب	8,218	7,546	8,058	8,062	7,971	-0.804	22
الهند	6,617	6,172	6,677	7,096	6,641	-0.854	23
موريتانيا	5,506	5,315	5,308	5,441	5,392	-0.900	24
السودان	4,133	3,875	3,701	3,571	3,820	-0.959	25

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية.
(..) غير متوفر

المؤشر الفرعي تم احتسابه من قبل مُعدي التقرير.

3.1.1. مؤشر معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم في السودان ولبنان بنسب فاقت 100 في المائة خلال الفترة (2019-2022). فيما بلغ معدل التضخم في ليبيا ومصر وتونس والجزائر (22.5) و (8.1) و (6.6) و (5.2) في المائة عن متوسط نفس الفترة على التوالي. وسجلت بقية الدول العربية متوسط معدل تضخم أقل من (4.4) في المائة خلال الفترة (2019-2022).

عربياً، استحوذت الإمارات والبحرين وعُمان على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل في **مؤشر معدل التضخم**، حيث سجل معدل التضخم متوسطاً بلغ (0.2) و (0.4) و (0.9) في المائة في هذه الدول على التوالي عن متوسط الفترة (2019-2022). سجلت قطر معدل تضخم بلغ نحو (1.0) في المائة، في حين سجلت كل من السعودية، والأردن معدل تضخم بلغ (1.7) في المائة عن متوسط الفترة (2019-2022).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت ماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية على المركز الثلاثة الأولى على مستوى دول المقارنة، حيث سجلت نسب في المستوى العام للأسعار بلغت (1.3) و(1.8) و(2.1) في المائة على التوالي لمتوسط الفترة (2019-2022).

شكل 14. معدل التضخم بالدول العربية

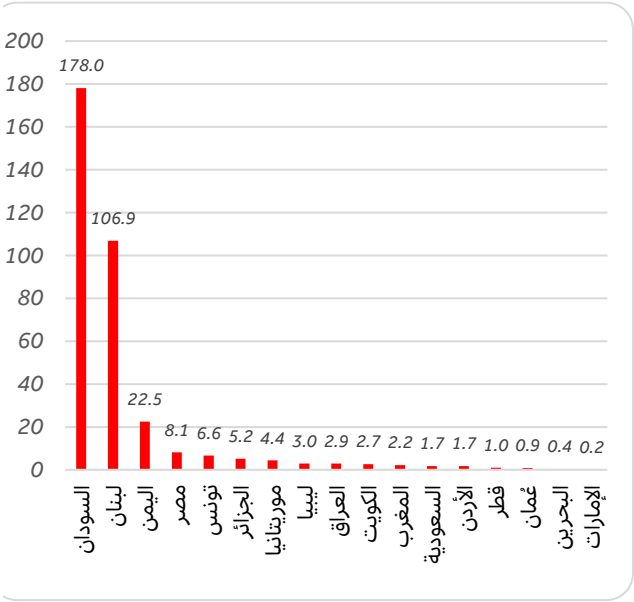

المصدر: صندوق النقد العربي، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

4.1.1. مؤشر معدل البطالـة

تجاوز متوسط نسبة معدل البطالة 10 في المائة في عشر دول عربية، هي: ليبيا، والسودان، والأردن، وتونس، والعراق، واليمن، ولبنان، والجزائر، وموريتانيا، والمغرب عن متوسط الفترة (2019-2022)، وسُجل أعلى معدل بطالة في ليبيا، حيث بلغ (20.3) في المائة.

عربياً، حلّت قطر والبحرين وعُمان في المركز الأول والثاني والثالث على التوالي، حيث سجل متوسط معدل البطالة مستويات منخفضة بلغت (0.13) في المائـة في قطـر، بينما بلغ معدل البطالة في البحرين (1.45) في المائة، وفي عُمان نحو (2.41) في المائة عن متوسط الفتـرة (2019-2022)، جدول (4).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت تايلاند في المرتبة الأولى على مستوى مجموعة دول المقارنة، والثانية على مستوى دول المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط معدل البطالة (0.92) في المائة عن متوسط الفترة (2019-2022). فيما حلّت سنغافورة وكوريا الجنوبية في المركز الثاني والثالث على مستوى دول المقارنة بمتوسط معدل بطالة بلغ (3.4) و (3.5) في المائة على التوالي عن نفس الفترة

5.1.1. مؤشر حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

سجلت تسع دول عربية نسب فاقت 10 في المائة في **مؤشر حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي** عن الفترة (2019-2022)، وهي الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والسعودية، والسودان ومصر، والمغرب، واليمن.

عربياً، استحوذت البحرين والأردن ومصر على المركز الأول والثاني والثالث على مستوى الدول العربية، حيث بلغت مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين والأردن نحو (19.5) و(17.3) و(16.0) في المائة عن متوسط الفترة (2019-2022) على التوالي. يذكر أن قطاع الصناعات التحويلية في البحرين نمى بنحو 8.4 في المائة خلال الفترة (2015-2022)، كما تبلغ حصة هذا القطاع في البحرين حوالي 13.4 في المائة من إجمالي الصناعات التحويلية للدول العربية مجمعة[5] في عام 2022.

على مستوى دول المقارنة، حلّت تايلاند في المرتبة الأولى على مستوى دول المجموعة ككل، حيث بلغت حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي نحو (26.3) في المائة عن متوسط الفـترة 2019-2022، وحلت كوريا الجنوبية في المركز الثاني بحوالي 25.3 في المائة لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

[5] صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023

جدول 4. معدل البطالة نسبة إلى إجمالي القوى العاملة في الدول العربية

	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة 2019-2022
قطر	0.10	0.14	0.17	0.10	0.13
البحرين	1.18	1.67	1.53	1.40	1.45
عُمان	1.85	2.94	2.51	2.33	2.41
الكويت	2.16	3.33	2.82	2.48	2.70
الإمارات	2.33	4.29	3.11	2.75	3.12
السعودية	5.64	7.45	6.69	5.64	6.35
مصر	7.85	7.94	7.40	6.96	7.54
المغرب	9.24	11.11	10.54	10.49	10.35
موريتانيا	10.40	11.14	11.29	11.11	10.98
الجزائر	10.50	12.25	11.75	11.55	11.51
لبنان	11.30	12.97	12.50	12.64	12.35
اليمن	12.98	13.58	13.89	13.59	13.38
العراق	15.11	16.23	16.17	15.55	15.76
تونس	15.13	16.37	16.26	16.12	15.97
الأردن	16.80	19.21	18.44	17.87	18.08
السودان	17.59	19.29	19.05	18.73	18.66
ليبيا	19.61	20.34	20.61	20.68	20.31
المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية					

6.1.1. المؤشر العام للقطاع الحقيقي

في ضوء نتائج المؤشرات السابقة (معدل النمو الحقيقي، معدل التضخم، معدل البطالة، حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، حصلت كل من قطر والبحرين والإمارات على المراكز الثلاث الأولى في مؤشر تنافسية القطاع الحقيقي على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.708) و (0.699) و (0.571) نقطة على التوالي عن متوسط الفترة (2019-2022). أما المراكز الرابع والخامس والسادس فكان من نصيب السعودية ومصر وعُمان بقيم معيارية بلغت (0.417) و(0.324) و(0.210) نقطة لنفس الفترة الزمنية على التوالي، جدول (5).

جدول 5. القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية للقطاع الحقيقي خلال الفترة (2019-2022)

	معدل النمو الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	معدل التضخم	معدل البطالة	حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر القطاع الحقيقي	ترتيب الدول
الأردن	0.169	-0.754	0.355	-1.178	0.644	-0.153	17
الإمارات	0.378	1.540	0.393	0.968	-0.424	0.571	7
البحرين	0.184	0.756	0.386	1.208	0.959	0.699	4
تونس	-0.245	-0.709	0.229	-0.876	0.167	-0.287	19
الجزائر	-0.028	-0.685	0.264	-0.236	-1.286	-0.394	21
السعودية	0.513	0.654	0.353	0.504	0.059	0.417	8
السودان	-0.912	-0.959	-4.139	-1.262	-0.333	-1.521	25
العراق	-0.055	-0.755	0.324	-0.846	-1.576	-0.581	22
عُمان	0.011	0.171	0.374	1.070	-0.576	0.210	11
قطر	0.064	2.344	0.373	1.397	-0.639	0.708	3
الكويت	-0.214	0.632	0.329	1.029	-0.934	0.168	12
لبنان	-3.993	-0.555	-2.326	-0.356	-0.738	-1.594	26
ليبيا	-1.090	-0.372	0.322	-1.498	-1.510	-0.829	24
مصر	1.300	-0.647	0.190	0.334	0.443	0.324	10
المغرب	0.157	-0.804	0.340	-0.069	0.353	-0.004	14
موريتانيا	0.741	-0.900	0.284	-0.160	-1.066	-0.220	18
اليمن	-0.690	0.000	-0.177	-0.504	-0.303	-0.337	20
البرازيل	0.247	-0.555	0.241	-0.334	-0.343	-0.149	16
الهند	0.908	-0.854	0.250	0.277	0.134	0.143	13
كوريا الجنوبية	0.439	0.528	0.343	0.910	1.810	0.806	2
ماليزيا	0.634	-0.094	0.363	0.857	1.425	0.637	5
سنغافورة	0.577	2.710	0.341	0.931	1.052	1.122	1
اسبانيا	-0.090	0.338	0.322	-0.644	-0.243	-0.063	15
جنوب افريقيا	-0.147	-0.603	0.277	-2.474	-0.141	-0.617	23
تايلاند	-0.210	-0.454	0.351	1.284	1.967	0.588	6
تركيا	1.353	0.027	-0.363	-0.334	1.099	0.356	9

2.1. مؤشر قطاع مالية الحكومة

يتكون مؤشر قطاع مالية الحكومة من خمس متغيرات كمية، هي:

- الفائض/العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (وزن المؤشر في قطاع مالية الحكومة 30 في المائة).
- الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (وزن المؤشر في قطاع مالية الحكومة 20 في المائة)
- الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة (وزن المؤشر في قطاع مالية الحكومة 20 في المائة).
- مؤشر الحرية المالية (وزن المؤشر في القطاع مالية الحكومة 15 في المائة).
- مؤشر العبء الضريبي (وزن المؤشر 15 في المائة).

تشير الإحصاءات[6] إلى تحول العجز المالي البالغ نحو 62.3 مليار دولار أمريكي في الدول العربية كمجموعة، إلى فائض مالي بلغ نحو 104.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

[6] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

يُعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة أعلى من الإنفاق العام، حيث سجل معدل نمو الإيرادات العامة نحو 30.8 في المائة عام 2022، نتيجة ارتفاع الإيرادات البترولية بنسبة بلغت حوالي 42.9 في المائة، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من حوالي 69 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط في عام 2021 إلى 100 دولار أمريكي عام 2022. كما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 18.7 في المائة في عام 2022 لتبلغ نحو 335.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 282.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مع تحسن النشاط الاقتصادي. بالمقابل ارتفع الإنفاق العام في الدول العربية بشقيه الجاري والرأسمالي من 878.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 957.5 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 8.9 في المائة في عام 2022. كمحصلة لذلك، بلغ الفائض المالي نحو (3.3) في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مقابل عجز بلغ نحو (-2.1) في المائة في عام 2021.

1.2.1. مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

عربياً، استحوذت كل من ليبيا والكويت والعراق على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى الدول العربية، حيث بلغ المؤشر نحو (46.7) و(42.5) و(38.2) في المائة خلال الزمنية (2019-2022) على التوالي. في حين حلّت الإمارات في المركز الرابع على مستوى الدول العربية، حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (33) في المائة خلال نفس الفترة.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلّت إسبانيا في المركز الأول، حيث بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (41.0) في المائة للفترة (2019-2022). فيما حلّت البرازيل في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة، بنسبة بلغت حوالي (35.6) في المائة في نفس الفترة.

2.2.1. مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة

عربياً، حلّت المغرب في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، فقد بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة نحو (89.1) في المائة عن متوسط (2019-2022)، حيث يستحوذ بند الضرائب على السلع والخدمات في المغرب على نحو 50 في المائة من إجمالي الضرائب. في المركز الثاني حلّت تونس على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى المجموعة ككل في هذا المؤشر، حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة نحو (88.9) في المائة عن متوسط الفترة(2019-2022). أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب مصر، حيث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات نحو (74.2) في المائة لمتوسط الفترة الزمنية (2019-2022).

على مستوى دول المقارنة، حلّت جنوب أفريقيا في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بنسبة بلغت (96.9) في المائة عن متوسط الفترة (2019-2022). في حين حلّت كل من تايلاند وإسبانيا في المركز الثاني والثالث على مستوى دول المقارنة، بنسب بلغت (83.7) و (82.9) في المائة على التوالي عن متوسط نفس الفترة الزمنية.

3.2.1. مؤشر نسبة الفائض/العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي

عربياً، حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل. أما المراكز الثانيه والثالثه والرابعه فكانت من نصيب قطر والسعودية والعراق، حيث بلغ الفائض/العجز المالي نحو (2.6) و(-1.3) و(-1.4) في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة (2019-2022) على التوالي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، حلّت كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية وتركيا في المركز الأول والثاني والثالث على مستوى دول المقارنة، فقد بلغ متوسط نسبة العجز المالي في سنغافورة نحو (-0.6) في المائة، في حين بلغ العجز في كل من كوريا الجنوبية وتركيا نحو (-2.2) و (-3.6) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة (2019-2022) على التوالي.

4.2.1. مؤشر درجة الحرية المالية

يركز مؤشر درجة الحرية المالية على كيفية إدارة الدولة لميزانيتها بشكل جيد من خلال قياس الدين والعجز المتزايد، ويتكون المؤشر من المتغيرات الفرعية التالية:

- الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (الوزن 20 في المائة من الدرجة).

- متوسط العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لآخر ثلاث سنوات (الوزن هو 80 في المائة من الدرجة).

عربياً، حلّت البحرين في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، وبلغت قيمة المؤشر نحو (80 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2019-2022). أما المركز الثاني على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب المغرب، حيث بلغت قيمة المؤشر نحو (70 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2019-2022). المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب الإمارات وقطر وعُمان والأردن بقيمة بلغت (60 من 100) نقطة لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

بالنسبة لدول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الأول على مستوى دول المقارنة بقيمة بلغت (65 من 100) نقطة، فيما حلّت تايلاند وتركيا في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة بقيمة بلغت (60 من 100) نقطة.لمتوسط نفس الفترة.

5.2.1. مؤشر العبء الضريبي

تفرض الدول ضرائب على الأنشطة الاقتصادية، وتسمح الحكومات للأفراد والشركات بالحفاظ على حصة أكبر من دخلهم وثروتهم وإدارتها لمصلحتهم الخاصة. وكلما ارتفعت حصة الحكومة من الدخل أو الثروة، انخفضت مكافأة الفرد في مؤشر العبء الضريبي ضمن مؤشرات الحرية الاقتصادية، في حين ارتفع معدلات الضرائب، يقلل ذلك من قدرة الأفراد والشركات على تحقيق أهدافهم في السوق، وبالتالي يقلل أيضا من المستوى العام لنشاط القطاع الخاص. تعتبر معدلات ضريبة الدخل الفردية والشركات قيدا مهما ومباشرا في الحرية الاقتصادية للفرد، لكنها ليست في حد ذاتها مقياسا شاملا للعبء الضريبي[7].

يقيس المؤشر معدلات الضرائب الهامشية على الدخل الشخصي ودخل الشركات والمستوى الضريبي الإجمالي (بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها الحكومة) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر ارتفاع قيمة المؤشر في صالح الدولة أو الأفراد، حيث يشير إلى ضعف أثر العبء الضريبي على الأفراد، ويشمل المؤشر المتغيرات التالية:

- أعلى معدل ضريبي هامشي على الدخل الفردي.
- أعلى معدل ضريبي هامشي على دخل الشركات.
- إجمالي العبء الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

عربياً، جاءت البحرين في المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل في مؤشر العبء الضريبي، مستفيدةً من ارتفاع قيمة المؤشر إلى (99.8 من 100) نقطة مئوية لمتوسط السنوات (2019-2022). في المركز الثاني، جاءت الإمارات على مستوى المجموعة ككل حيث بلغت قيمة المؤشر (99.6 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2019-2022). فيما حلّ كل من السعودية وقطر وعُمان في المراكز الثالثة والرابعة والخامسة على مستوى المجموعة ككل، حيث سجل المؤشر ماقيمته (99.5 من 100) و(98.8 من 100) و(97.9 من 100) نقطة على التوالي عن متوسط نفس الفترة.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المقارنة ، حيث بلغت قيمة المؤشر 90.4 من 100) نقطة لمتوسط الفترة (2019-2022). فيما حلت ماليزيا في المركز الثاني بقيمة بلغت (84.7 من 100) نقطة لمتوسط نفس الفترة.

6.2.1. المؤشر العام لمالية الحكومة

بناءً على ما سبق، تشير النتائج إلى استحواذ كل من الإمارات وقطر والسعودية على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت (0.924) و(0.557) و(0.297) نقطة على التوالي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة وماليزيا وتركيا على المركز الأول والثاني والثالث على مستوى دول المقارنة على التوالي، (جدول 6).

[7] The Heritage Foundation, Index of Economic Freedom 2023, the Methodology.

جدول 6. المؤشرات الفرعية لقطاع مالية الحكومة للفترة 2019-2022

	الفائض/العجز المالى كنسبة من الناتج المحلي	الايرادات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى	الايرادات الضريبية كنسبة من إجمالى الإيرادات	مؤشر الحرية المالية (نقطة)	مؤشر العبء الضريبى (نقطة)	مؤشر مالية الحكومة	ترتيب الدول
الأردن	-0.43	0.67	0.20	0.388	0.421	0.099	8
الإمارات	2.01	0.67	-0.02	0.388	1.317	0.924	1
البحرين	-0.35	-0.72	-1.17	1.710	1.328	0.047	13
تونس	-0.37	0.01	1.45	-1.595	-0.700	-0.166	18
الجزائر	0.27	0.55	-0.33	-1.595	-0.882	-0.302	22
السعودية	0.75	0.34	-0.59	-0.273	1.309	0.297	4
السودان	-0.34	-1.88	0.35	-2.257	0.215	-0.526	25
العراق	0.73	1.18	-1.63	..	..	0.012	15
عُمان	-0.75	0.12	-1.28	0.388	1.183	-0.233	20
قطر	1.61	0.65	-1.19	0.388	1.254	0.557	3
الكويت	-1.21	1.59	-1.69	0.388	1.168	-0.309	23
لبنان	0.02	-1.44	0.89	-0.273	0.556	0.082	10
ليبيا	0.70	2.01	-1.70	..	..	0.071	11
مصر	-0.47	-0.89	0.91	-0.273	0.276	-0.046	17
المغرب	-0.19	-0.43	1.46	1.049	-0.994	0.201	6
موريتانيا	0.64	-0.68	0.59	-0.934	-0.447	0.035	14
اليمن	0.27	-1.71	-0.59	..	..	-0.208	19
اسبانيا	-3.28	1.45	-0.04	1.049	-1.674	-0.939	26
البرازيل	-0.64	0.93	0.01	-0.273	-0.986	-0.286	21
الهند	-0.81	-0.66	0.00	-0.934	-0.279	-0.491	24
كوريا الجنوبية	0.55	-0.23	0.20	0.719	-1.563	0.055	12
ماليزيا	0.50	-0.58	0.78	-0.273	0.150	0.231	5
سنغافورة	0.90	-0.80	0.74	1.710	0.597	0.684	2
تايلاند	-0.32	-0.52	0.99	0.388	-0.126	0.090	9
تركيا	0.25	0.33	0.30	0.388	-0.592	0.137	7
جنوب افريقيا	-0.05	0.03	1.34	-0.273	-1.531	-0.015	16

المصدر: صندوق النقد العربي، وبيانات البنك الدولي.

المؤشر الفرعى أُعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة فى الجدول

3.1. مؤشر القطاع النقدي والمالي

يتكون مؤشر القطاع النقدي والمصرفي من خمس مؤشرات فرعية، وهي:

- مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية (وزن المؤشر *30* في المائة).
- مؤشر حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (وزن المؤشر *35* في المائة).
- مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (وزن المؤشر *10* في المائة).
- مؤشر السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (وزن المؤشر *20* في المائة).
- مؤشر الحرية النقدية (وزن المؤشر *5* في المائة).

1.3.1. مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية

يُعرف صافي الأصول الأجنبية إلى أنه مجموع الأصول الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى مطروحاً منه التزاماتها الأجنبية.

عربياً، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية، حيث سجل صافي الأصول الأجنبية بها معدل نمو بلغ (*14.3*) في المائة عن متوسط الفترة (*2019-2022*). بينما حلّت الكويت في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، حيث سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية حوالي (*8.3*) في المائة عن متوسط الفترة الزمنية (*2019-2022*). أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية فكان من نصيب العراق، فقد بلغ معدل نمو الأصول الأجنبية نحو (*7.5*) في المائة عن متوسط الفترة (*2019-2022*).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت سنغافورة في المركز الأول على مستوى دول المقارنة وبلغ معدل نمو الأصول الأجنبية حوالي (*15.7*) في المائة عن متوسط الفترة (*2019-2022*). أما المركز الثاني على مستوى دول المقارنة فقد كان من نصيب جنوب أفريقيا، حيث بلغ معدل نمو صافي الأصول الأجنبية (*14.4*) في المائة عن متوسط الفترة (*2019-2022*).

2.3.1. مؤشر حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي مجموعة الدول

عربياً، حلّت السعودية والإمارات في المركز الأول والثاني على التوالي على مستوى الدول العربية، حيث بلغ متوسط نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الدول حوالي (*5.3*) و(*3.3*) في المائة عن متوسط الفترة (*2019-2022*)، فيما حلّت قطر في المركز الثالث بنسبة بلغت نحو (*2.2*) في المائة عن متوسط نفس الفترة.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية والهند على المركز الأول والثاني على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط حجم الإئتمان إلى اجمالي الدول نحو (*28.9*) و(*13.8*) في المائة لمتوسط نفس الفترة الزمنية على التوالي. أما اسبانيا وتايلاند فحلت في المركز الثالث والرابع على مستوى دول المقارنة على التوالي.

جدول 7. مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول العربية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة (2019-2022)
الأردن	76.9	83.4	84.1	86.6	82.7
الإمارات	73.9	86.4	73.5	52.3	71.5
البحرين	65.3	76.3	71.0	64.6	69.3
تونس	70.1	76.7	73.7	69.6	72.5
الجزائر	25.8	29.5	25.8	21.4	25.7
السعودية	49.2	64.0	62.4	55.1	57.7
السودان	9.2	7.9	6.6	5.6	7.3
العراق	47.2	60.6	48.3	48.9	51.3
عُمان	65.1	76.6	67.5	53.4	65.7
قطر	100.6	138.9	123.4	100.4	115.8
الكويت	95.1	126.3	105.9	83.0	102.6
لبنان	82.0	40.9	13.7	4.8	35.4
ليبيا	14.6	21.9	9.8	10.1	14.1
مصر	22.8	25.8	28.2	30.8	26.9
المغرب	81.5	91.0	85.9	85.9	86.1
موريتانيا	40.8	41.8	41.4	37.0	40.3
اليمن	0.010	0.004	0.004	0.005	0.006

المصدر: صندوق النقد العربي، و"قاعدة بيانات" البنك الدولي

3.3.1. مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

عربياً، استحوذت الكويت والسعودية وقطر على المركز الأول والثاني والثالث على مستوى مجموعة الدول العربية، حيث تراجع متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى نحو (1.60) و(1.92) و(2.5) في المائة عن متوسط الفترة (2019-2022) على التوالي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت كل من كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا على المركز الأول والثاني والثالث على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط القروض المتعثرة حوالي (0.24) و(1.31) و(1.56) عن متوسط الفترة (2019-2022) على التوالي.

شكل 15. نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2019-2022)

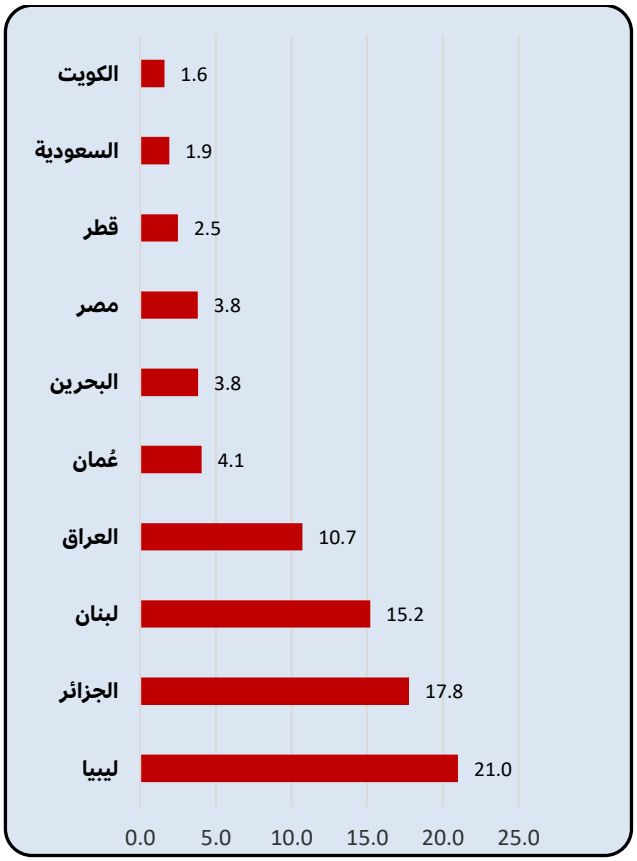

المصدر: صندوق النقد العربي 2023، والبنك الدولي

4.3.1. مؤشر نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

عربياً، استحوذت المغرب والأردن والإمارات على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى الدول العربية في مؤشر نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت نسبة السيولة حوالي (121.1) و(114.7) و(103.3) في المائة على التوالي عن متوسط الفترة (2019-2022). فيما حلّت قطر والبحرين في المركز الرابع والخامس بنسب بلغت نحو (95.1) و(89.1) في المائة على التوالي لمتوسط نفس الفترة.

بالنسبة لدول المقارنة، استحوذت كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى دول المقارنة بنسب بلغت نحو (166.4) و (136.0) و(131.2) في المائة على التوالي لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

5.3.1. المؤشر العام للقطاع النقدي والمصرفي

بناءً على تطورات المؤشرات الفرعية للمؤشر العام للقطاع النقدي والمصرفي، استحوذت كل من الإمارات والمغرب والسعودية على المركز الأول والثاني والثالث على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت (0.151) و(0.139) و(0.136) نقطة على التوالي. في حين حلّت كل من الأردن وقطر والكويت في المركز الثالث والرابع والخامس على مستوى الدول العربية على التوالي، جدول (8).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فحلّت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى دول المقارنة بقيمة معيارية بلغت نحو (2.022) نقطة، وحلت في المركز الثاني والثالث كل من البرازيل واسبانيا بقيم معيارية بلغت نحو (0.708) و(0.623) نقطة على التوالي، جدول (8).

جدول 8. المؤشرات الفرعية لمؤشر القطاع النقدي والمصرفي (2019-2022)

	مؤشر معدل نمو صافى الاصول الاجنبية	مؤشر الائتمان المحلى الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي	مؤشر السيولة المحلية إلى الناتج المحلى الإجمالى	مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالى القروض	الحرية النقدية	مؤشر القطاع النقدى والمصرفي	الترتيب
الأردن	0.32	0.24	0.86	..	0.71	0.41	9
الإمارات	0.37	-0.02	0.54	-0.19	0.01	0.22	12
البحرين	-4.24	-0.07	0.14	0.34	0.71	-1.61	26
تونس	0.32	0.00	-0.25	..	-0.49	0.05	13
الجزائر	0.32	-1.09	0.11	-2.10	0.42	-0.47	18
السعودية	0.31	-0.34	-0.45	0.67	0.16	0.04	14
السودان		-1.51	-1.71	0.35	-3.29	-0.91	24
العراق	0.35	-0.49	-1.07	-0.87	0.36	-0.33	17
عُمان	0.32	-0.16	-0.76	0.30	0.16	-0.02	15
قطر	0.20	1.01	0.31	0.57	-0.05	0.53	5
الكويت	0.35	0.70	0.04	0.73	-0.45	0.44	6
لبنان	0.25	-0.86	-0.73	-1.65	-0.88	-0.60	20
ليبيا	0.32	-1.35	-1.04	-2.67	-1.86	-0.98	25
مصر	-0.91	-1.06	-0.01	0.34	-1.01	-0.68	22
المغرب	0.32	0.32	1.04	..	0.03	0.43	7
موريتانيا	0.00	-0.75	-1.55	..	0.30	-0.52	19
اليمن	0.09	-1.68	-1.25	..	-2.78	-0.86	23
البرازيل	0.32	-0.10	0.56	0.54	0.26	0.31	11
الهند	..	-0.48	-0.04	-0.38	-0.29	-0.22	16
كوريا الجنوبية	0.34	2.16	2.31	0.96	0.79	1.43	1
ماليزيا	0.32	1.19	1.33	0.73	0.58	0.89	4
سنغافورة	0.38	1.20	1.46	0.78	0.58	0.95	3
اسبانيا	0.32	0.61	0.00	0.48	0.50	0.41	8
جنوب افريقيا	0.37	0.71	-0.38	0.22	-0.22	0.31	10
تايلاند	0.33	1.94	1.11	0.47	-0.52	0.98	2
تركيا	-1.07	-0.13	-0.58	0.40	-1.49	-0.60	21

المصدر: صندوق النقد العربي، و"قاعدة بيانات" البنك الدولي.
المؤشر الفرعى أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة فى الجدول.

4.1. مؤشر القطاع الخارجي

يتكون مُؤشر القطاع الخارجي من ستة مؤشرات فرعية، هي:

- الانفتاح التجاري.
- الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الاحتياطات الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.
- مؤشر شروط التبادل التجاري، وهي نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد.
- مؤشر حرية التجارة.

1.4.1. مؤشر الانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري هو نسبة إجمالي التجارة الخارجية السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي[8]. من الناحية المفاهيمية، يشير الانفتاح التجاري إلى الدرجة التي يندمج بها الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية. يعتمد حجم التجارة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مجموعة متنوعة من العوامل منها مستوى تنافسية الدولة، ومدى الاعتماد على الواردات. بالإضافة إلى مدى التوجه الخارجي من خلال تبني سياسات تجارية تشجع على الانفتاح الخارجي، وكذلك حجم الأسواق المحلية والخارجية.

عربياً، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الانفتاح التجاري، حيث بلغ متوسط المؤشر (*161.1*) في المائة عن الفترة(*2019-2022*). في المركز الثاني حلّت البحرين على مستوى الدول العربية، والثالث على مستوى دول المجموعة ككل، فقد بلغ مؤشر الانفتاح التجاري حوالي (*151.4*) في المائة لمتوسط الفترة (*2019-2022*). المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب تونس، حيث بلغ مؤشر الانفتاح (*110*) في المائة عن متوسط الفترة (*2019-2022*).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى الدول ككل، حيث بلغ متوسط مؤشر الانفتاح (*331*) في المائة لمتوسط الفترة (*2019-2202*). وحلّت ماليزيا وتايلاند في المركز الثاني والثالث على مستوى دول المقارنة، فقد بلغ متوسط الانفتاح التجاري (*127.8*) و(*114.7*) في المائة على التوالي لمتوسط نفس الفترة.

2.4.1. مؤشر نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

يتكون ميزان الحساب الجاري من ثلاثة بنود رئيسة، هي:

- ميزان السلع والخدمات.
- الدخل الأولي (الاستثمار).
- الدخل الثانوي (صافي التحويلات المباشرة من وإلى الدول).

ارتفع فائض الحساب الجاري لمجموعة الدول العربية المتضمنة في التقرير من *130.9* مليار دولار أمريكي في عام *2021* إلى *350.6* مليار دولار أمريكي في عام *2022*. يُعزى ذلك إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري من *300* مليار دولار أمريكي في عام *2021* إلى *524* مليار دولار أمريكي في عام *2022*، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من *69* دولار أمريكي للبرميل عام *2021* إلى *100* دولار أمريكي في عام *2022*، إضافة إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط من *441* مليار دولار أمريكي في عام *2021* إلى *688* مليار دولار أمريكي في عام *2022*. كمحصلة لذلك ارتفعت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (*4.4*) في المائة في عام *2021* إلى نحو (*9.5*) في المائة في عام *2022*[9].

عربياً، استحوذت الكويت وقطر وليبيا على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي نسب بلغت (*18.5*) و(*10.3*) و(*8.8*) في المائة عن متوسط الفترة (*2019-2022*) على التوالي. فيما حلّت الإمارات والعراق والسعودية في المركز الرابع والخامس والسادس عربياً، حيث سجل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي نسب بلغت (*7.9*) و(*7.0*) و(*5.0*) في المائة على التوالي عن متوسط الفترة (*2019-2202*).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الأول على مستوى دول المقارنة، حيث مثل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي (*3.7*) في المائة لمتوسط الفترة (*2019-2022*). وحلت كل من ماليزيا وتايلاند في المركز الثاني والثالث بنسبة بلغت (*3.5*) و(*1.4*) في المائة على التوالي عن متوسط الفترة (*2019-2022*).

---

[8] الانفتاح التجاري $= \frac{(\text{الواردات} + \text{الصادرات})}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$

[9] صندوق النقد العربي (*2023*)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"

3.4.1. مؤشر الاحتياطيات الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمال

تعتبر الاحتياطيات الرسمية مؤشراً في غاية الأهمية لقياس مقدرة الدول على تسديد الديون الخارجية، ويستخدم للإشارة إلى الحساب الذي يتم فيه الاحتفاظ بجميع أنواع الاحتياطيات من قبل السلطات النقدية أو البنوك المركزية. يعتمد قياس الإحتياطيات الرسمية للدول على بندين، الأول يتعلق بالإحتياطيات الدولية والثاني بالسيولة بالعملة الأجنبية، وهما يشكلان النموذج القياسي في قياس الإحتياطيات الرسمية. حسب دليل ميزان المدفوعات (الطبعة السادسة) ووضع الاستثمار الأجنبي الدولي، تشير الإحتياطيات الدولية إلى الأصول المُتاحة للسلطة النقدية الخاضعة لسيطرتها لتمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة. في حين يغطي مفهوم السيولة بالعملة الأجنبية نطاق أوسع من مفهوم الإحتياطيات الدولية، حيث تشمل السيولة المحلية بالعملة الأجنبية بُعدين وهما موارد العملات الأجنبية والتدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة[10].

عربياً، استحوذت ليبيا والسعودية والأردن على المراكز الأول والثاني والثالث على مستوى الدول العربية في مؤشر الإحتياطيات الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نسبة الإحتياطيات الرسمية حوالي (*151*) و (*55*) و (*38*) في المائة لمتوسط الفترة(*2019-2022*) على التوالي.

حلّت الكويت والجزائر والإمارات في المركز الرابع والخامس والسادس على مستوى مجموعة الدول العربية، وبلغ نسبة متوسط الإحتياطيات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي (*34*) و (*31*) و (*29*) في المائة عن متوسط الفترة (*2019-2202*) على التوالي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة وتايلاند وماليزيا في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ نسبة متوسط الإحتياطيات الرسمية حوالي (*86*) و (*46*) و (*30*) في المائة لمتوسط الفترة (*2019-2202*). .

[10] صندوق النقد الدولي (*2013*)، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة المحلية، المبادئ التوجيهية لاعداد نموذج قياسي للبيانات.

جدول 9. المؤشرات مؤشرات الفرعية للقطاع الخارجي عن متوسط الفترة (2019-2022)

	الانفتاح التجاري	الإحتياطيات الرسمية (%) إلى الناتج المحلي الإجمالي	تغطية الإحتياطيات الرسمية بالاشهر	الحساب الجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى	شروط التبادل التجاري	مؤشر حرية التجارة	مؤشر القطاع الخارجي	الترتيب
الأردن	-0.064	0.259	0.473	-0.678	-1.413	0.197	-0.204	14
الإمارات	1.172	-0.045	-0.405	0.882	1.192	0.697	0.582	6
البحرين	1.007	-0.617	-0.986	0.286	0.474	0.840	0.167	10
تونس	0.299	-0.377	-0.664	-0.826	-0.707	-0.715	-0.498	23
الجزائر	-0.064	0.017	1.279	-0.455	1.828	-1.305	0.217	7
السعودية	-0.586	0.819	2.958	0.557	-0.170	0.107	0.614	5
السودان	-1.072	-0.836	-1.130	-0.910	0.000	-2.844	-1.132	26
الهند	-0.342	-0.174	0.839	0.777	0.124	0.000	0.204	8
عُمان	-0.169	-0.330	-0.059	-0.640	0.079	0.466	-0.109	13
قطر	0.010	-0.216	1.584	1.156	0.550	0.782	0.644	4
الكويت	-0.015	0.111	1.164	2.091	0.839	0.234	0.737	3
لبنان	-0.489	0.000	..	-2.573	-0.342	0.186	-0.644	25
ليبيا	-0.016	3.924	..	0.990	0.390	..	1.322	2
مصر	-0.882	-0.651	-0.192	-0.384	0.719	-0.757	-0.358	19
المغرب	-0.148	-0.183	-0.094	-0.316	-0.435	-0.072	-0.208	15
موريتانيا	0.193	-0.516	-0.687	-1.128	1.712	-1.274	-0.283	16
اليمن	-0.434	-0.771	-1.177	-1.159	0.828	-0.515	-0.543	24
البرازيل	-0.990	-0.313	0.502	-0.342	-0.055	-0.963	-0.360	20
العراق	-0.845	-0.366	0.156	-0.112	-0.702	-0.309	-0.363	21
كوريا الجنوبية	-0.206	-0.146	-0.162	0.402	-2.088	0.381	-0.303	17
ماليزيا	0.603	-0.007	-0.568	0.383	-0.411	0.808	0.135	11
سنغافورة	4.082	1.823	-0.573	1.979	-1.266	2.152	1.366	1
اسبانيا	-0.398	-0.776	-1.153	0.102	-0.959	1.124	-0.344	18
جنوب افريقيا	-0.617	-0.499	-0.495	0.059	1.414	-0.035	-0.029	12
تايلاند	0.378	0.522	0.113	0.142	-0.661	0.518	0.169	9
تركيا	-0.407	-0.652	-0.721	-0.283	-0.940	0.297	-0.451	22

المصدر: صندوق النقد العربي، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

المؤشر الفرعى أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة فى الجدول.

4.4.1. مؤشر تغطية الإحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر

يُعبر هذا المؤشر عن مقدرة الدولة على تغطية وارداتها من السلع الأساسية لعدد من الشهور ودعم سعر صرف عملتها الوطنية بما يسهم في استقرارها.

عربياً، استحوذت السعودية وقطر والجزائر على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن الإحتياطيات الرسمية تكفي في كل من السعودية وقطر والجزائر لتغطية وارداتها السلعية لمدة (25.7 شهراً) و(17.7 شهراً) و(16.0 شهراً) على التوالي عن متوسط الفترة (2019-2022). في حين حلّت الكويت بالمركز الرابع وبلغت تغطية وارداتها حوالي (15.3) شهراً عن متوسط نفس الفترة الزمنية.

أما على مستوى دول المقارنة، حلّت البرازيل في المركز الأول على مستوى دول مجموعة المقارنة، حيث تكفي احتياطياتها الرسمية لتغطية وارداتها السلعية لمدة (11.5) شهراً لمتوسط الفترة (2019-2022)، فيما حلّت الهند بالمركز الثاني على مستوى دول المقارنة وسجل متوسط تغطية الإحتياطيات الرسمية حوالي (9.5) شهرا لمتوسط نفس الفترة.

5.4.1 مؤشر شروط التبادل التجاري

يشير المؤشر إلى العلاقة بين مقدار الأموال التي يتم دفعها مقابل وارداته ومقدار ما يتحصله من الصادرات، عند ارتفاع سعر صادرات دولة ما عن سعر وارداتها، فإن ذلك يدل على أن شروط التبادل التجاري قد تحرك في اتجاه إيجابي وأن الدولة تتمتع بشروط تجارية إيجابية، حيث يمكنها شراء المزيد من الواردات. يقاس مؤشر التبادل التجاري من خلال النسبة بين أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد .

يعتبر شروط التبادل التجاري، مؤشر في غاية الأهمية، حيث يعني أن الدولة يمكنها شراء المزيد من الواردات لأي مستوى معين من الصادرات. من جانب آخر، قد تتأثر شروط التبادل التجاري بسعر الصرف لأن ارتفاع قيمة عملة بلد ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية لوارداته ولكن قد لا يؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع التي يصدرها.

على مستوى الدول العربية، حلّت الجزائر في المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل، حيث بلغت قيمة المؤشر (182.2) في المائة لمتوسط الفترة (2019-2022). فيما حلّت موريتانيا والإمارات والكويت في المراكز الثاني والثالث والرابع على مستوى الدول العربية، حيث بلغت قيمة المؤشر حوالي (178.4) في المائة لموريتانيا، و(161.6) للإمارات و(150) للكويت في المائة عن متوسط الفترة (2019-2022).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد استحوذت البرازيل وماليزيا على المركز الأول والثاني، حيث حصلت على قيم بلغت (121) و(109.4) في المائة لمتوسط الفترة (2019-2022).

6.4.1. مؤشر حرية التجارة الخارجية

يقيس المؤشر مدى تأثير الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات والصادرات من السلع والخدمات داخل وخارج البلاد، يتضمن المؤشر المتغيرات الفرعية التالية:

- متوسط معدل التعريفة المرجحة بالتجارة.
- الحواجز غير الجمركية [Nontariff barriers (NTBs)]

عربياً، حلّت البحرين وقطر والإمارات في المركز الأول والثاني والثالث على مستوى الدول العربية، حيث سجل المؤشر قيماً بلغت (82.5 و81.9 و81.1 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2019-2022) على التوالي. أما المركز الرابع على مستوى الدول العربية كان من نصيب عُمان، حيث بلغت قيمة المؤشر نحو (78.9) من (100) نقطة عن متوسط الفترة (2019-2022).

7.4.1. المؤشر العام للقطاع الخارجي

أظهرت النتائج استحواذ ليبيا على المركز الأول على مستوى مجموعة الدول العربية في المؤشر العام للقطاع الخارجي بقيمة معيارية بلغت (1.322)، وحلّت الكويت وقطر والسعودية في المركز الثاني والثالث والرابع على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.737) و(0.644) و (0.614) نقطة على التوالي.

5.1. المؤشر العام لقطاع الاقتصاد الكلي

استناداً إلى المؤشرات الفرعية لقطاع الاقتصاد الكلي، جاءت قطر في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية، في حين حلّت الإمارات والسعودية في المركز الثاني والثالث على مستوى مجموعة الدول العربية على التوالي. بينما استحوذت الكويت على المركز الرابع. أما بالنسبة لدول

المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المقارنة وحصلت كوريا الجنوبية على المركز الثاني وماليزيا على المركز الثالث.

2. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

تلعب البنية التحتية وبيئة الأعمال دوراً رئيساً ومهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تعتبر أحد أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبية المباشرة، وذلك بما يشمل تسهيل عمليات استخراج تراخيص البدء في المشاريع، وتوفر بنية تحتية حاضنة للاستثمارات (مثل وجود موانئ ومطارات مؤهلة وسهولة الحصول على الكهرباء والمياه ومدى توفر شوارع مرصوفة...إلخ). يُشار إلى زيادة أهمية ودور هذه المؤشرات في تحديد مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار لدى الدول وتعتبر مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار في غاية الأهمية للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية، حيث تعكس هذه المؤشرات درجة ومكانة اقتصاديات تلك الدول بين اقتصاديات العالم.

في هذا الإطار، يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي:

- مؤشر الحرية الاقتصادية.
- مؤشر البنية التحتية.
- مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة.

تتكون المؤشرات الرئيسة لهذا المؤشر من *11* متغيراً كمياً.

1.2. مؤشر الحرية الاقتصادية

يركز مؤشر الحرية الاقتصادية[11] على أربعة جوانب رئيسة للبيئة الاقتصادية وريادة الأعمال التي تمارس عليها الحكومات عادة الرقابة على السياسات التجارية، وبما يشمل:

- قواعد القانون.
- حجم الحكومة.
- الكفاءة التنظيمية.
- انفتاح السوق.

يتم قياس المؤشر من خلال *12* مكونًا محددًا للحرية الاقتصادية، ويتم تصنيف كل منها على مقياس من (*0* إلى *100*) نقطة، والتي يتم حسابها من عدد من المتغيرات الفرعية، بحيث يتم ترجيح مكونات مؤشرات الحرية الاقتصادية الاثنى عشر بالتساوي بحيث لا تنحاز النتيجة الإجمالية النهائية تجاه أي مكون. الهدف الرئيسي من إحتساب مؤشر الحرية الاقتصادية هو تقييم البيئة الاقتصادية وريادة الأعمال في كل دولة بطريقة متوازنة قدر الإمكان. من جانب آخر، لا يتم قياس المؤشر لغرض شرح مكونات النمو الاقتصادي أو أي متغير تابع آخر. في هذا التقرير من تنافسية الاقتصادات العربية تم تضمين المؤشرات الفرعية التالية:

1.1.2 مؤشر نزاهة الحكومة

يقيس المؤشر متانة الحرية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية، وانتشار الفساد والرشاوى والمحسوبيات والكسب غير المشروع، حيث تؤثر تلك الممارسات على مدى نزاهة الحكومة، مما يقلل من ثقة الجمهور في التدابير الحكومية الاقتصادية. يتكون المؤشر من متوسط ثلاثة عوامل فرعية مرجحة بالتساوي :

- الفساد (بما في ذلك الاستيلاء على مصالح الدولة والمصالح الخاصة).
- السيطرة على الفساد
- مخاطر الرشوة.

عربياً، جاءت الإمارات في المركز الأول على مستوى العربية والثاني على مستوى دول المجموعة ككل في مؤشر نزاهة الحكومة، حيث سجل المؤشر قيمة بلغت (*70.3* من *100*) وبلغت القيمة المعيارية حوالي (*1.44*) نقطة مئوية لمتوسط السنوات (*2019-2022*). في المركز الثاني، جاءت قطر على مستوى المجموعة ككل وسجل المؤشر قيمة بلغت (*64* من *100*) نقطة عن متوسط الفترة (*2019-2022*). فيما حلّت كل من عُمان والبحرين والسعودية في المركز الثالث والرابع والخامس على مستوى الدول العربية على التوالي عن متوسط نفس الفترة الزمنية.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل وسجلت قيمة بلغت (*93.4* من *100*) نقطة لمتوسط الفترة (*2019-2022*). فيما حلت كوريا الجنوبية في المركز الثاني بقيمة بلغت (*64* من *100*) نقطة لمتوسط نفس الفترة.

---

[11] *The Heritage Foundation, Economic Freedom of the World report 2022*

2.1.2. مؤشر حقوق الملكية

يقيس المؤشر الحماية القانونية والمتعلقة بحقوق الملكية الخاصة ودرجة إنفاذ تلك القوانين. يتضمن المؤشر المتغيرات الفرعية التالية:

- حقوق الملكية المادية.
- حقوق الملكية الفكرية، ويغطي الأصول غير الملموسة والمملوكة والمحمية قانونًا من قبل شركة أو فرد من الاستخدام الخارجي أو التنفيذ دون موافقة.
- قوة حماية المستثمر.
- خطر مصادرة الملكية، ويشير إلى مدى امكانية نزع الملكية من قبل الحكومة التي تطالب بملكية خاصة ضد رغبات المالكين .
- جودة إدارة الأراضي، يتكون المؤشر من خمسة أبعاد، وهي: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية المنازعات على الأراضي، والمساواة في الوصول إلى حقوق الملكية.

عربياً، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية، نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر لتصل إلى نحو (*76.6* من *100*) نقطة عن متوسط الفترة (*2019-2022*). في المركز الثاني حلّت البحرين على مستوى الدول العربية، حيث بلغ المؤشر (*67.9* من *100*) نقطة عن متوسط نفس الفترة. المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب قطر، حيث بلغ المؤشر (*67.0* من *100*) نقطة عن متوسط الفترة (*2019-2022*).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة بلغت (*96.5* من *100*) نقطة عن متوسط نفس الفترة.

3.1.2. مؤشر حرية الأعمال التجارية

يقيس المؤشر التكلفة والوقت المطلوب لفتح الأعمال التجارية وإمكانية تشغيلها وإغلاقها، ويتضمن المؤشر ثلاثة عشر متغيراً فرعياً، وهي:

- العمل التجاري - الإجراءات (العدد).
- بدء العمل التجاري بالوقت المطلوب (أيام).
- بدء العمل التجاري من ناحية التكلفة (في المائة من دخل الفرد).
- بدء العمل التجاري بالنسبة للحد الأدنى لرأس المال (في المائة من دخل الفرد).
- الحصول على ترخيص فيما يتعلق بالإجراءات (العدد).
- الحصول على ترخيص بالوقت (أيام).
- الحصول على ترخيص من ناحية التكلفة (في المائة من دخل الفرد).
- إغلاق النشاط التجاري بالوقت (بالسنوات).
- إغلاق النشاط التجاري من ناحية التكلفة (في المائة من العقارات).
- إغلاق النشاط التجاري - معدل الاسترداد (بالأيام).
- الحصول على الكهرباء من حيث عدد الاجراءات.
- الحصول على الكهرباء من حيث الوقت (أيام).
- الحصول على الكهرباء التكلفة (في المائة من دخل الفرد).

عربياً، حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية، في مؤشر حرية الأعمال التجارية، حيث بلغت قيمة المؤشر نحو (*77.9* من *100*) نقطة للفترة (*2019-2022*). فيما جاءت تونس في المركز الثاني عربياً وسجل المؤشر بقيمة بلغت (*73.3* من *100*) لمتوسط نفس الفترة. في حين جاءت السعودية وعُمان في المركز الثالث والرابع عربياً بقيم بلغت نحو (*72.6* من *100*) و(*71.8* من *100*) نقطة لمتوسط الفترة (*2019-2022*) على التوالي.

على مستوى دول المقارنة، حلت سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل بقيم بلغت (*90.1*) و(*89*) و(*78.6*) من (*100*) نقطة عن متوسط الفترة (*2019-2022*) على التوالي.

4.1.2. مؤشر الفعالية القضائية

تعتبر الأطر القانونية التي تعمل بشكل صحيح ضرورية لحماية حقوق المواطنين والمقيمين، بما في ذلك الأطراف الخاصة القوية، والقضائية. حيث يشمل المؤشر العوامل الفرعية التالية والموزونة بالتساوي:

- استقلال القضاء.
- جودة العملية القضائية.
- نوعية الخدمات العامة واستقلالها.

عربياً، حلّت الإمارات والسعودية وقطر في المركز الأول والثاني والثالث على مستوى الدول العربية، حيث سجل المؤشر قيماً بلغت (*72.1* و *61.9* و*53.9* من *100*) نقطة عن متوسط الفترة (*2019-2022*) على التوالي. أما المركز

الرابع على مستوى الدول العربية فكان من نصيب عُمان، حيث بلغت قيمة المؤشر خلال الفترة (2019-2022) نحو (52.8) في المائة.

5.1.2. المؤشر العام للحرية الاقتصادية

بناءً على المؤشرات المتعلقة بالحرية الاقتصادية، حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (1.173) نقطة. فيما حلّت قطر في المركز الثاني عربياً بقيمة معيارية بلغت (0.658) نقطة. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية فكان من نصيب عُمان بقيمة معيارية بلغت (0.651) نقطة. أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.250) نقطة. فيما استحوذت كوريا الجنوبية على المرتبة الثانية على مستوى دول المقارنة بقيمة معيارية بلغت (1.455) نقطة.

جدول 10. المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية متوسط الفترة (2019-2022)

الدول	نزاهة الحكومة	حقوق الملكية	حرية الأعمال التجارية	الفعالية القضائية	مؤشر الحرية الاقتصادية	الترتيب
الأردن	0.323	0.279	-0.383	0.341	0.073	14
الإمارات	1.441	1.086	0.991	1.458	1.173	3
البحرين	0.464	0.641	0.357	0.087	0.488	8
تونس	-0.158	-0.010	0.634	-0.122	0.156	11
الجزائر	-0.788	-1.144	-0.427	-0.625	-0.787	20
السعودية	0.364	0.176	0.582	0.876	0.374	9
السودان	-1.252	-1.340	-1.520	-1.577	-1.371	24
العراق	-	-0.683	-0.938	-2.005	-0.810	21
عُمان	0.839	0.598	0.517	0.357	0.651	7
قطر	1.092	0.600	0.282	0.419	0.658	6
الكويت	-0.061	-0.151	-0.389	-0.019	-0.200	17
لبنان	-1.149	-0.778	-1.420	-0.977	-1.116	23
ليبيا	-	-1.898	-1.950	-1.425	-1.924	26
مصر	-0.665	-0.580	-0.300	-0.152	-0.515	19
المغرب	-0.245	0.352	0.338	-0.103	0.148	12
موريتانيا	-1.106	-1.252	-0.807	-1.158	-1.055	22
اليمن	-	-1.823	-1.544	-1.480	-1.684	25
اسبانيا	0.933	1.156	0.286	0.810	0.792	5
البرازيل	-0.219	-0.016	-0.398	0.213	-0.211	18
الهند	0.117	0.105	0.058	0.670	0.093	13
كوريا الجنوبية	1.094	1.425	1.847	1.040	1.455	2
ماليزيا	0.482	1.276	1.257	1.211	1.005	4
سنغافورة	2.717	2.102	1.931	2.118	2.250	1
تايلاند	-0.188	-0.048	1.039	-0.115	0.268	10
تركيا	-0.089	-0.057	0.089	0.021	-0.019	16
جنوب افريقيا	0.115	-0.015	-0.131	0.136	-0.010	15

المصدر: قاعدة الحرية الاقتصادية.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

2.2. المؤسسات والحوكمة الرشيدة

يَصدُر عن مجموعة البنك الدولي سنوياً مؤشرات حول فاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة، وتتعلق هذه المؤشرات بعدالة المحاكم والسياسات في مؤسسات الدولة تجاه المواطنين والمقيمين، ومدى فعالية الحكومة في التصدي للمحسوبيات والرشاوي وكذلك قُدرتها على تنفيذ السياسات الفّعالة والسليمة واحترام القانون وضمان حقوق الأفراد. إضافة إلى دور القضاء في التصدي للفساد الإداري وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قِبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن.

في هذا الإطار، نود الإشارة إلى أن قيمة كل مؤشر من المؤشرات تقع بين (-2.5) و(2.5) نقطة، ويشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى الأفضل، حيث يدل على الإجراءات الفعالة التي ساهمت في تحسين وضعية المؤسسات والحوكمة الرشيدة. تم اختيار ثلاثة مؤشرات تعكس مدى فعالية الحكومة وسيادة القانون ومكافحة الفساد الإداري.

1.2.2. مؤشر فاعلية الحكومة

يركز مؤشر فاعلية الحكومة على جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

عربياً، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية، ذلك بفضل جهود الإمارات لتعزيز وتقوية الاقتصاد وجعله أكثر تنافسية، فقد تم إطلاق رؤية الإمارات 2071، التي تعد خارطة طريق للعمل الحكومي ، حيث ارتكزت رؤية الإمارات الوطنية على تطوير قدرات العنصر البشري، بما يعزز من اقتصادها، وتشمل سبعة محاور أهمها: التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة في القطاع الصناعي، والتحفيز على الأبحاث العلمية التطبيقية في مجالات الطاقة النظيفة، وتطوير البنية التحتية في مجال النقل الجوي والبحري والخدمات المتعلقة بها، وتحسين مستويات الإنتقال بين مدن الدولة. بلغ متوسط قيمة المؤشر نحو (1.33) نقطة لمتوسط الفترة (2019-2022).

حلّت قطر في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، حيث بلغت قيمة المؤشر (0.95) نقطة، ذلك كمحصلة لإعتمادها رؤية قطر الوطنية 2030، التي تتضمن أربعة محاور رئيسة، وهي: التنمية البشرية، والتنمية الإجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، حيث تهدف إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستدام، وتطوير مستويات القدرة التنافسية، ، وتحسين مسارات التنمية، ونوعية العمل والعمال، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة

جاءت البحرين في المركز الثالث عربياً، حيث سجل متوسط المؤشر قيمة بلغت (0.49) نقطة لمتوسط الفترة (2019-2022)، ذلك بفضل الجهود التي قامت بها لتحقيق نقله نوعية في العديد من المجالات والعمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث استطاعت الوفاء بمعظم أهداف التنمية المستدامة وادراجها في خطط وبرامج الحكومة، ذلك وفق رؤية متكاملة.

على مستوى دول المقارنة، حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة بلغت (2.3) نقطة.

2.2.2. مؤشر سيادة القانون

يُركز المؤشر على مدى الثقة بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية.

عربياً، حلت قطر والإمارات وعُمان في المراكزالثلاثة الأولى على مستوى الدول العربية، حيث بلغت قيمة المؤشر (0.877) و(0.830) و(0.501) نقطة لمتوسط الفترة (2019-2202) على التوالي. وسجلت البحرين المركز الرابع بقيمة بلغت حوالي (0.450) نقطة عن نفس الفترة.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية على المركز الأول والثاني بقيم معيارية بلغت (2.09) و (1.35) نقطة على التوالي.

3.2.2. مؤشر مكافحة الفساد الإداري

يركز المؤشر على التدابير الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات العامة، التي تؤدي إلى تعطيل أعمال المراجعين.

عربياً، حققت الإمارات المركز الأول على مستوى الدول العربية، في مؤشر مكافحة الفساد الإداري، حيث بلغ قيمة المؤشر (1.12) نقطة لمتوسط الفترة (2019-2022).

المركز الثاني عربياً كان من نصيب قطر، حيث حصلت على قيمة بلغت (0.79) نقطة. في حين حلّت كل من السعودية وعُمان والأردن في المركز الثالث والرابع والخامس عربياً

بقيم

جدول 11. المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة (للفترة 2019-2022)

	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الاداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
الأردن	0.195	0.302	0.303	0.266	10
الإمارات	1.335	1.010	1.513	1.286	2
البحرين	0.530	0.596	0.284	0.470	7
تونس	-0.114	0.162	0.020	0.023	15
الجزائر	-0.490	-0.802	-0.500	-0.598	20
السعودية	0.402	0.338	0.562	0.434	8
السودان	-1.508	-1.190	-1.332	-1.343	23
العراق	-1.190	-1.823	-1.245	-1.419	24
عُمان	0.104	0.651	0.451	0.402	9
قطر	0.966	1.062	1.141	1.056	4
الكويت	0.020	0.383	0.189	0.197	11
لبنان	-1.082	-0.973	-1.108	-1.054	22
ليبيا	-1.644	-1.872	-1.549	-1.688	25
مصر	-0.322	-0.216	-0.573	-0.370	19
المغرب	-0.117	-0.132	-0.195	-0.148	16
موريتانيا	-0.638	-0.593	-0.707	-0.646	21
اليمن	-2.149	-1.864	-1.692	-1.902	26
البرازيل	-0.364	-0.172	-0.302	-0.279	18
الهند	0.331	0.073	-0.112	0.097	12
كوريا الجنوبية	1.356	1.348	1.064	1.256	3
ماليزيا	1.002	0.693	0.485	0.727	6
سنغافورة	2.191	2.088	2.658	2.312	1
اسبانيا	0.934	1.058	1.033	1.009	5
جنوب افريقيا	0.056	0.013	0.114	0.061	13
تايلاند	0.255	0.203	-0.298	0.054	14
تركيا	-0.058	-0.347	-0.205	-0.203	17

المصدر: قاعدة الحرية الاقتصادية.

المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

بلغت (0.28) و(0.18) و(0.05) نقطة على التوالي لمتوسط نفس الفترة.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة بلغت (2.1) نقطة.

4.2.2. المؤشر العام للمؤسسات والحوكمة الرشيدة

بناءً على ما سبق، حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى مجموعة الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل بعد سنغافورة. فيما حلّت قطر في المركز الثاني عربياً، بينما استحوذت السعودية والبحرين وعُمان على المراكز الثالثة والرابعة والخامسة على مستوى الدول العربية على التوالي.

3.2. مؤشر البنية التحتية

يتكون مؤشر البنية التحتية من أربع مؤشرات فرعية، حيث تُعتبر البنية التحتية والمتمثلة في الطرق المعبدة، والجسور، والموانئ وخطوط النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، ومدى الوصول لمصادر المياه من الضروريات التي تهم المستثمرين كبيئة حاضنة للاستثمارات، وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو المرجوة. تشمل المؤشرات الفرعية ما يلي:

- نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان).
- النقل الجوي والشحن إلى الإجمالي العالمي (نسبة مئوية من إجمالي النقل الجوي العالمي).
- اشتراكات الهواتف الخلوية (لكل *100* شخص).
- الوصول إلى الطاقة الكهربائية (كنسبة من السكان).

1.3.2. مؤشر الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان)

عربياً، حلّت البحرين وقطر والإمارات في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل لمتوسط الفترة (*2019-2022*)، كمحصلة لارتفاع نسبة مستخدمي الانترنت إلى ما يفوق (*99.7*) في المائة من إجمالي السكان[12].

فيما حلّت الكويت والسعودية وعُمان في المراكز الرابعة والخامسة والسادسة على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت حوالي (*99.4*) و (*97.9*) و(*94.0*) في المائة لمتوسط الفترة (*2019-2022*) على التوالي.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت كوريا الجنوبية واسبانيا في المركز الأول والثاني على مستوى دول المقارنة على التوالي.

2.3.2. مؤشر النقل الجوي والشحن كنسبة من الإجمالي العالمي (%)

يقيس مؤشر النقل والشحن الجوي حجم الشُحنات والأكياس والحقائب الدبلوماسية التي يتم حملها في كل مرحلة من مراحل الرحلة (من تشغيل الطائرة عند الإقلاع إلى هبوطها في المطار التالي)، ويقاس بالطن المتري لعدد الكيلومترات المقطوعة، ومعبرًا عنه بالطن المتري مضروبًا في الكيلومترات المقطوعة.

يعتبر هذا المؤشر ذا أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية، ولخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذلك لدعم السياحة وتحفيز الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، حيث يمثل الشحن الجوي أكثر من *35* في المائة من التجارة العالمية[13] من حيث القيمة، ويعكس هذا التفاوت الكبير بين الحمولة والقيمة المكانة الفريدة للشحن الجوي في نقل البضائع التي تتطلب غالبًا مستوى عالٍ من السرعة والموثوقية والأمن. من جانب آخر تمثل معدات التقنيات والكمبيوتر والآلات والمعدات الكهربائية الحصة الأكبر من حمولة التجارة المحمولة جواً مقابل حمولة الحاويات.

حلّت قطر في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغت نسبة متوسط حجم الشحنات من إجمالي العالم حوالي (*6.82*) في المائة عن متوسط الفترة (*2019-2022*). المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل كان من نصيب الإمارات، فقد بلغت حصتها من الإجمالي العالمي حوالي (*6.79*) في المائة لمتوسط الفترة (*2019-2022*). فيما حلّت السعودية بالمركز الثالث على مستوى الدول العربية مسجلة نسبة بلغت حوالي (*0.52*) في المائة عن الفترة (*2019-2022*).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى دول المقارنة بنسبة بلغت نحو (*6.23*) في المائة لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

3.3.2. مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل *100* شخص)

يقيس المؤشر عدد اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل ويتضمن عدد اشتراكات الدفع الآجل، وعدد الحسابات النشطة المدفوعة مسبقًا (أي التي استخدمت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة). يستثني المؤشر الاشتراكات عبر بطاقات البيانات أو أجهزة مودم *USB*، والاشتراكات في خدمات البيانات المتنقلة العامة، والراديو المحمول ذي القنوات

[12] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، *2023*.

[13] *Boeing (2018), World Air Cargo Forecast (2018-2037).*

القصيرة، ونقطة الاتصال عن بعد، والترحيل اللاسلكي، وخدمات القياس عن بُعد.

عربياً، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، فقد سجل متوسط هذا المؤشر نحو (204.4) لكل (100) شخص عن الفترة(2019-2022). المركز الثاني كان من نصيب ليبيا على مستوى الدول العربية، حيث سجل المؤشر قيمة بلغت (189.9) لكل (100 شخص). فيما حلّت الكويت في المركز الثالث، حيث سجل المؤشر نحو (166.0) لكل (100) شخص.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت تايلاند وجنوب أفريقيا وسنغافورة على المراكز الثلاثة الأولى بقيم بلغت (172.4 من 100) و(166.6 من 100) و(150.2 من 100) نقطة على التوالي لمتوسط الفترة الزمنية (2019-2022).[14]

4.3.2. مؤشر الوصول إلى الطاقة الكهربائية (كنسبة من السكان)

يقيس مؤشر الوصول إلى الكهرباء كنسبة مئوية من السكان الذين يحصلون على الكهرباء، حيث يتم جمع بيانات هذا المؤشر من قطاع الصناعة المتعلق بالكهرباء والمياه، ومن المسوحات الوطنية والمصادر الدولية.

على مستوى الدول العربية، بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في الإمارات والبحرين، وعُمان وقطر والكويت ومصر 100 في المائة من إجمالي السكان لمتوسط الفترة (2019-2022). في حين بلغت في السعودية و الأردن والمغرب حوالي 99.9 في المائة من إجمالي السكان، بينما بلغت في لبنان والجزائر حوالي 99.8 و99.7 في المائة لمتوسط نفس الفترة الزمنية على التوالي[15].

على مستوى دول المقارنة، بلغت نسبة السكان في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا واسبانيا وتركيا 100 في المائة كنسبة من إجمالي السكان لمتوسط الفترة (2019-2022).

5.3.2. المؤشر العام للبنية التحتية

بناءً على ما سبق استعراضه من المؤشرات الفرعية، حلّت الإمارات بالمركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل في المؤشر العام للبنية التحتية. في حين حلّت قطر في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل. أما الكويت، والبحرين وعُمان، والسعودية، فاستحوذت على المراكز الثالثة والرابعة والخامسة والسادس على مستوى دول العربية على التوالي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت كوريا الجنوبية في المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل، في حين حلّت سنغافورة في المركز الرابع على مستوى المجموعة ككل وتايلاند في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة.

[14] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، 2023.

[15] البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية 2023.

جدول 12. المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية عن متوسط الفترة (2018-2021)

	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	النقل الجوى والشحن (نسبة من إجمالى النقل العالمي)	اشتراكات الهاتف الخلوى (لكل 100 شخص)	نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (نسبة من إجمالى السكان)	مؤشر البنية التحتية	ترتيب الدول
الأردن	-0.106	-0.532	-1.438	0.436	-0.410	21
الإمارات	1.049	2.487	2.083	0.443	1.515	1
البحرين	1.052	-0.483	0.205	0.443	0.304	7
تونس	-0.266	-0.554	0.053	0.438	-0.082	15
الجزائر	-0.670	-0.552	-0.427	0.420	-0.307	19
السعودية	0.958	-0.323	0.005	0.442	0.271	9
السودان	-2.499	-0.556	-1.209	-2.341	-1.651	26
الهند	-1.561	0.000	-0.796	0.443	-0.479	22
عُمان	0.767	-0.495	0.372	0.443	0.272	8
قطر	1.051	2.500	0.656	0.443	1.163	2
الكويت	1.036	-0.507	1.097	0.443	0.517	5
لبنان	0.239	-0.549	-1.236	0.441	-0.276	18
ليبيا	0.000	-0.555	1.710	-1.673	-0.129	17
مصر	-0.547	-0.447	-0.812	0.443	-0.341	20
المغرب	0.352	-0.541	0.251	0.434	0.124	13
موريتانيا	-1.307	0.000	-0.016	-3.285	-1.152	25
اليمن	0.000	-0.555	-1.958	-1.364	-0.969	24
البرازيل	0.019	-0.265	-0.642	0.419	-0.117	16
العراق	-1.884	-0.290	-1.058	0.258	-0.744	23
كوريا الجنوبية	0.903	2.236	0.417	0.443	1.000	3
ماليزيا	0.582	-0.319	0.361	0.443	0.267	10
سنغافورة	0.607	0.377	0.691	0.443	0.530	4
اسبانيا	0.701	-0.376	-0.094	0.443	0.168	12
جنوب افريقيا	-0.366	-0.508	1.112	-0.379	-0.035	14
تايلاند	-0.082	-0.300	1.261	0.441	0.330	6
تركيا	-0.028	1.106	-0.587	0.443	0.234	11

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

4.2. المؤشر العام لبيئة وجاذبية الاستثمار

في ضوء المؤشرات الفرعية لقطاع بيئة وجاذبية الاستثمار، سجلت الإمارات المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل. فيما حلّت قطر في المركز الثاني عربياً، وحلّت عُمان في المركز الثالث عربياً . بينما حلّت البحرين، والسعودية في المركز الرابع والخامس على مستوى الدول العربية في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار على التوالي.

بالنسبة لدول المقارنة، حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، فيما جاءت كوريا الجنوبية في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة، بينما حلت ماليزيا في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة .

الأشكال البيانية الخاصة بمؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية

1. الاقتصادي الكلي

1.1. القطاع الحقيقي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

شكل 16. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

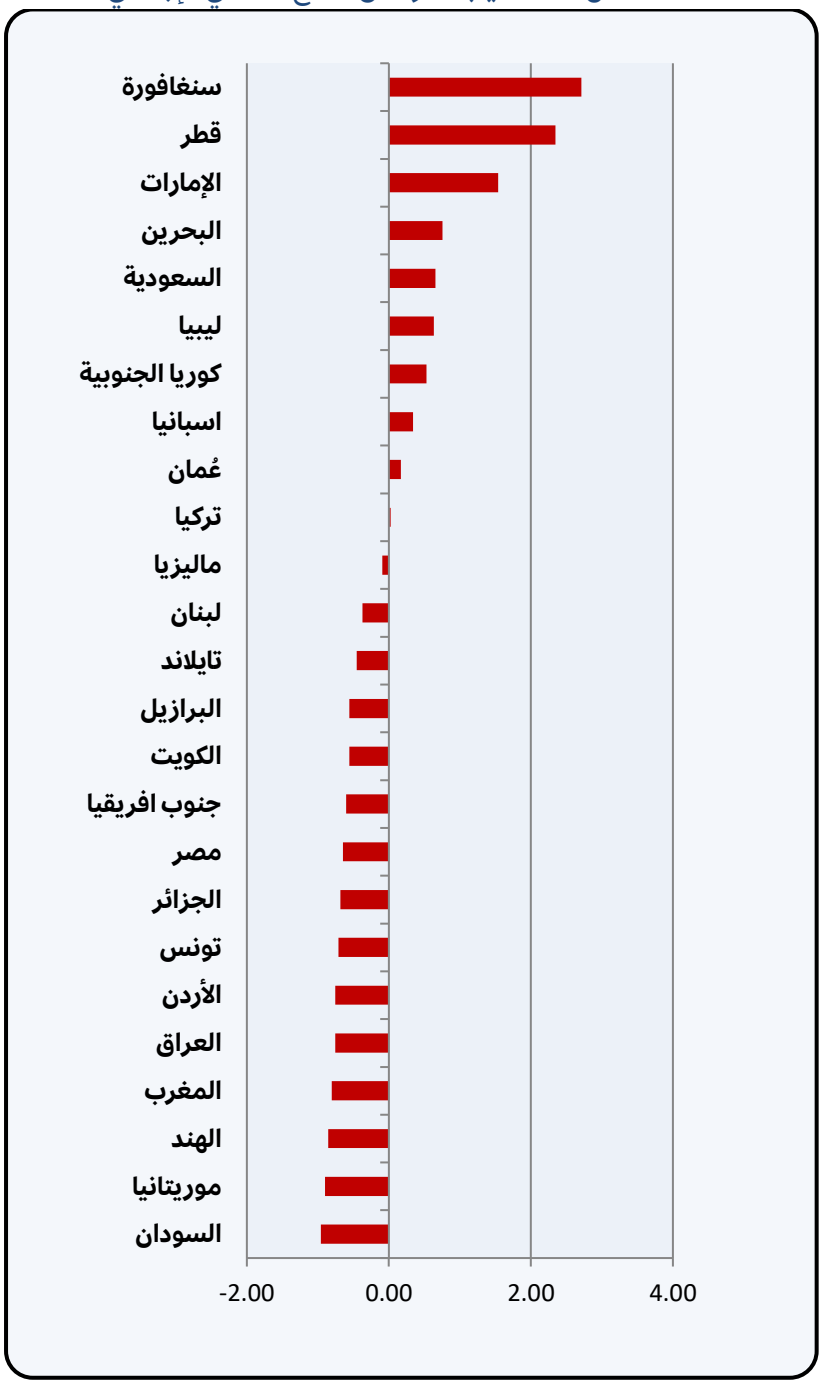

شكل 17. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

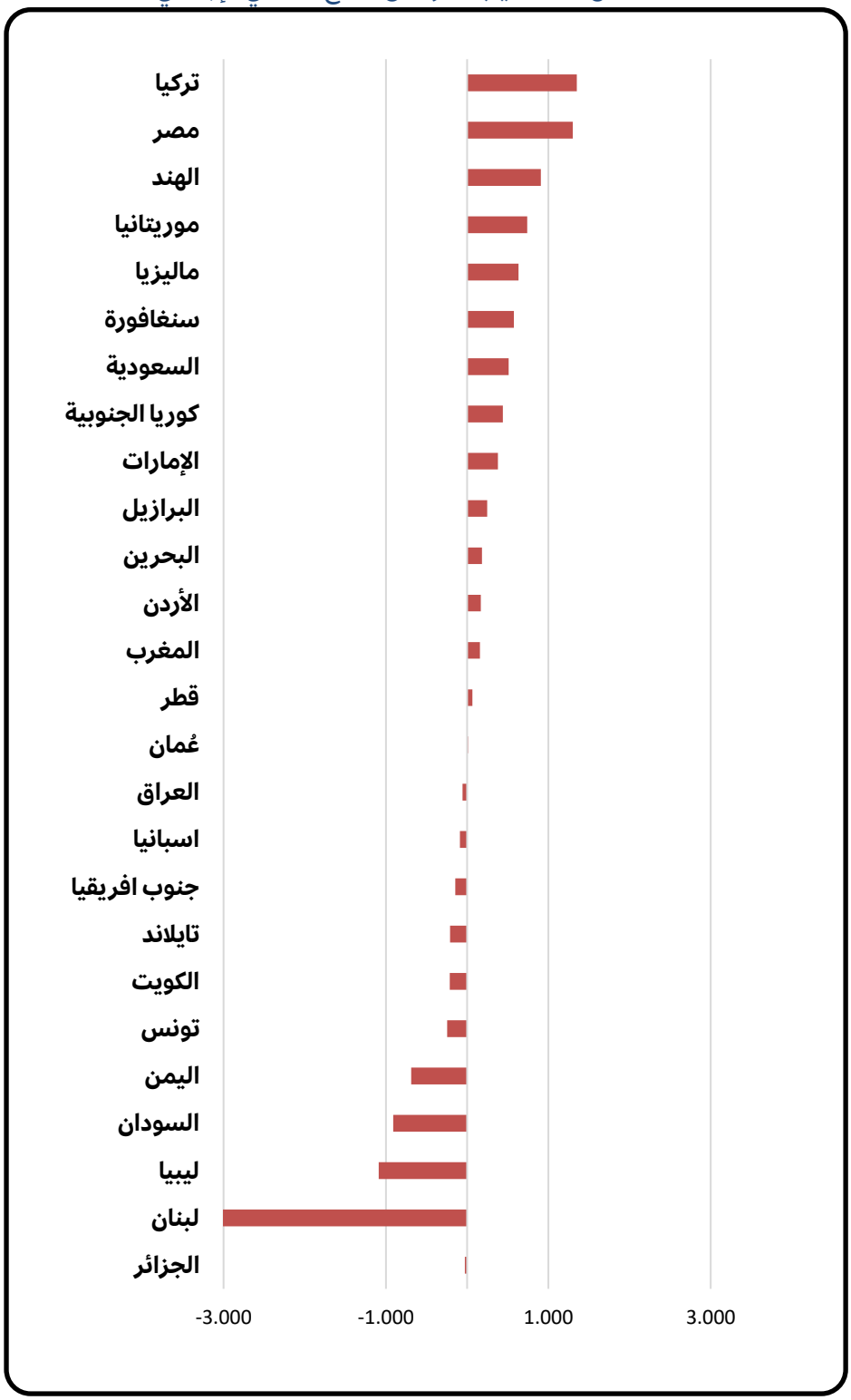

شكل 18. معدل التضخم

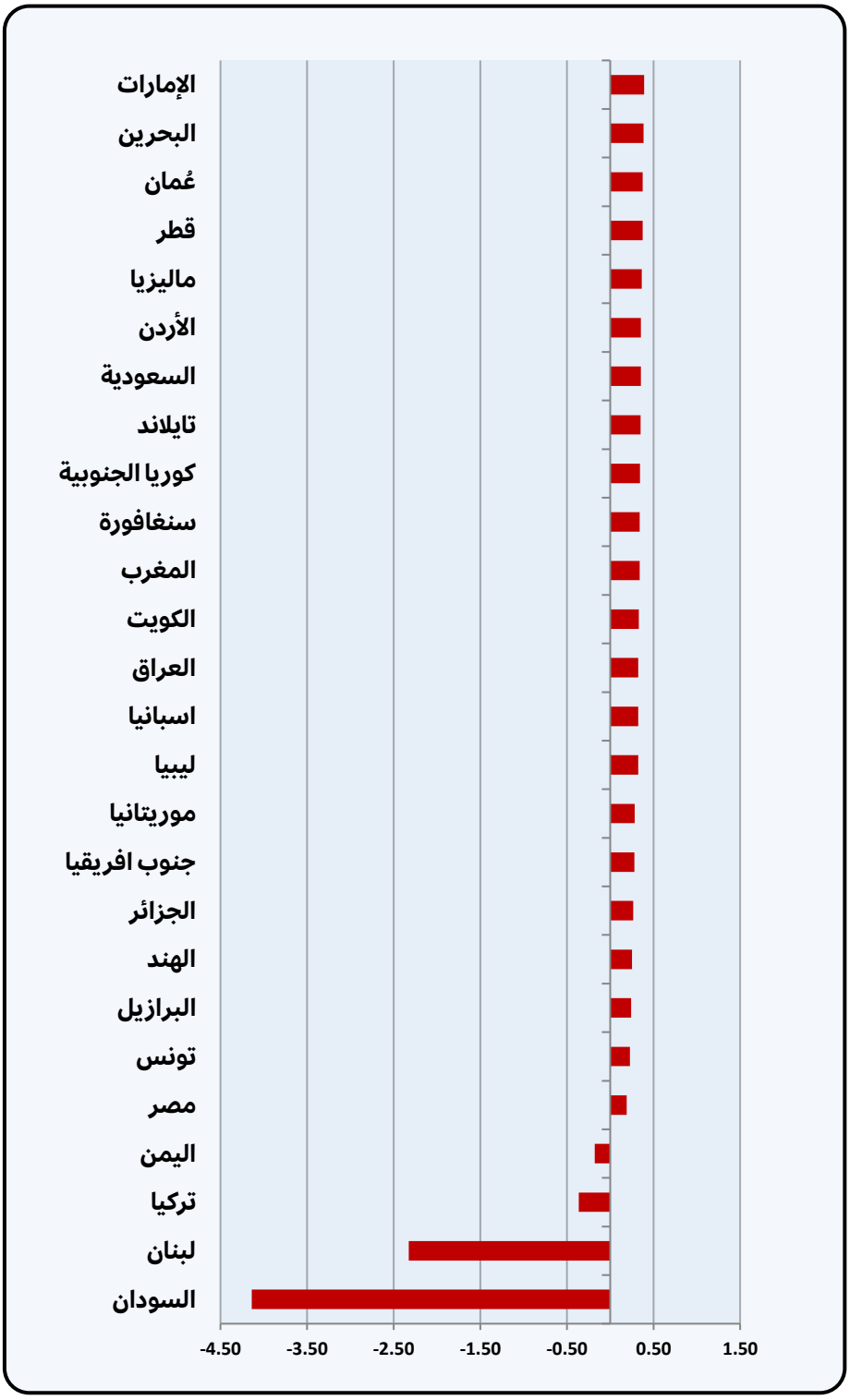

شكل 19. معدل البطالة

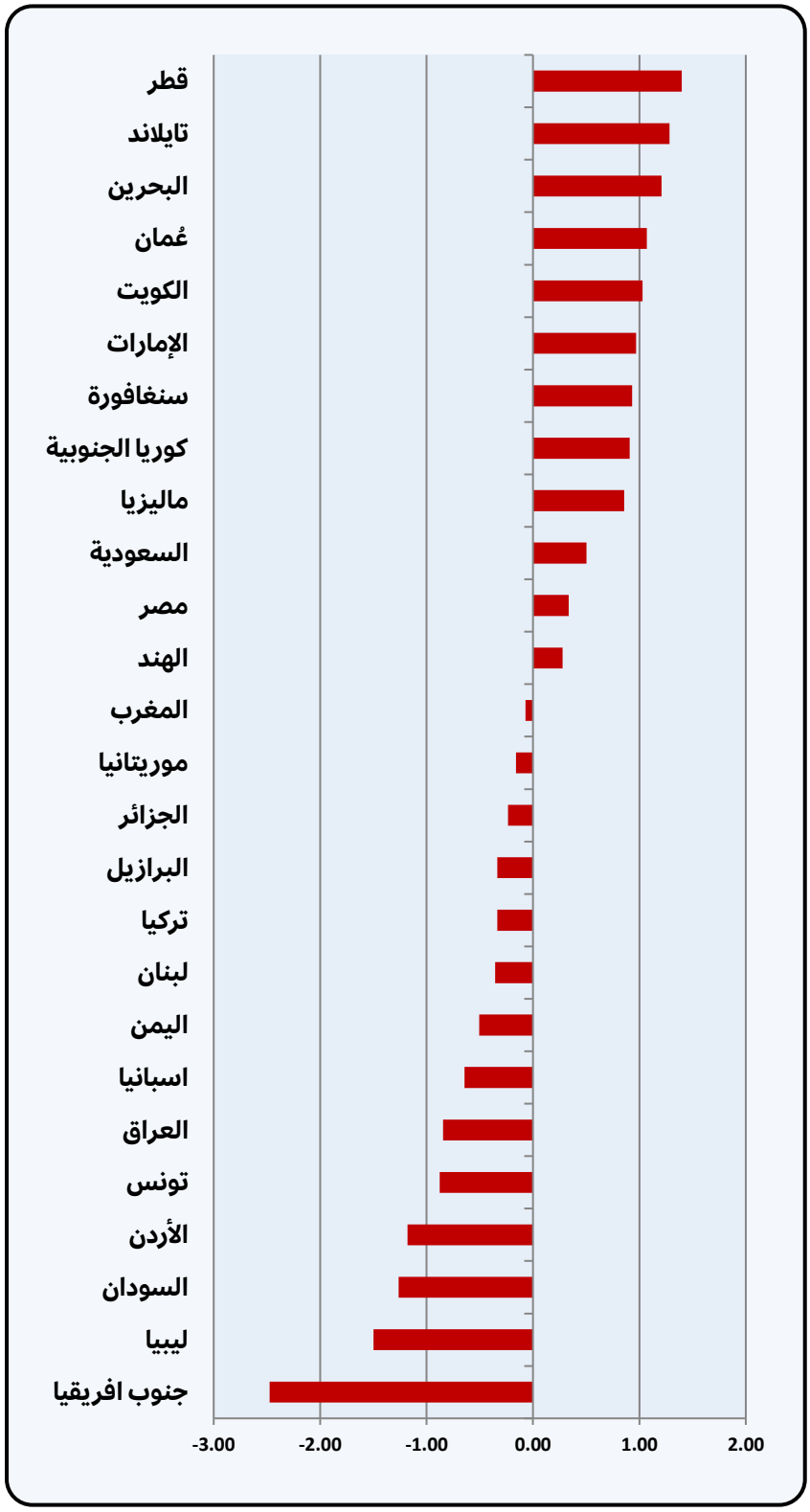

شكل 20. معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

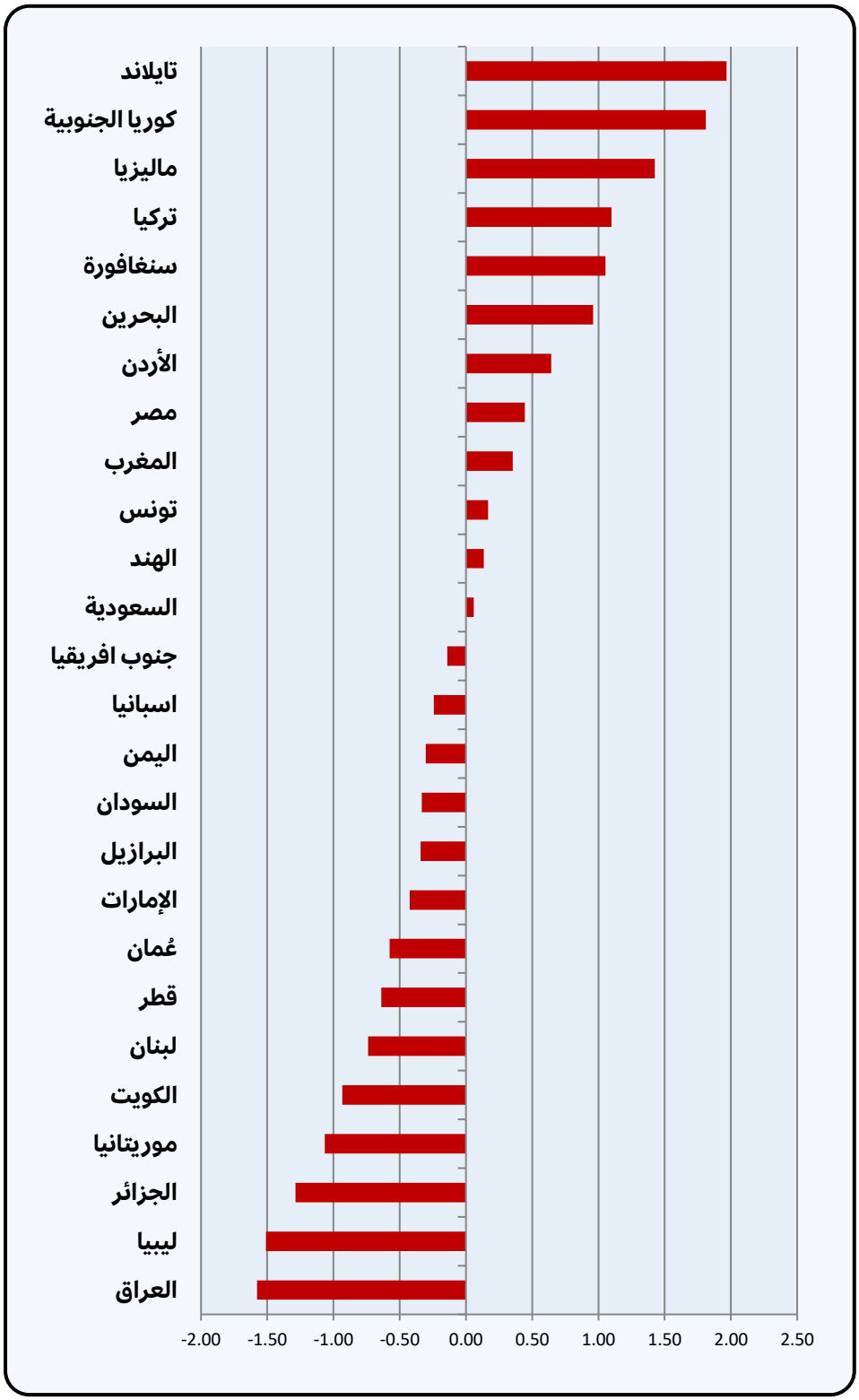

2.1. قطاع مالية الحكومة: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

شكل 21. الفائض أو العجز المالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

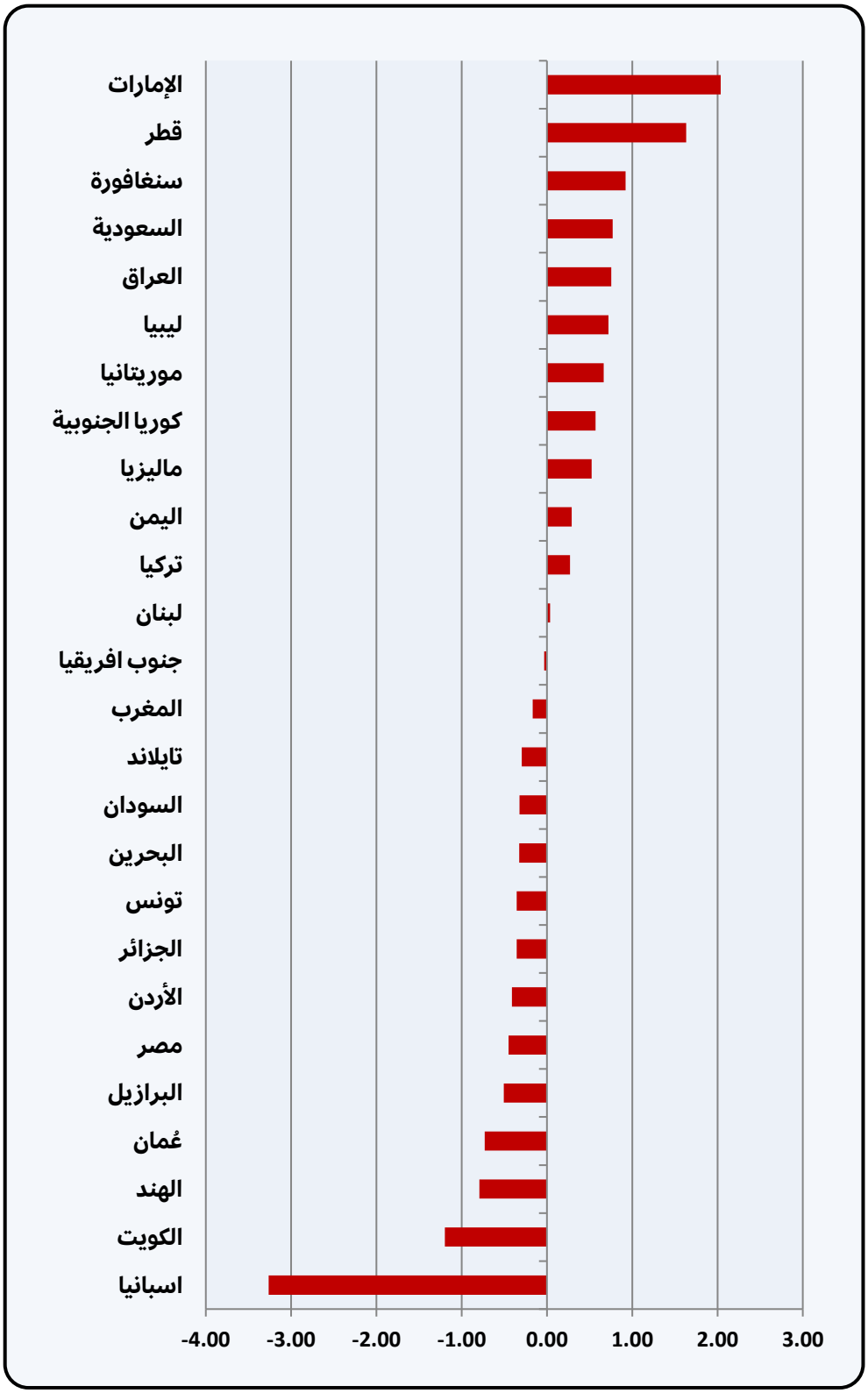

شكل 22. الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

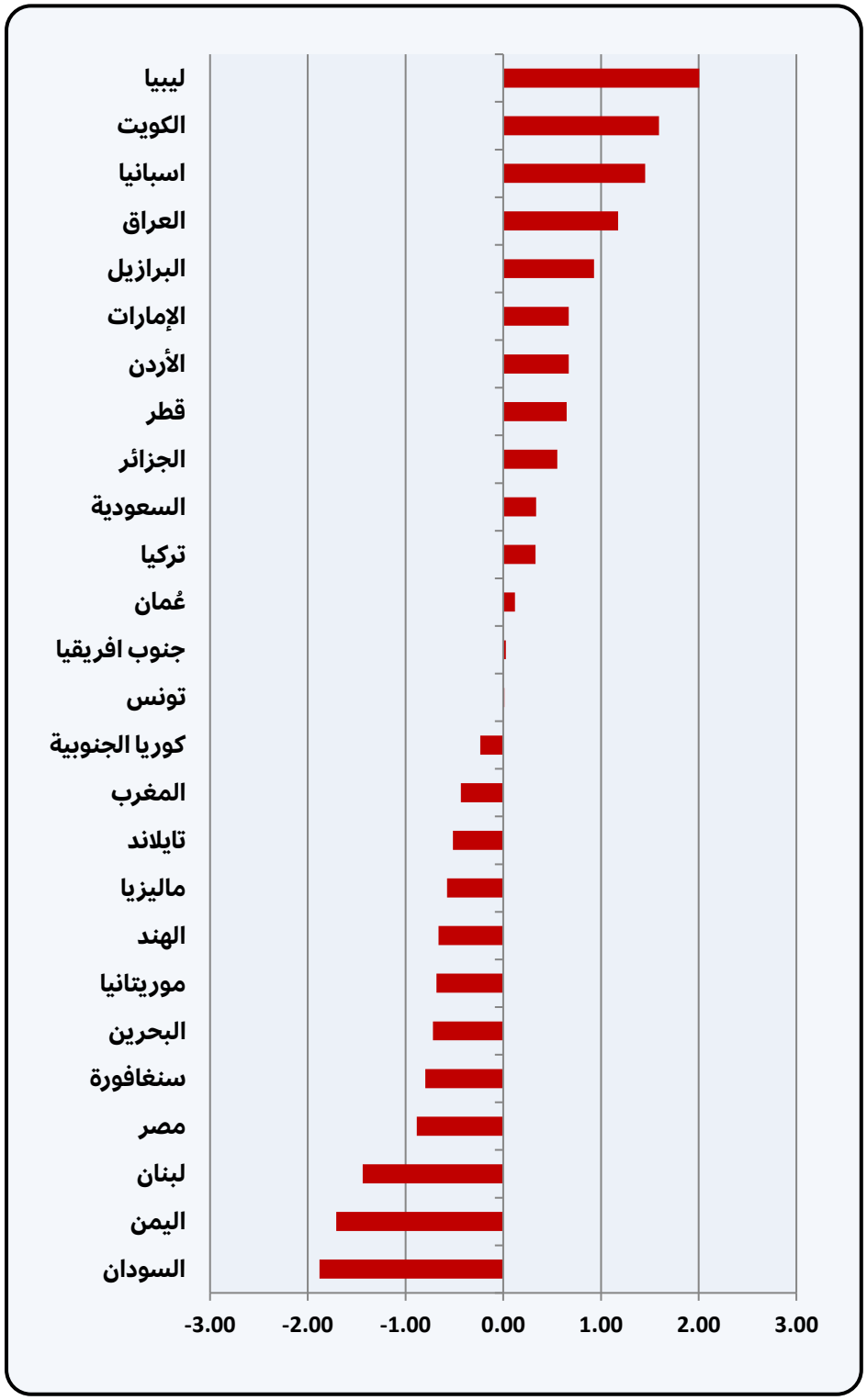

شكل 23. الحرية المالية

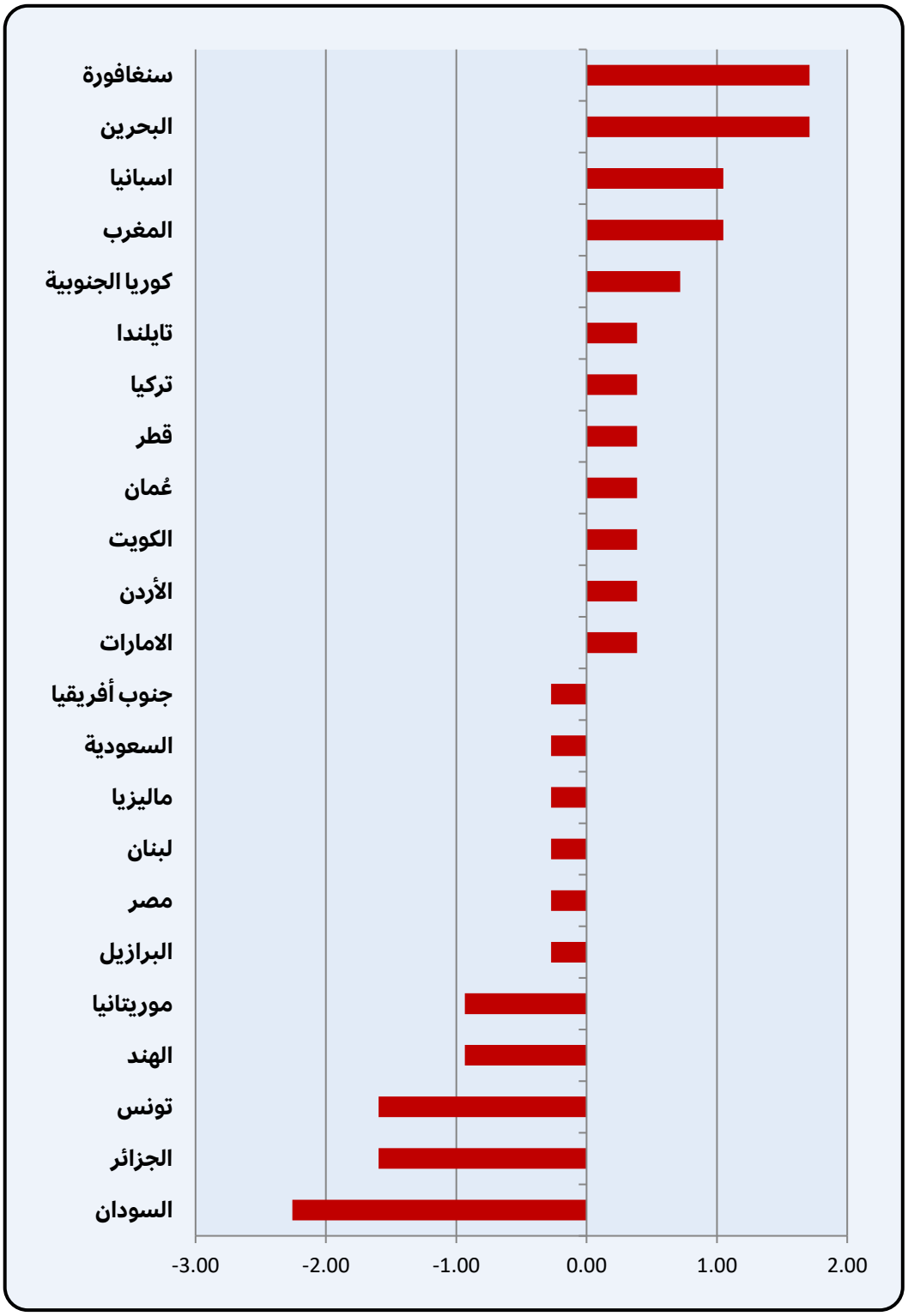

شكل 24. نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات

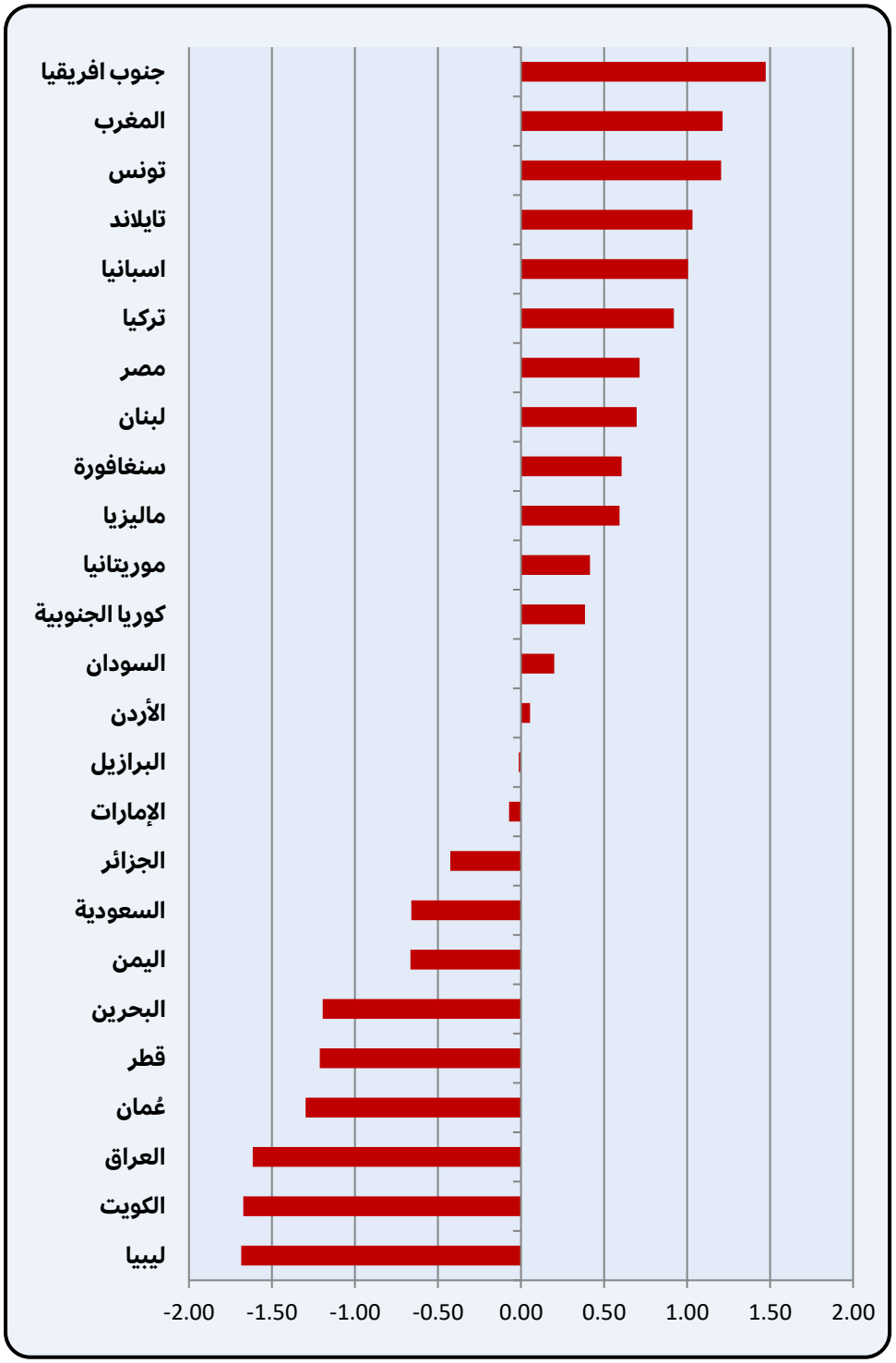

شكل 25. العبء الضريبي

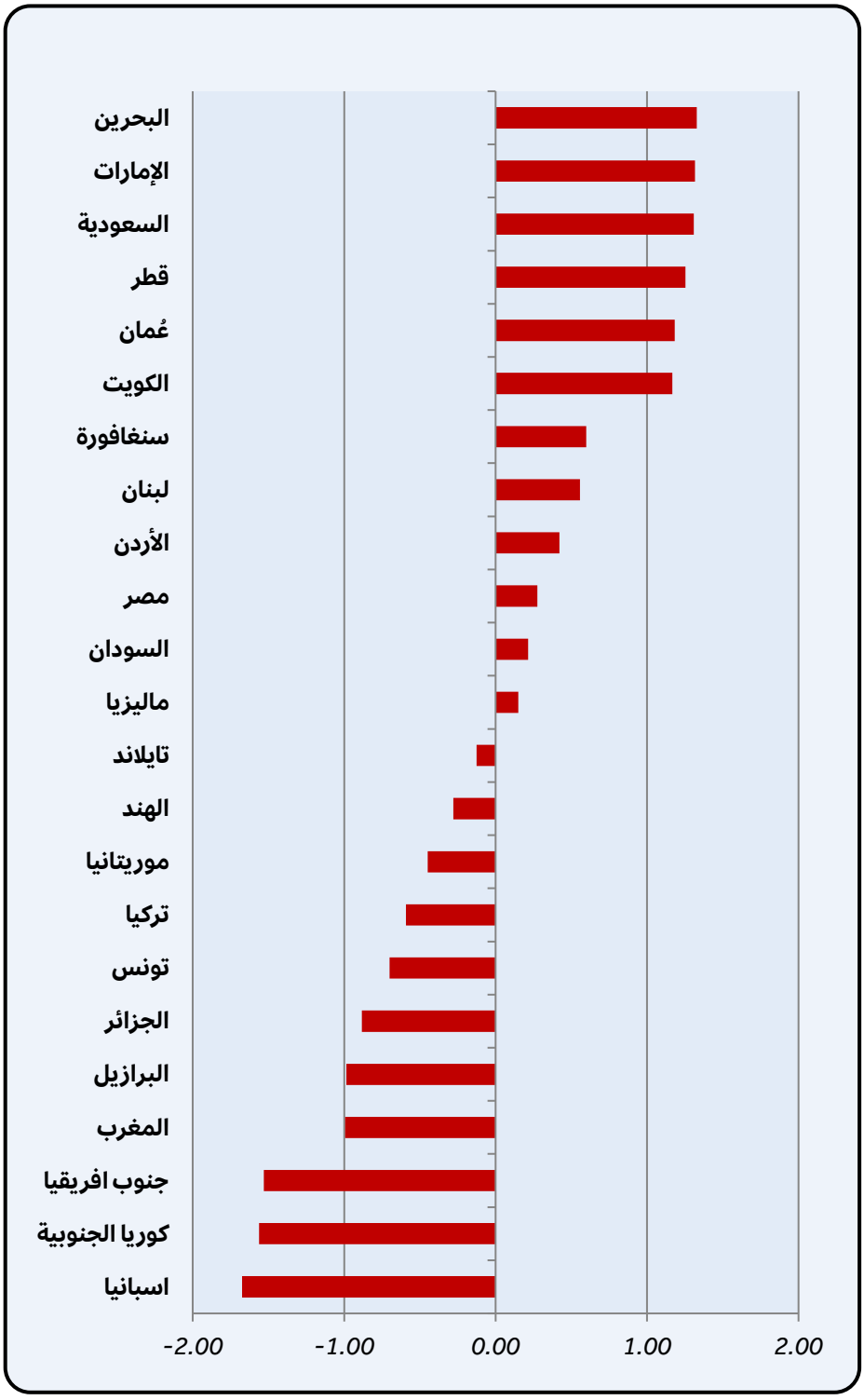

3.1. القطاع النقدي والمصرفي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

شكل 26. معدل نمو صافي الأصول الأجنبية

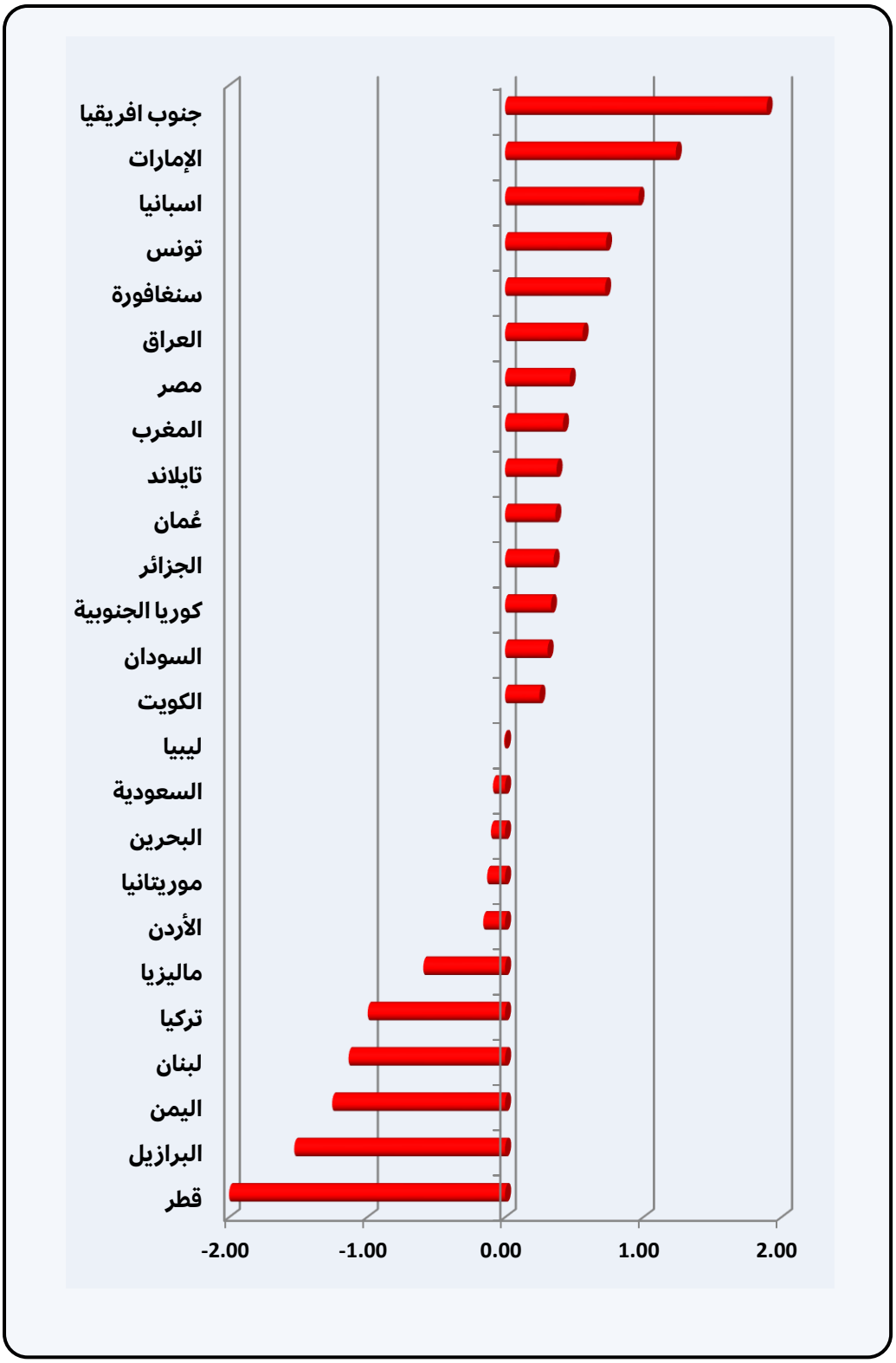

شكل 27. حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من إجمالي الناتج المحلي

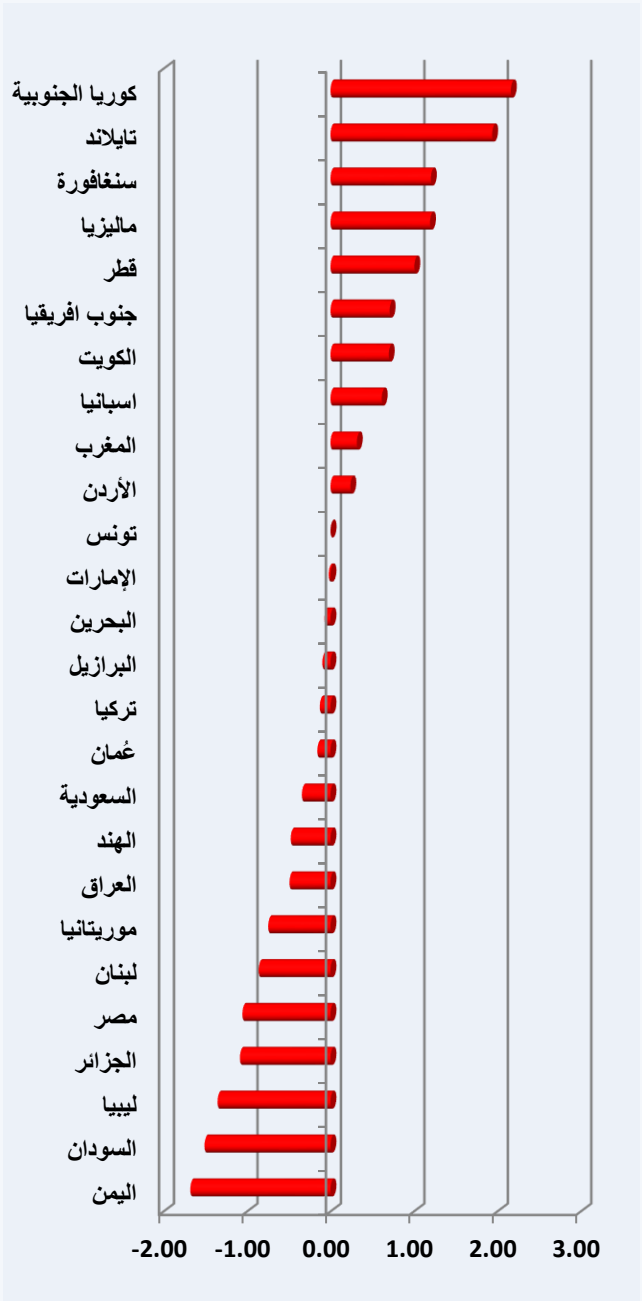

شكل 28. السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

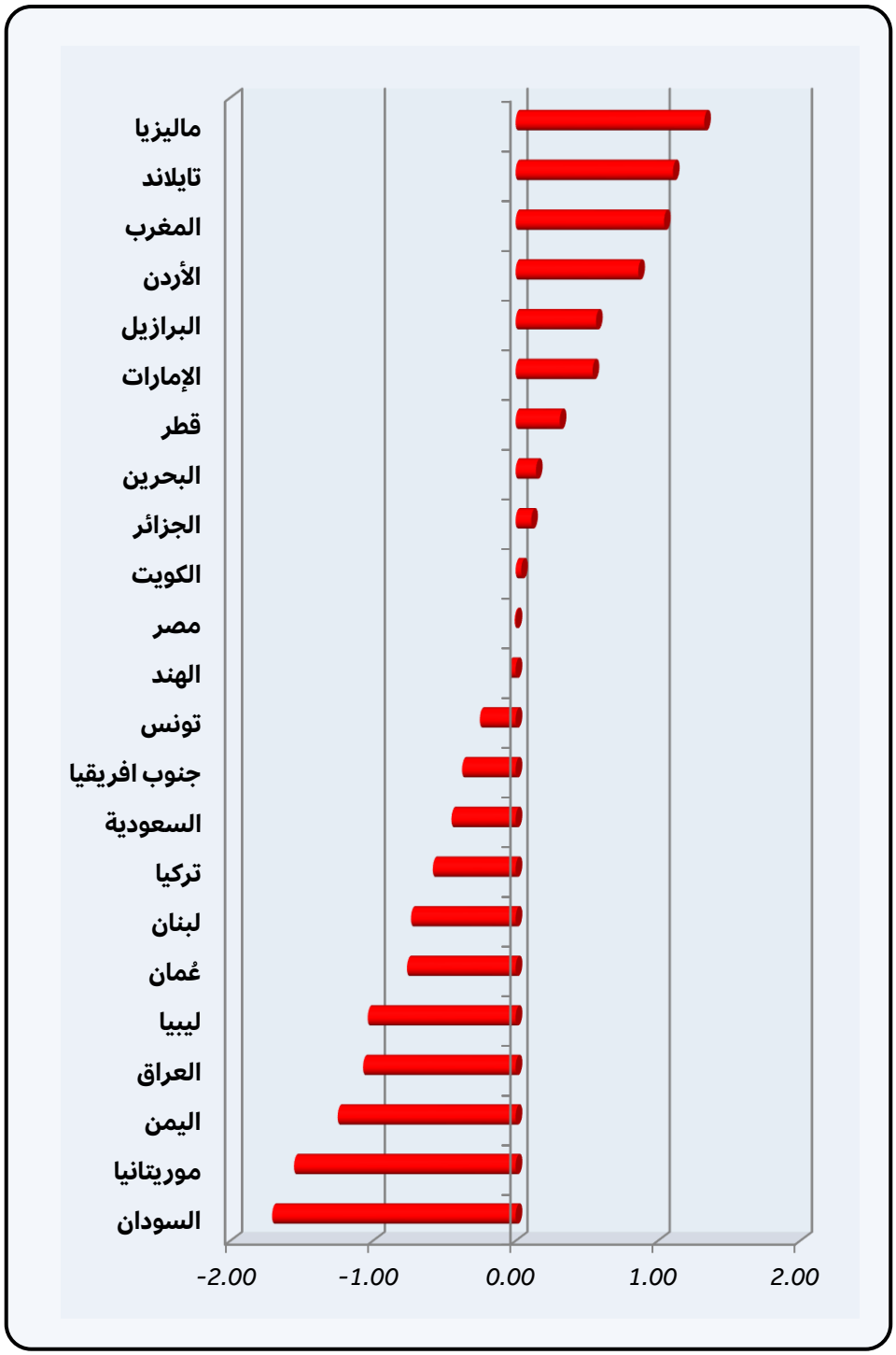

شكل 29. نسبة القروض المتعثرة

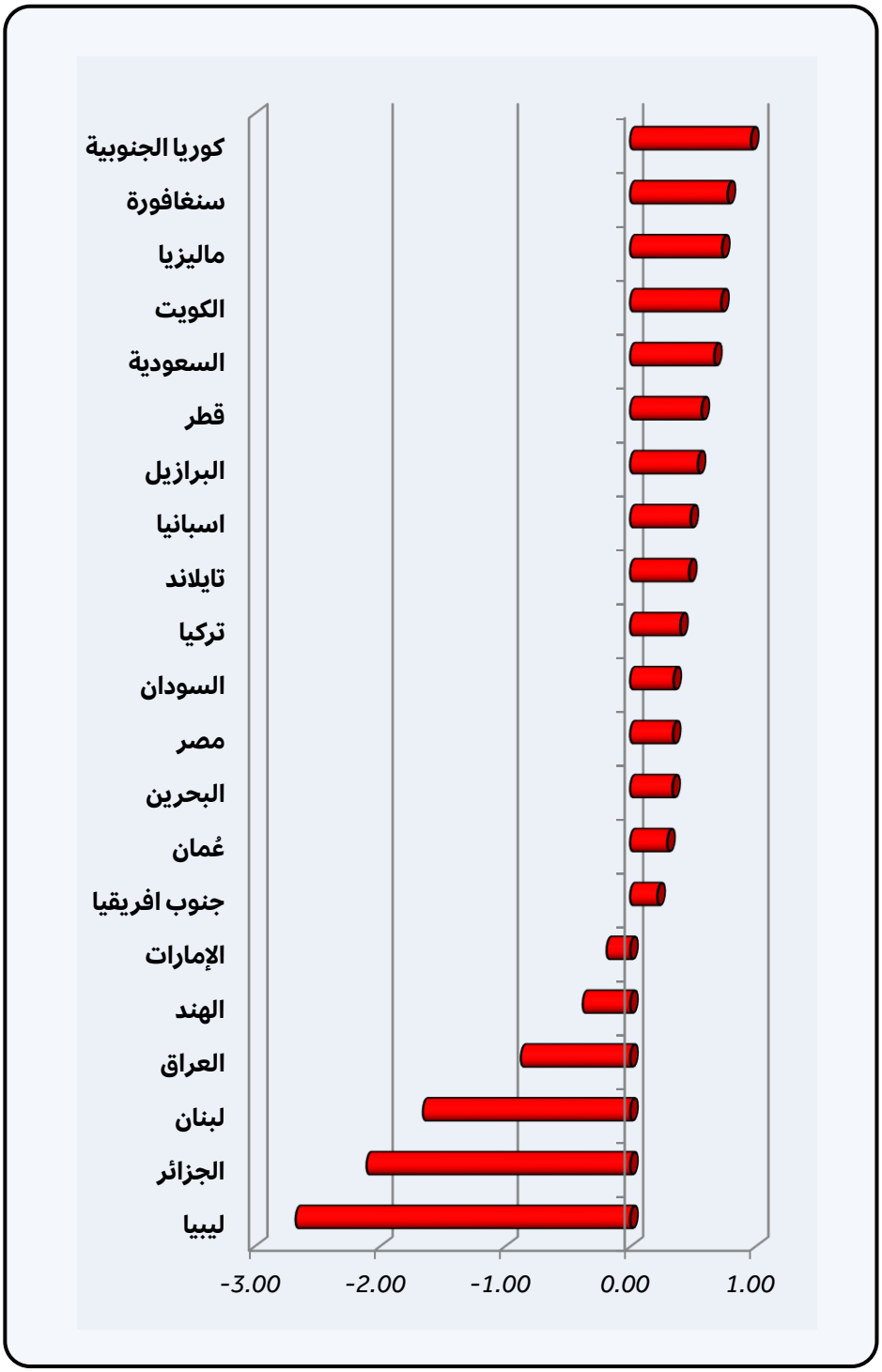

شكل 30. مؤشر الحرية النقدية

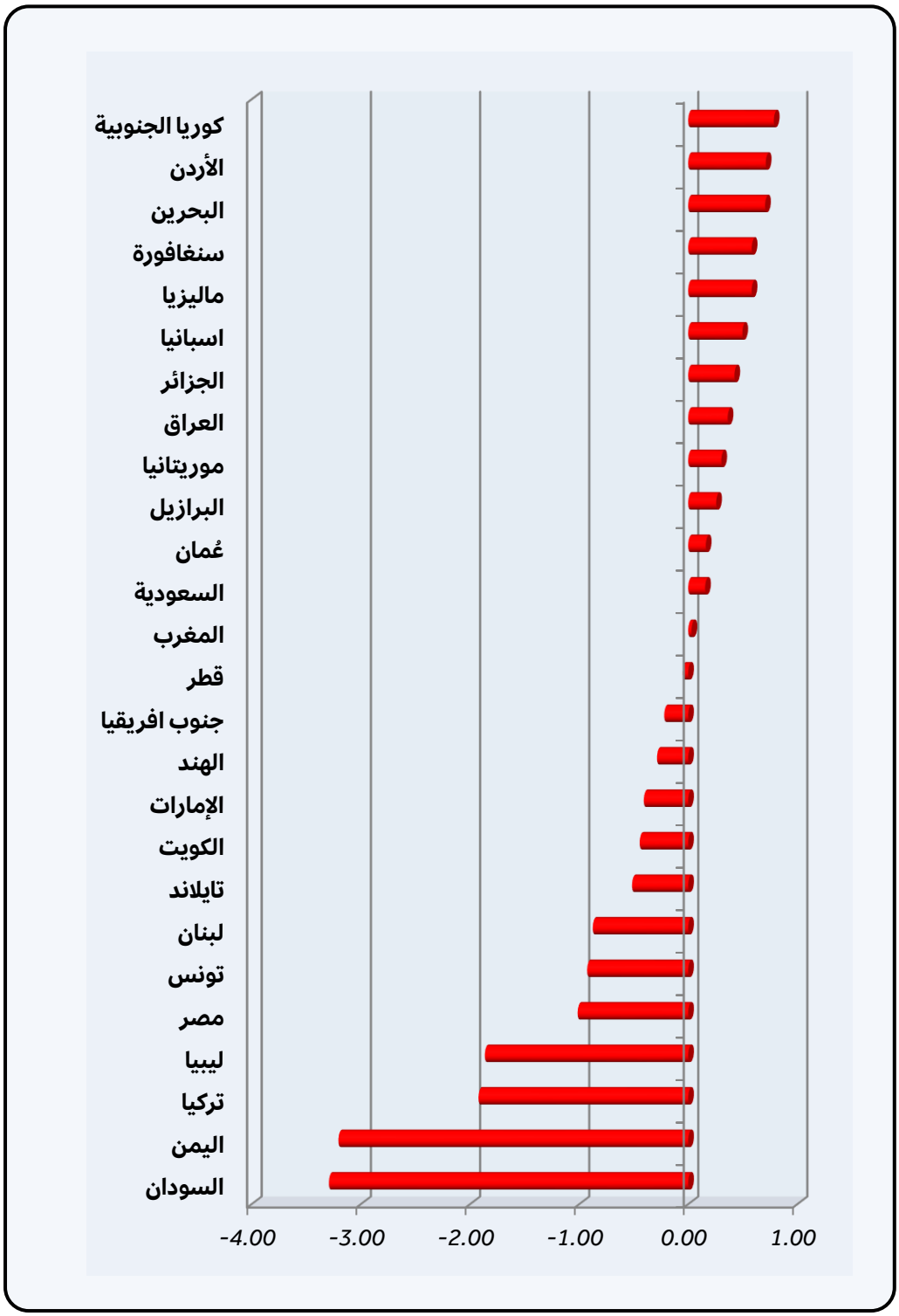

4.1. القطاع الخارجي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

شكل 31. الانفتاح التجاري

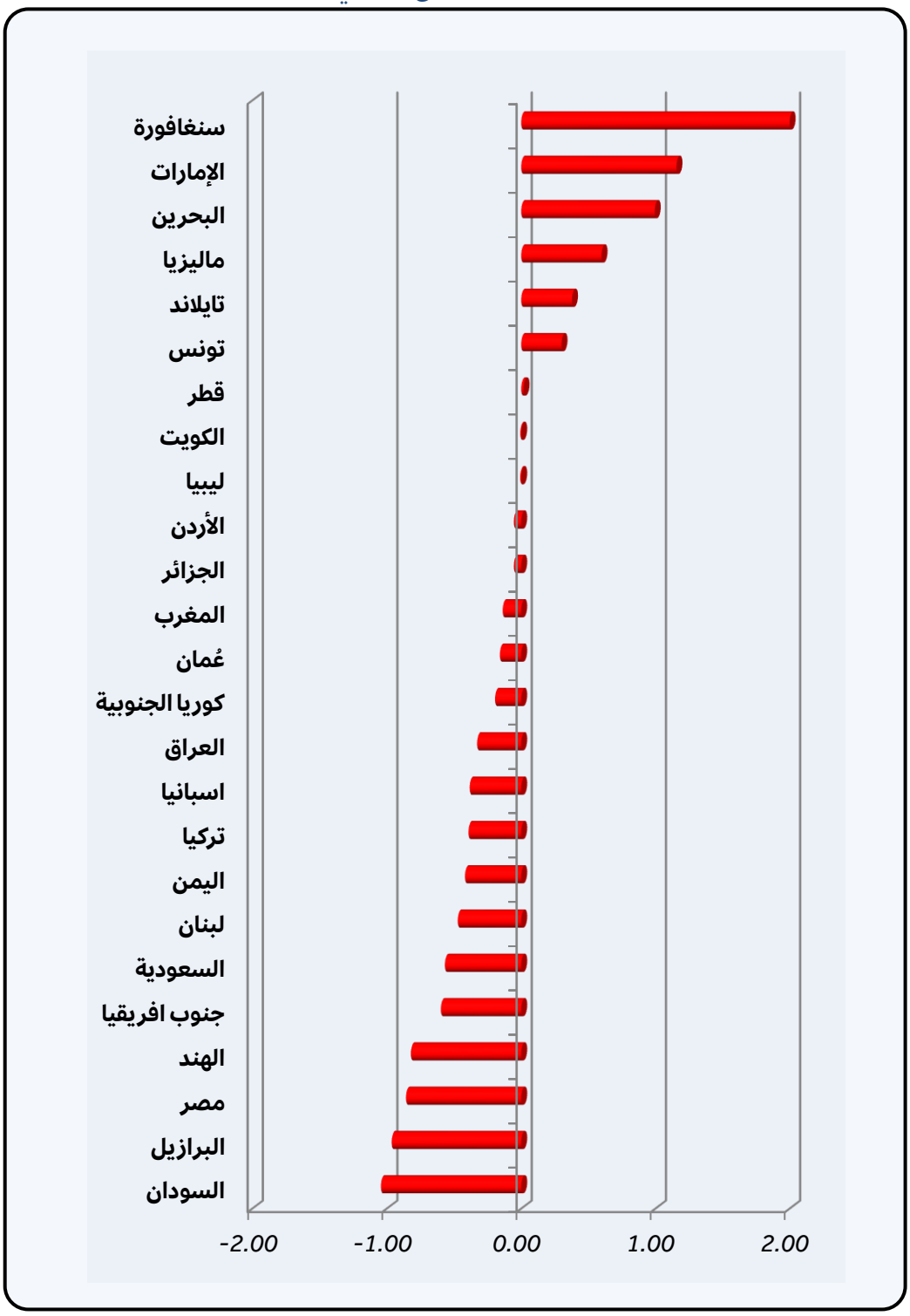

شكل 32. الاحتياطيات الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي

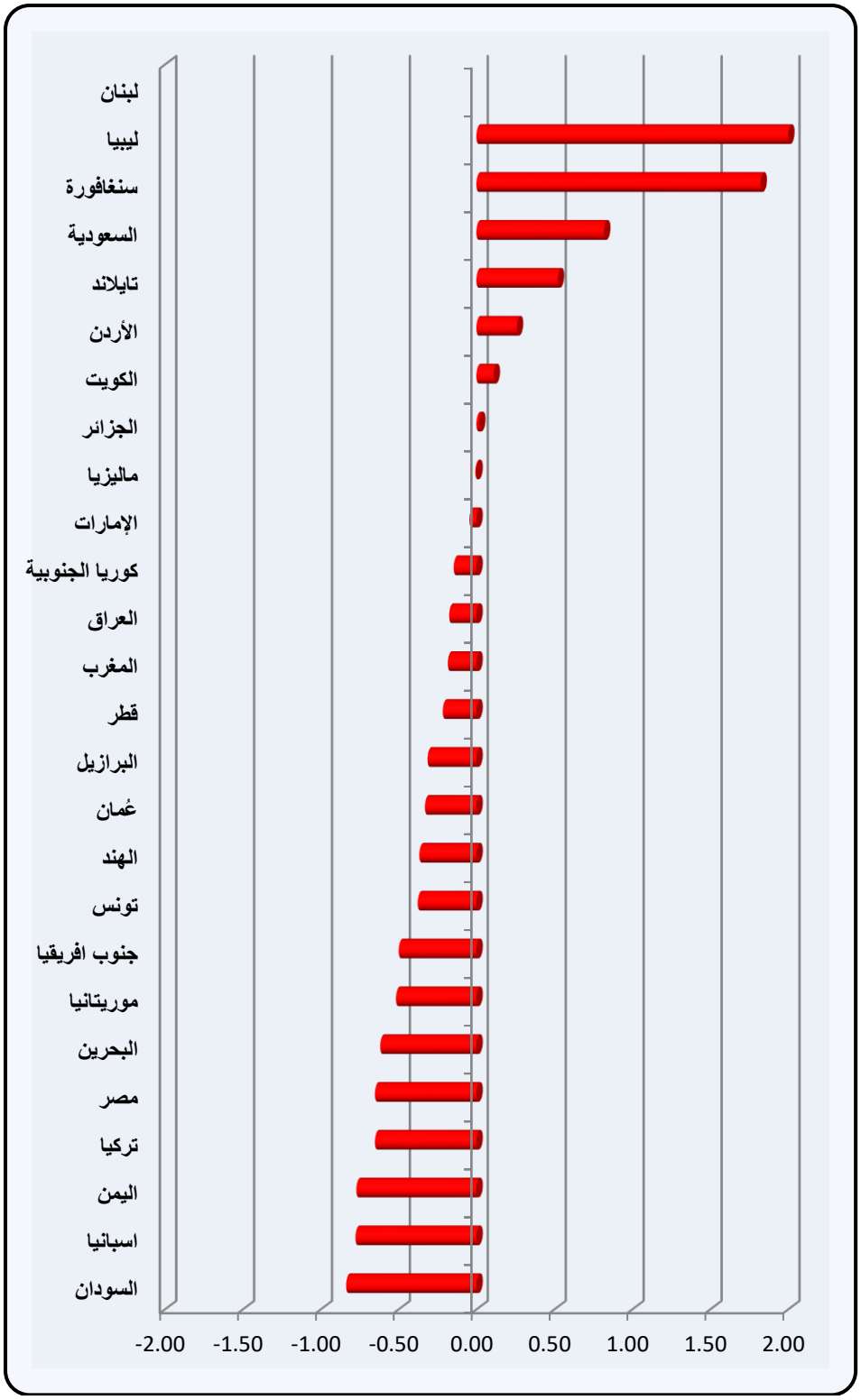

شكل 33. نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

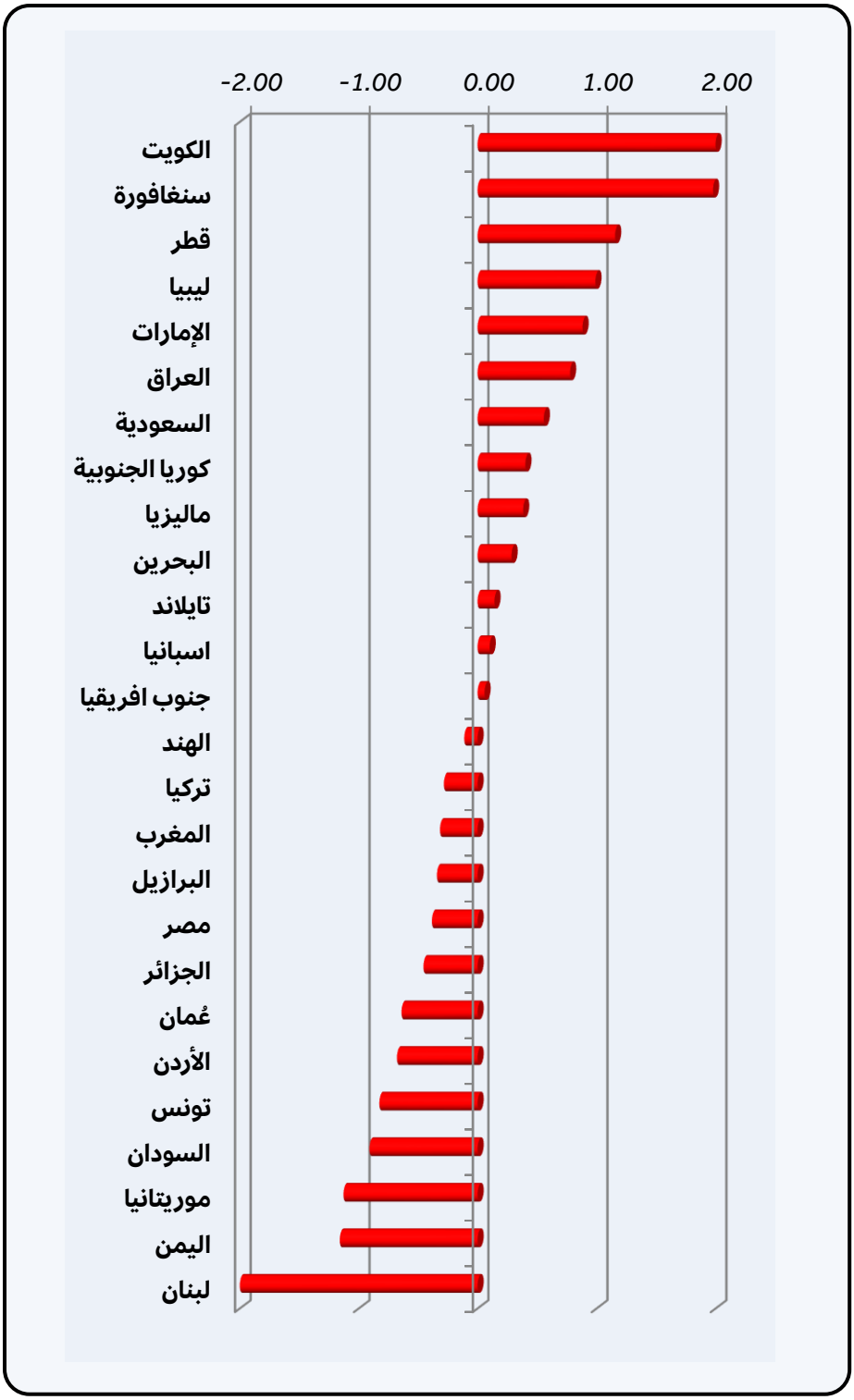

شكل 34. تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية (بالأشهر)

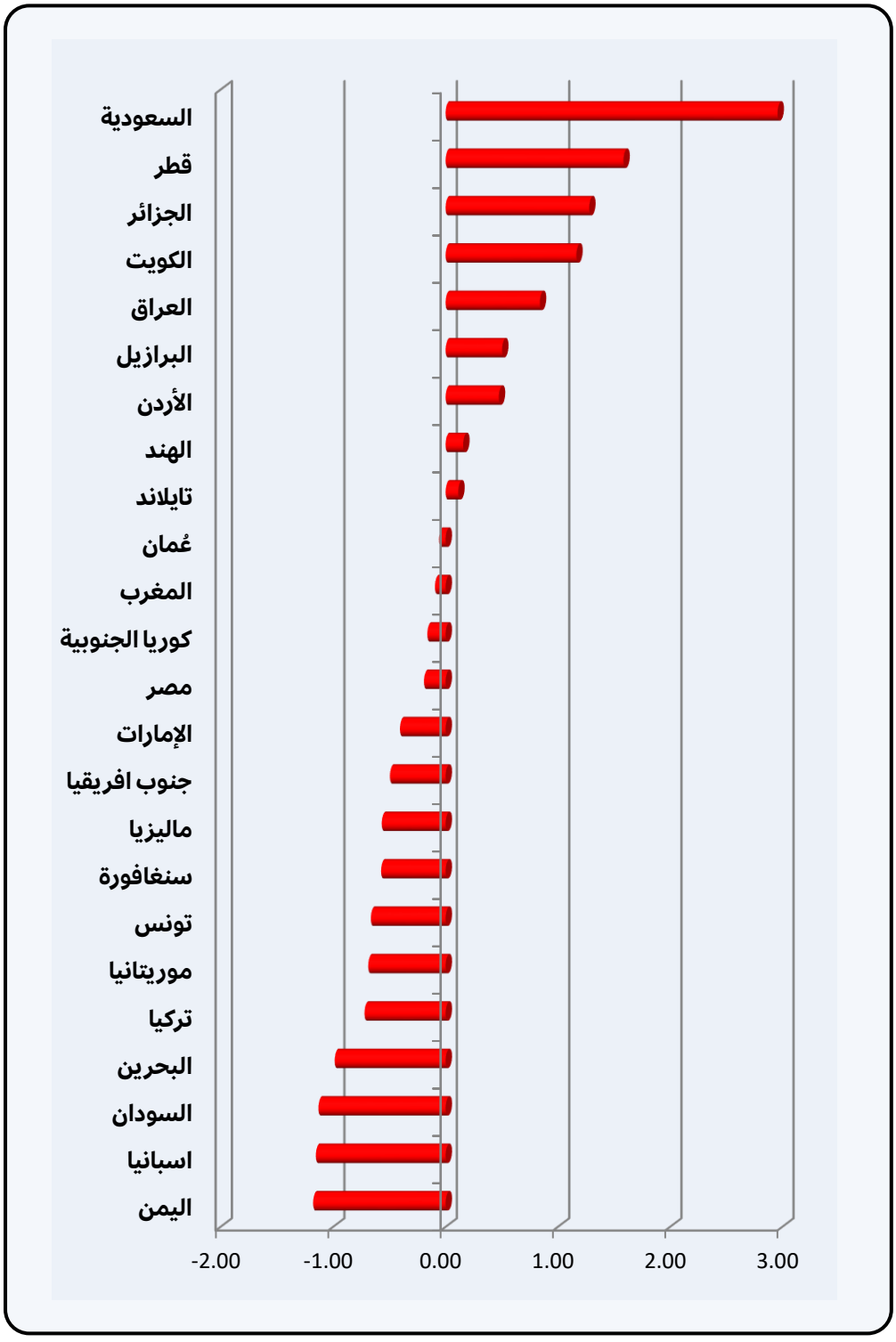

شكل 35. شروط التبادل التجاري

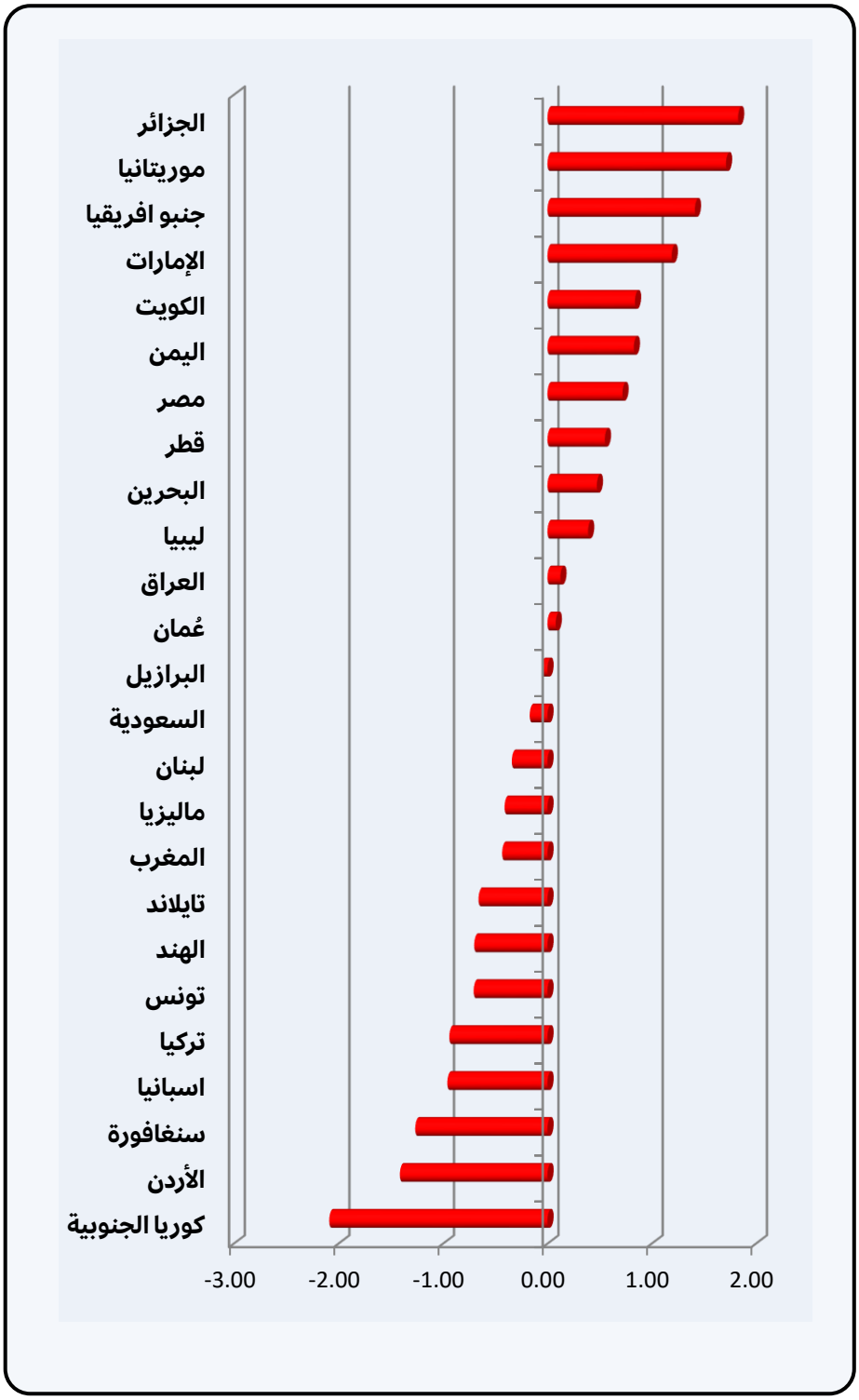
الجزائر
موريتانيا
جنبو افريقيا
الإمارات
الكويت
اليمن
مصر
قطر
البحرين
ليبيا
العراق
عُمان
البرازيل
السعودية
لبنان
ماليزيا
المغرب
تايلاند
الهند
تونس
تركيا
اسبانيا
سنغافورة
الأردن
كوريا الجنوبية
-3.00
-2.00
-1.00
0.00
1.00
2.00

شكل 36. حرية التجارة

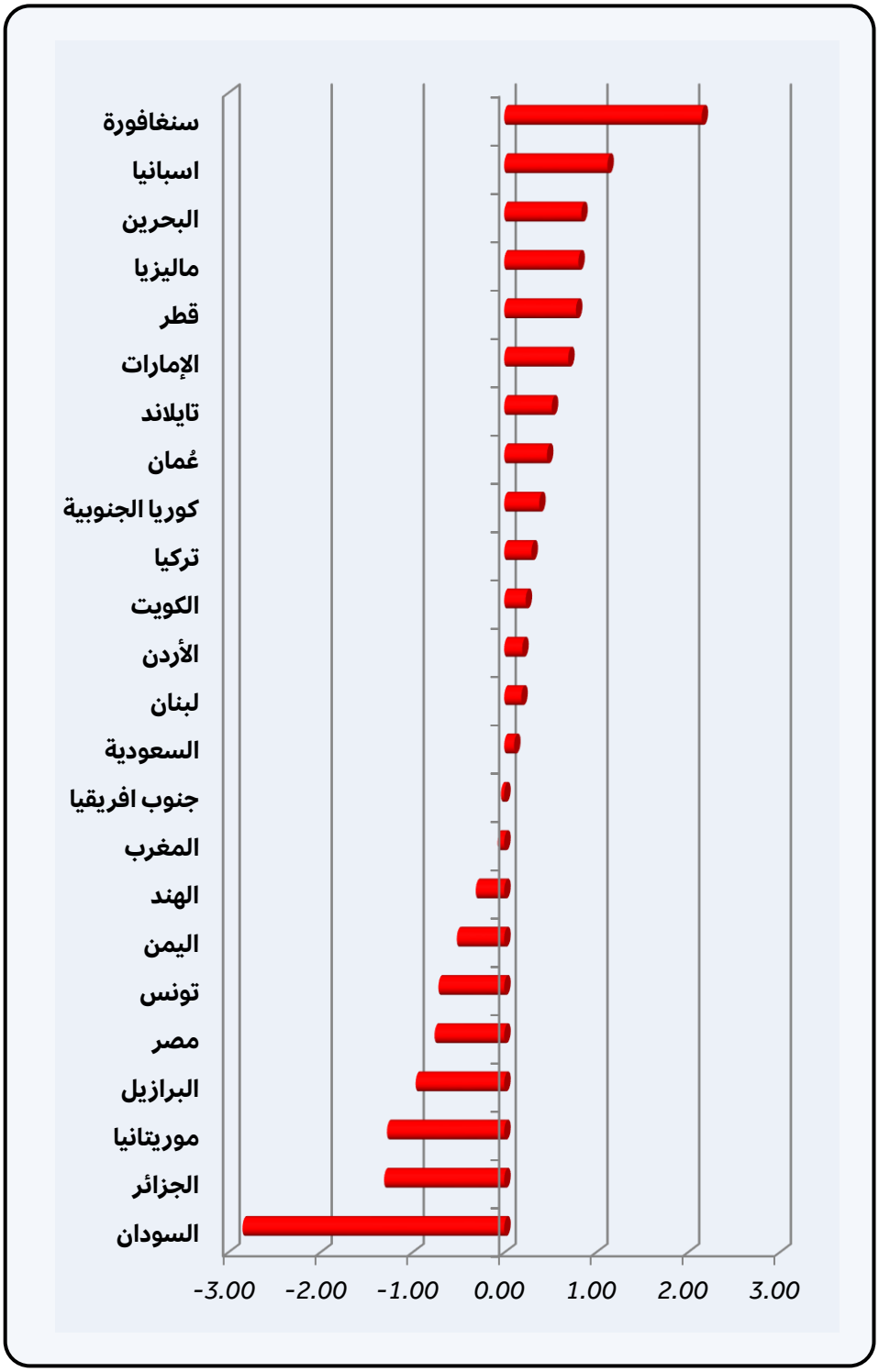

2. بيئة وجاذبية الاستثمار

1.2. البنية التحتية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

شكل 37. النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي

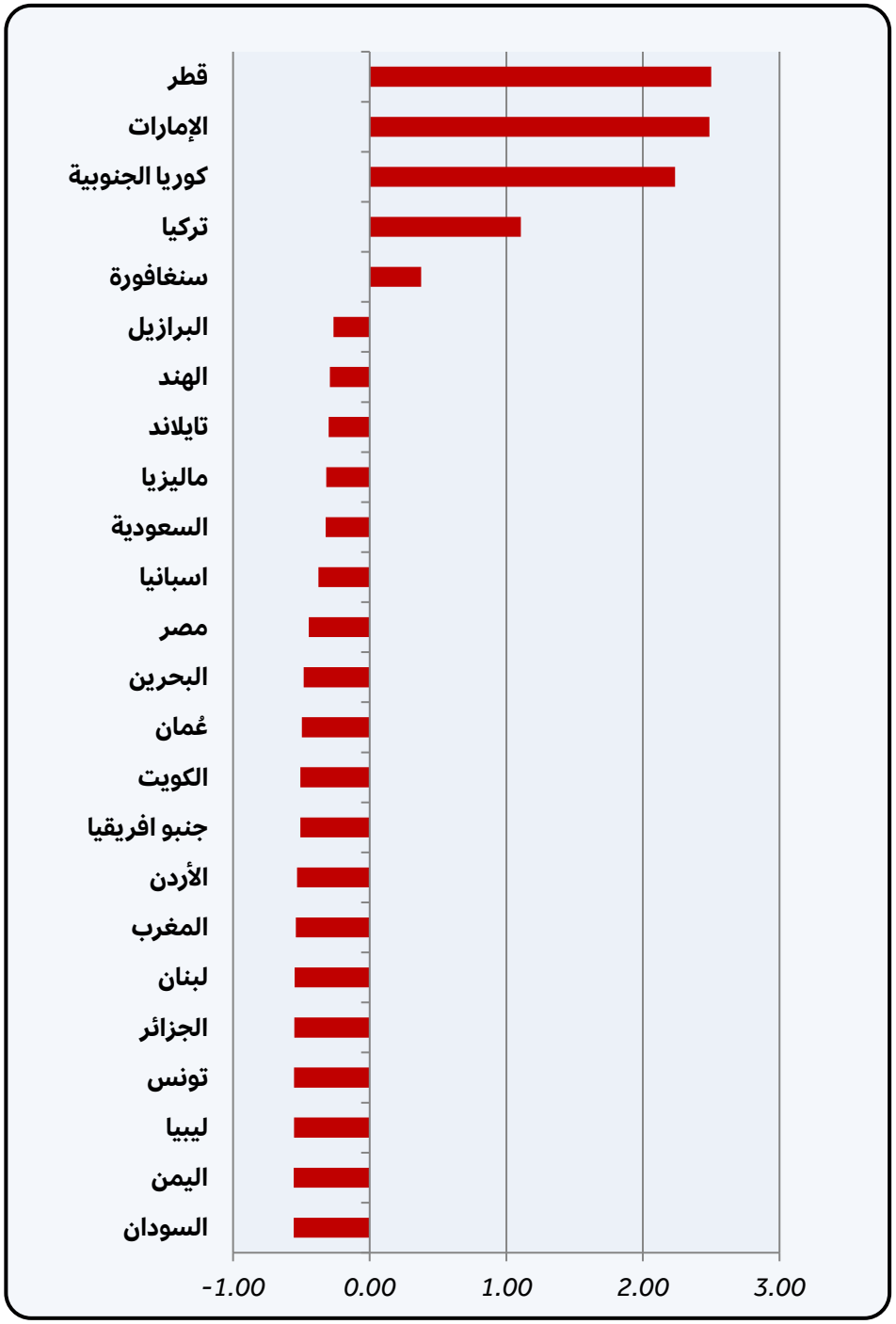

شكل 38. الأفراد الذين يستخدمون الانترنت نسبة إلى عدد السكان

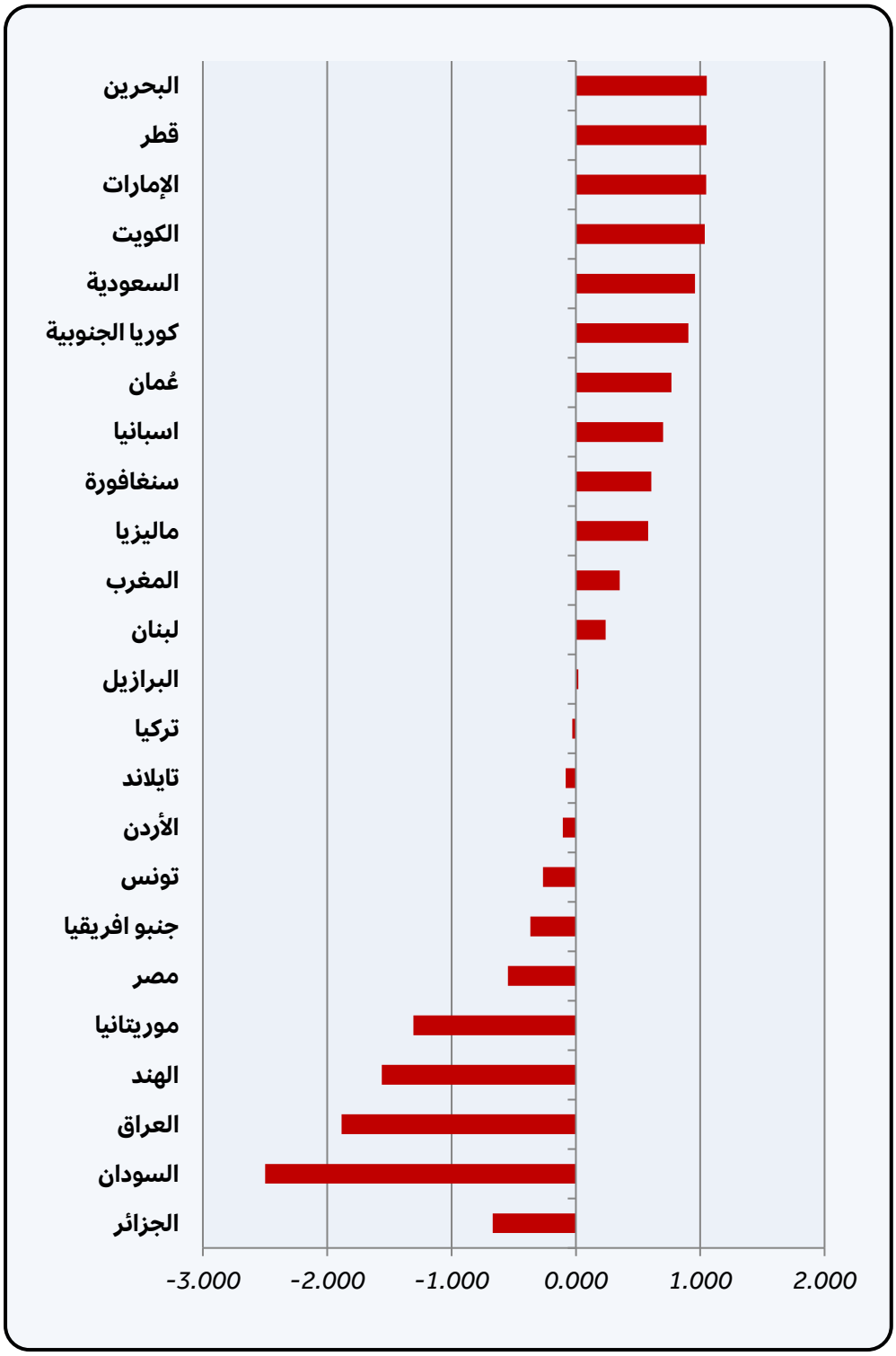

شكل 39. نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء

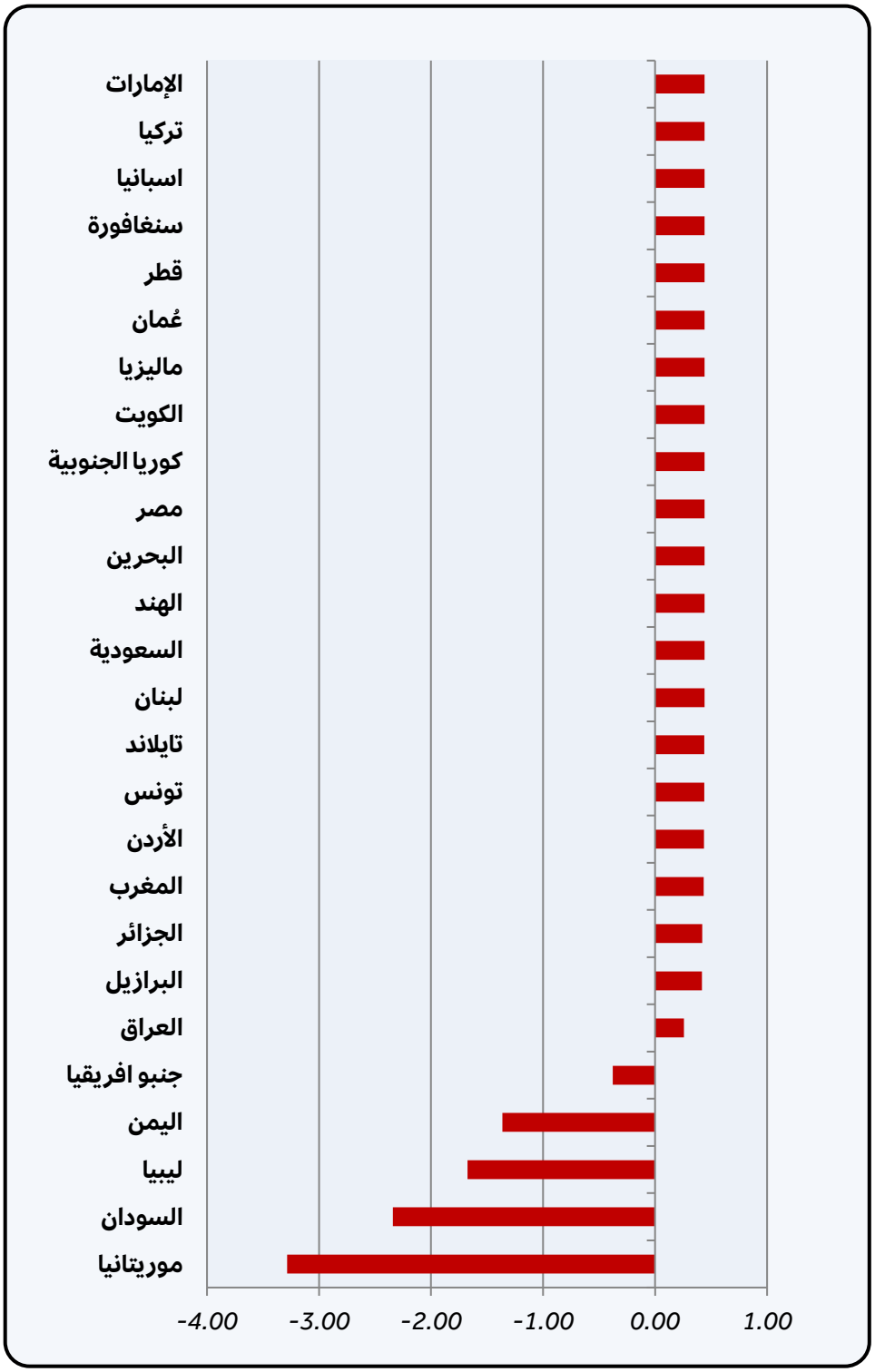

شكل 40. اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل مائة شخص)

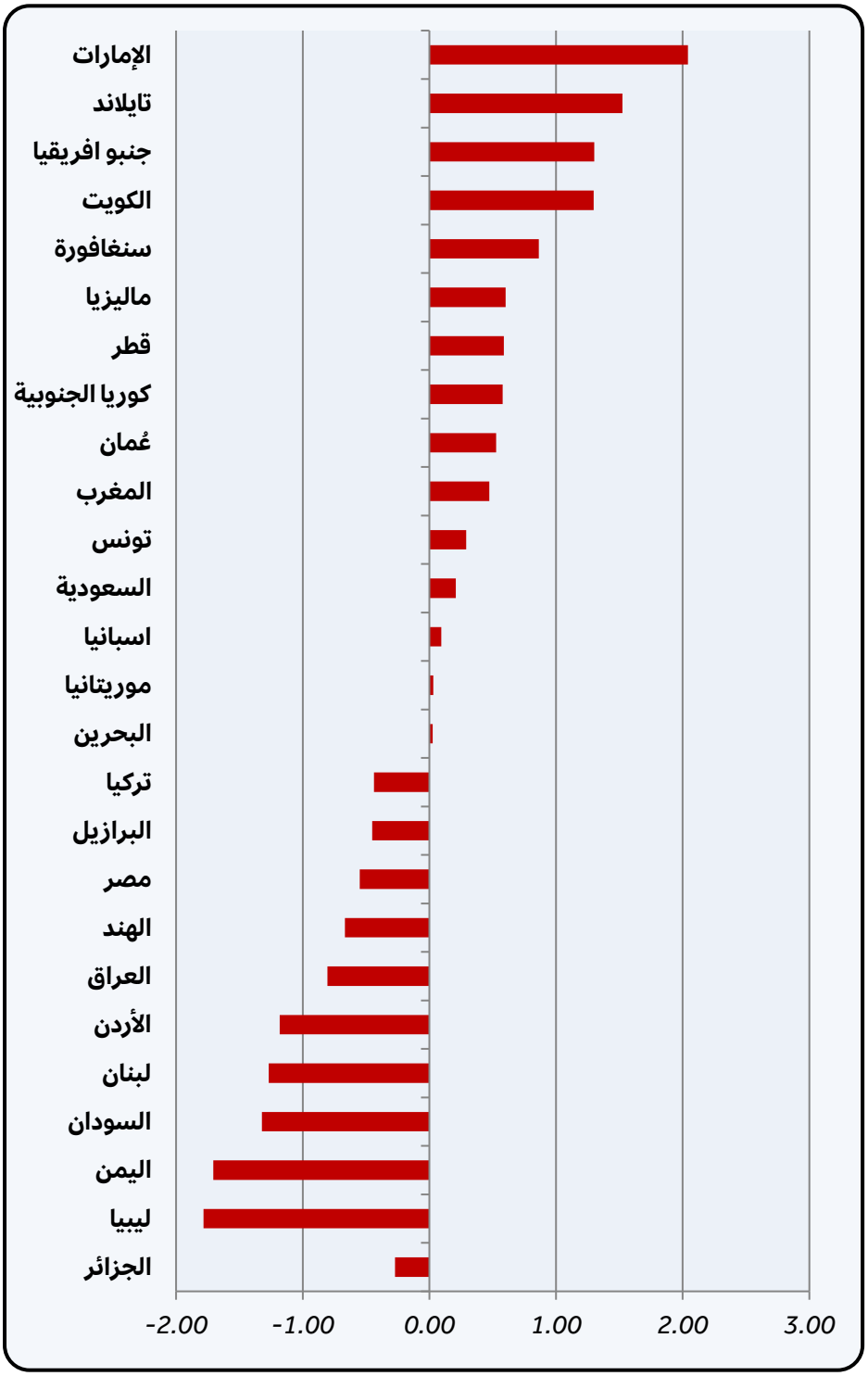

2.2. الحرية الاقتصادية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

شكل 41. مؤشر نزاهة الحكومة

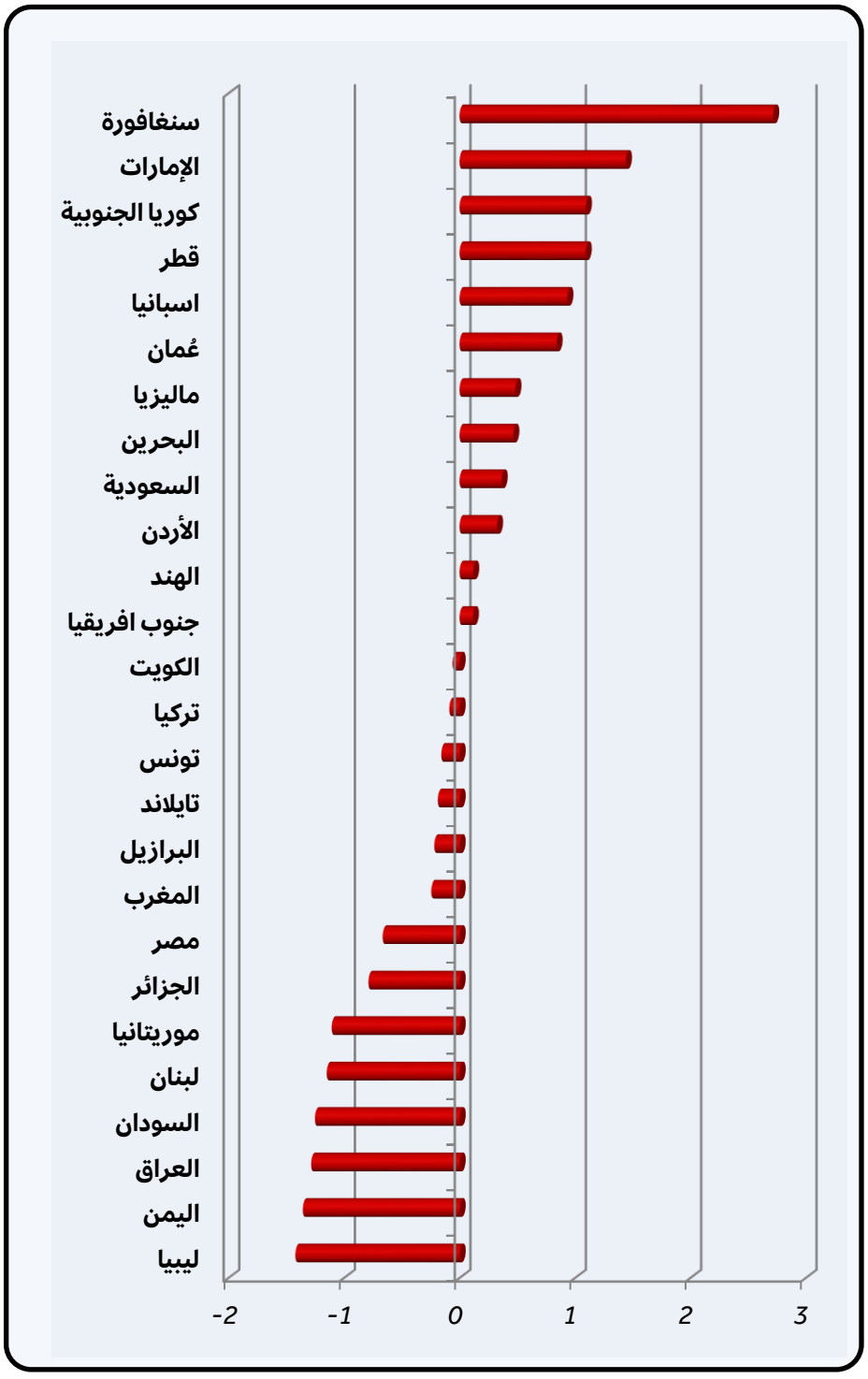
سنغافورة
الإمارات
كوريا الجنوبية
قطر
اسبانيا
عُمان
ماليزيا
البحرين
السعودية
الأردن
الهند
جنوب افريقيا
الكويت
تركيا
تونس
تايلاند
البرازيل
المغرب
مصر
الجزائر
موريتانيا
لبنان
السودان
العراق
اليمن
ليبيا
-2
-1
0
1
2
3

شكل 42. مؤشر حقوق الملكية

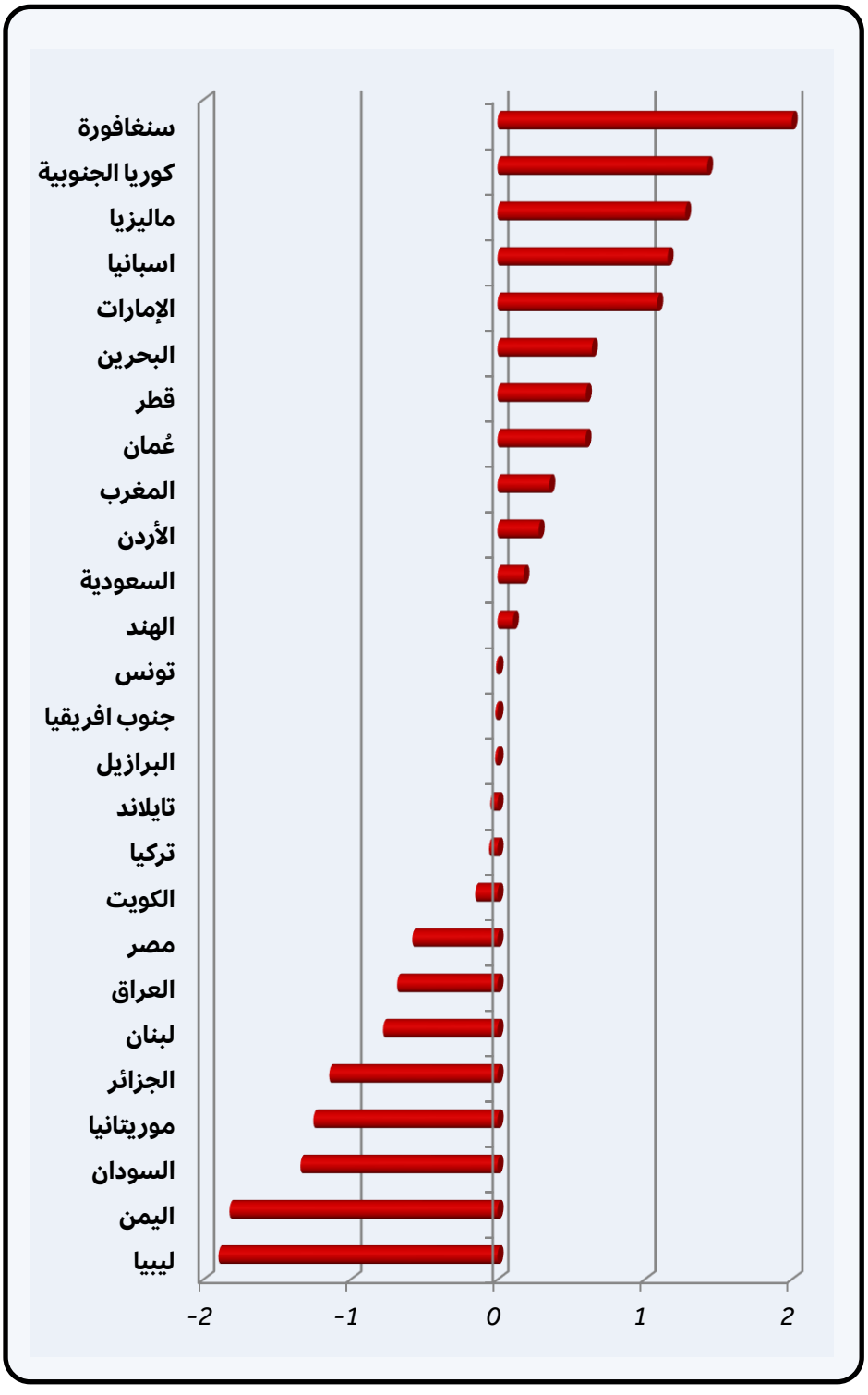

شكل 43. مؤشر حرية الأعمال التجارية

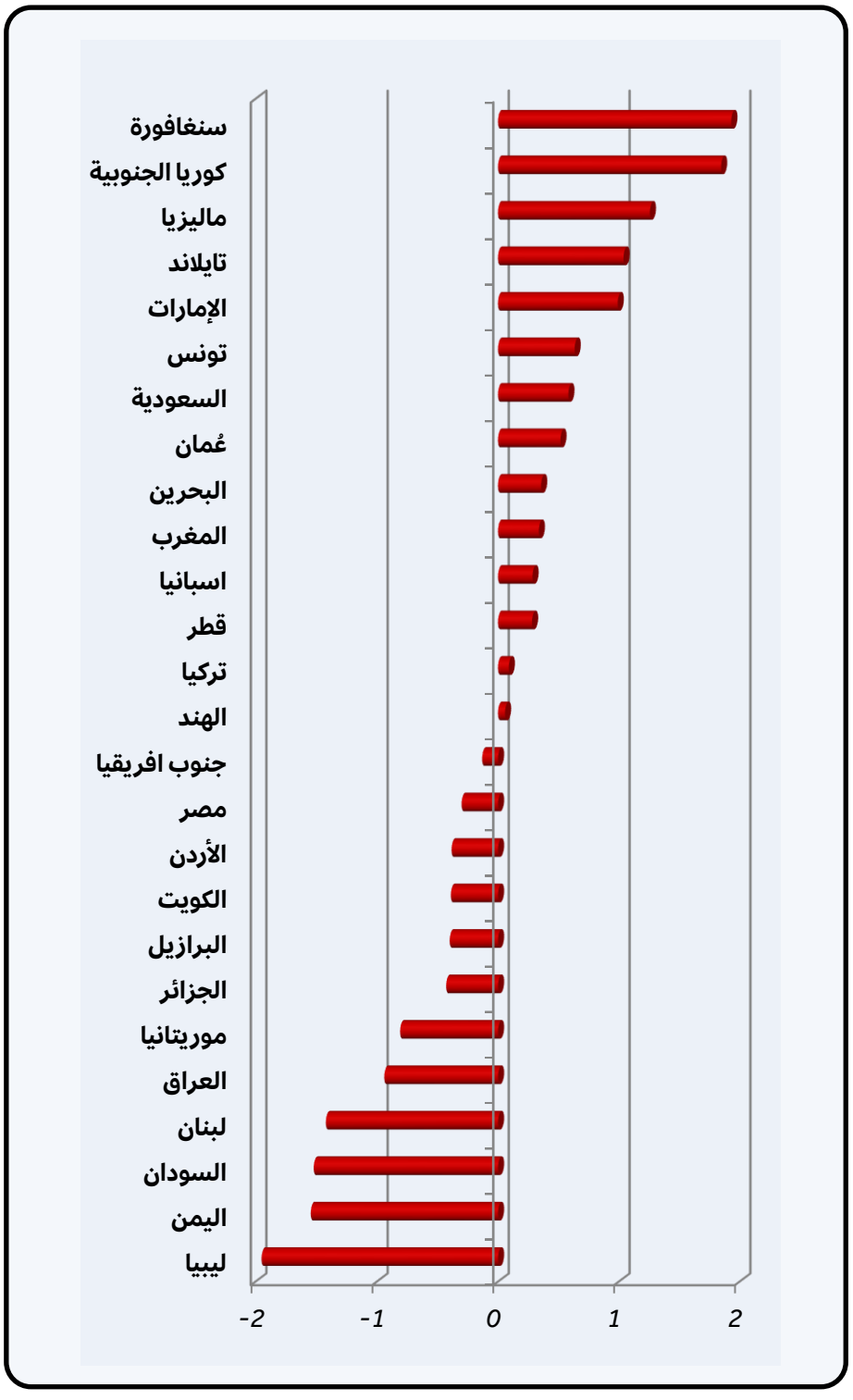

شكل 44. مؤشر الفعالية القضائية

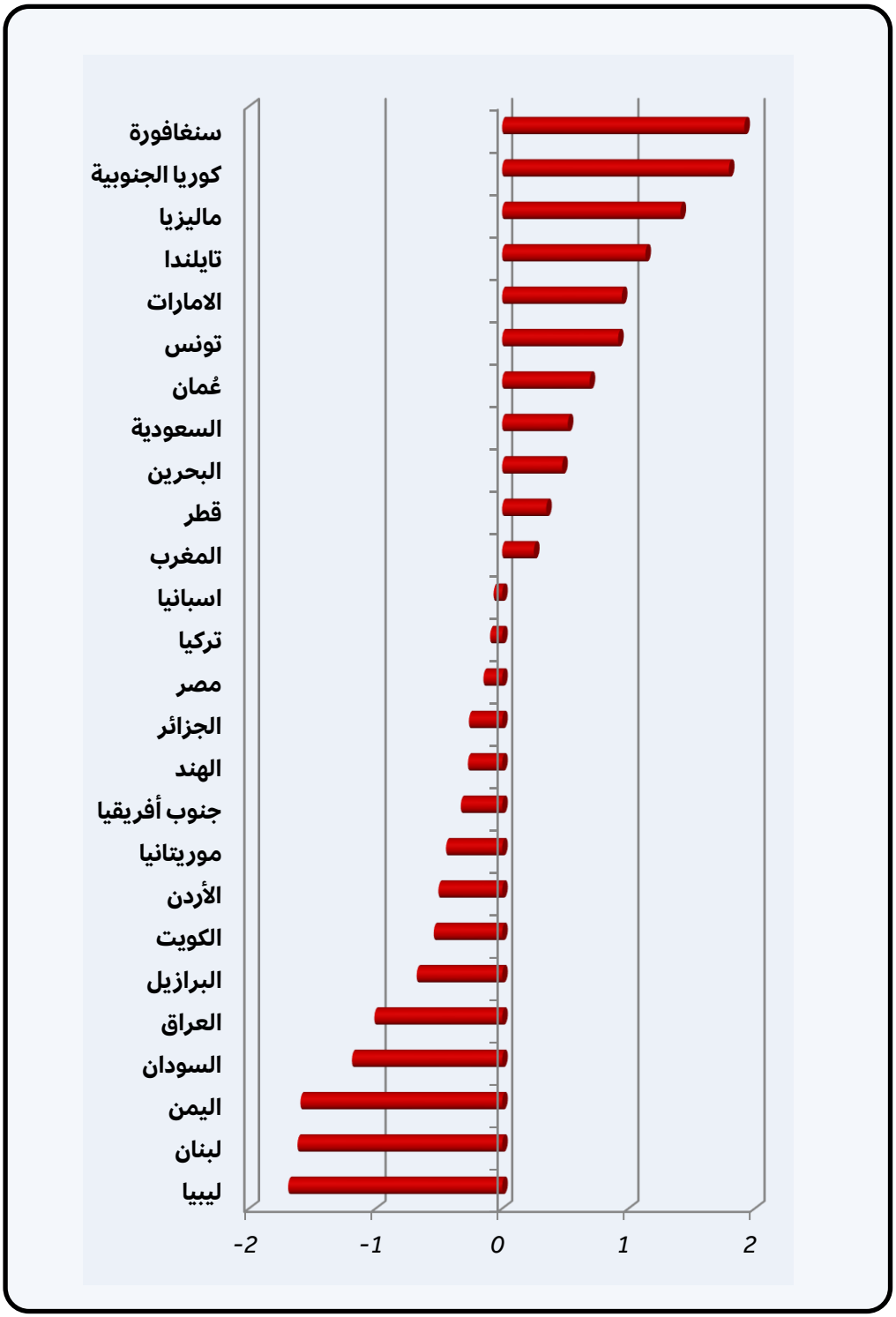

3.2. قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

شكل 45. فعالية الحكومة

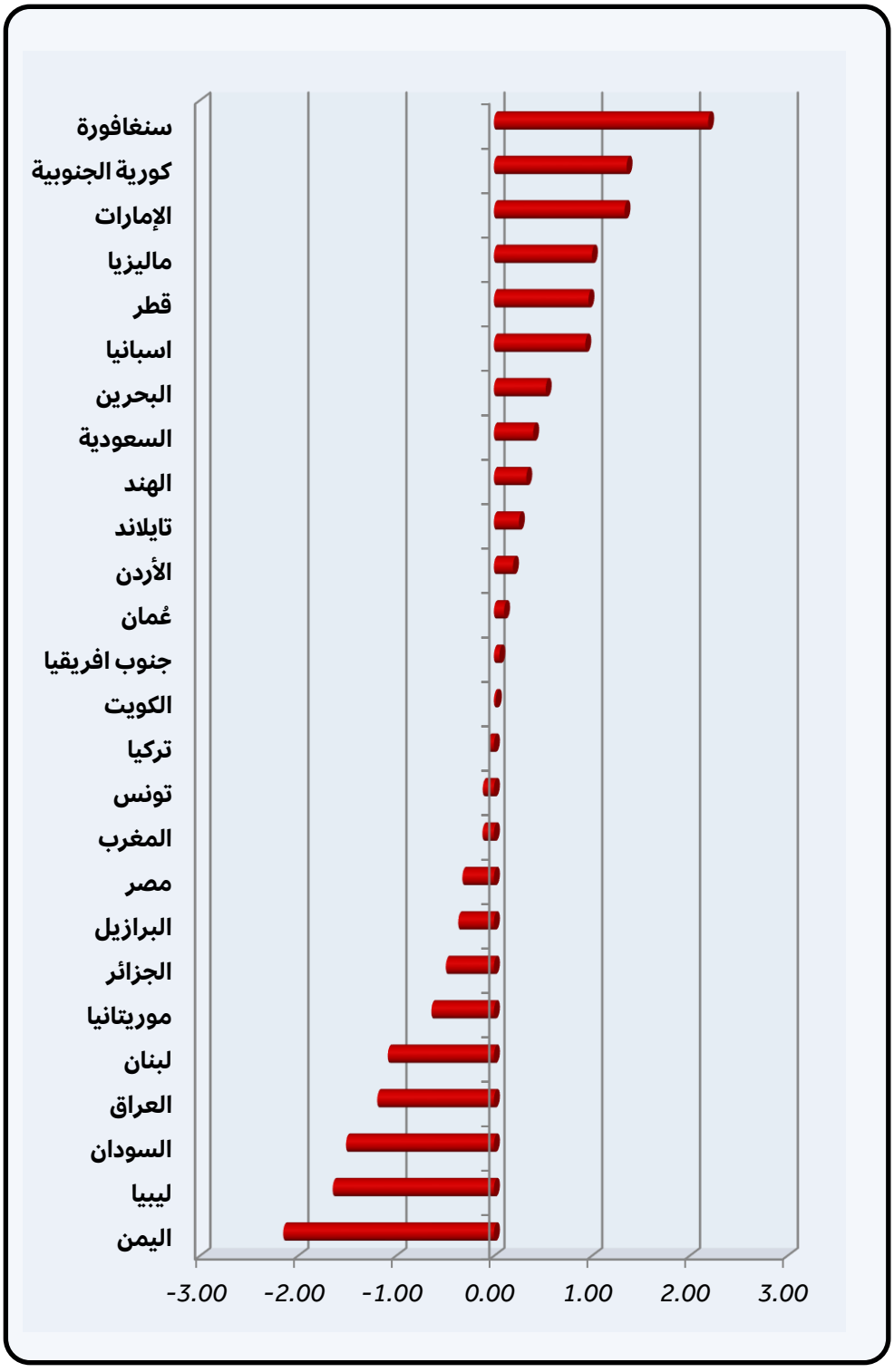

شكل 46. سيادة القانون

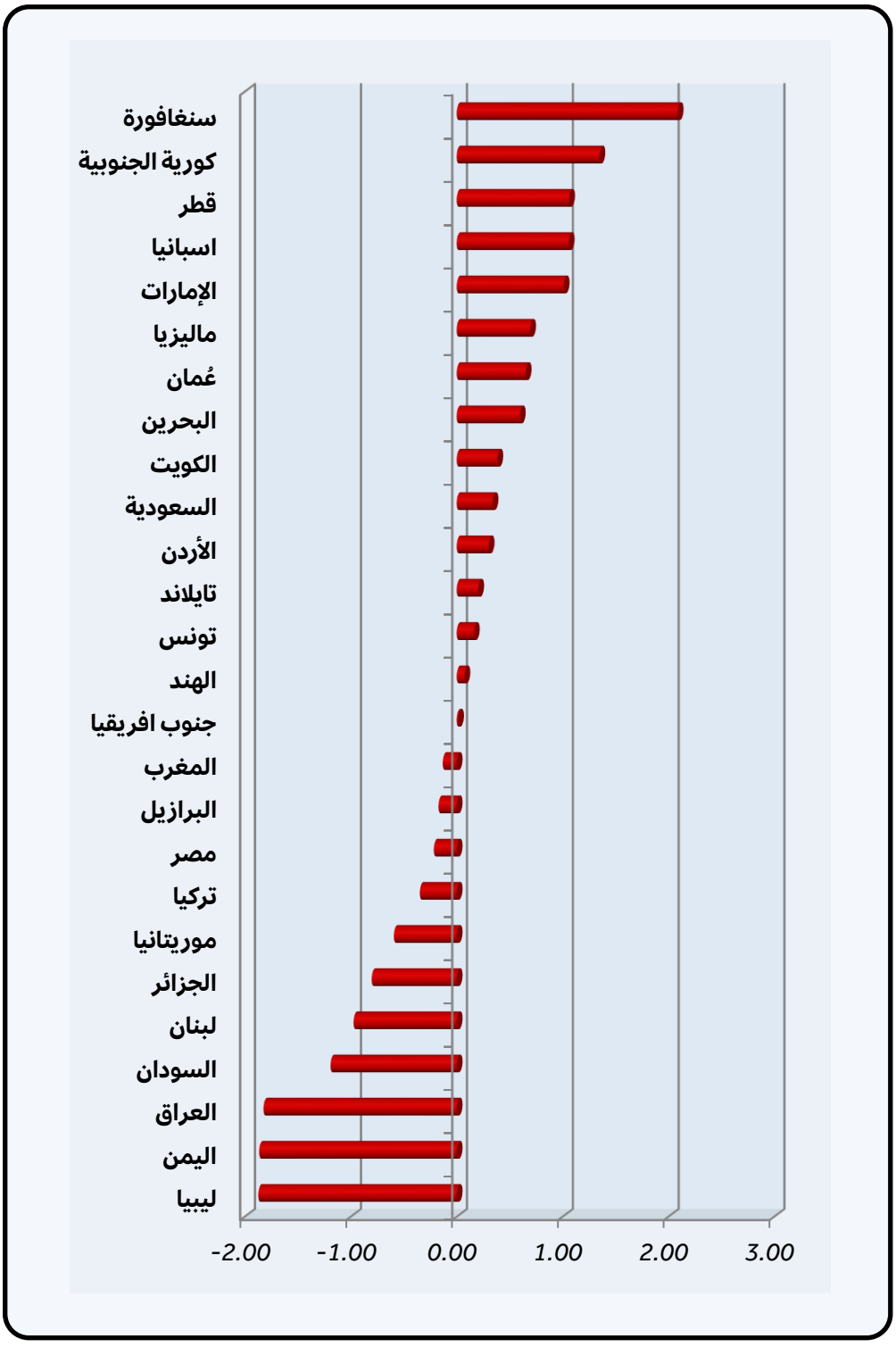

شكل 47. الفساد الإداري

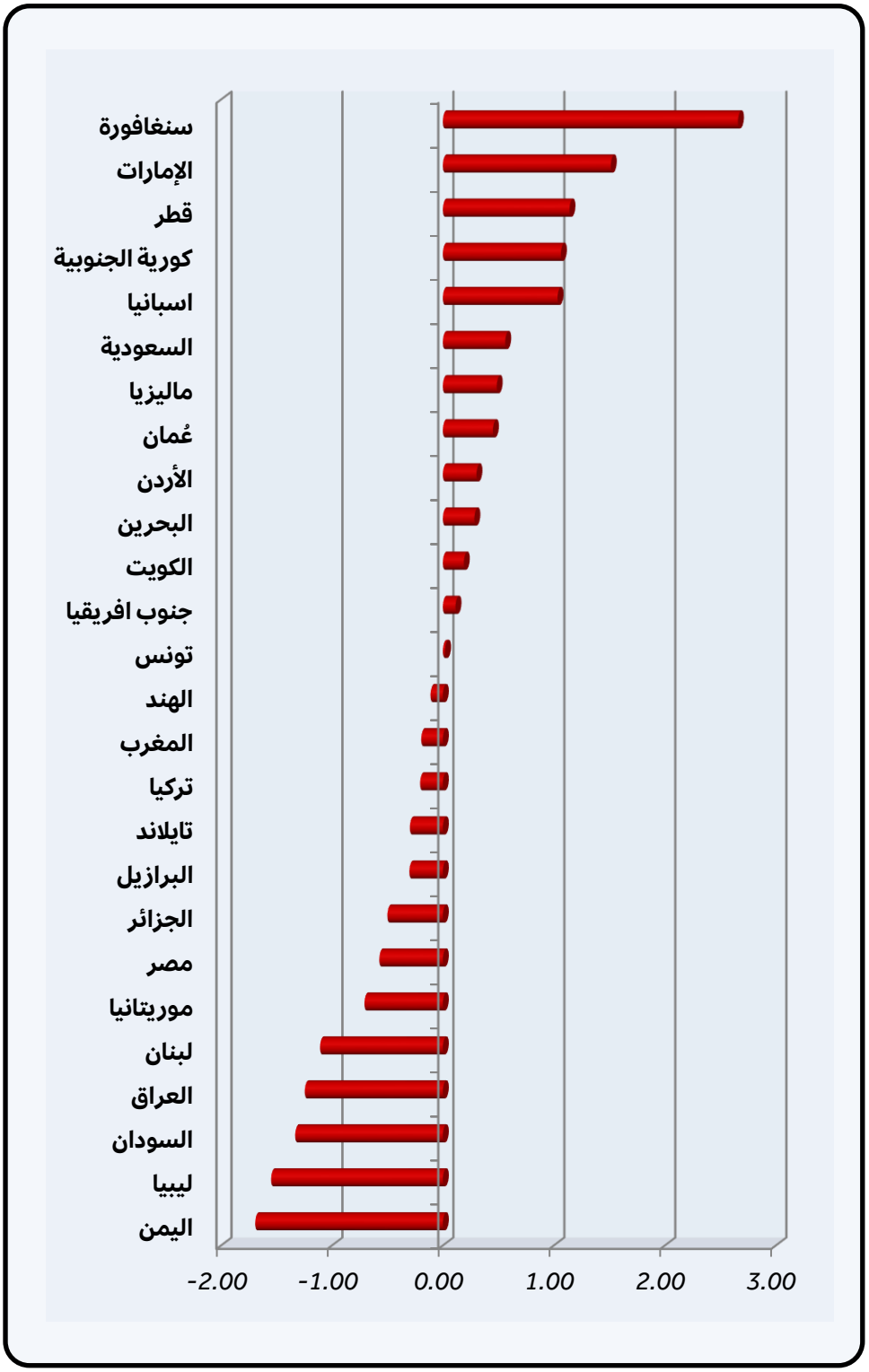

الملاحق الإحصائية[16]

[16] تم ترتيب الدول العربية المدرجة في العدد السابع، استناداً للترتيب الأبجدي للدول العربية والمعتمد في تقارير صندوق النقد العربي.

1. المملكة الأردنية الهاشمية

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.8	-1.6	2.2	2.5	0.169	12
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	9,535	9,184	9,203	9,319	-0.754	20
معدل التضخم (%).	0.7	0.4	1.3	4.2	0.355	6
معدل البطالة (%).	16.8	19.2	18.4	17.9	-1.178	23
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.6	17.2	17.2	17.3	0.644	7
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.6	-5.7	-8.5	-7.8	-0.429	20
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	32.7	31.0	33.7	34.4	0.671	6
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	60.5	53.3	51.0	53.1	0.055	14
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.0	60.0	60.0	60.0	0.388	6
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	91.4	91.8	84.7	84.8	0.421	9
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	1.9	0.7	3.4	-12.2	0.316	16
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	76.9	83.4	84.1	86.6	0.238	10.0
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	85.0	77.6	82.0	84.2	0.712	2
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	106.3	114.8	118.7	118.9	0.862	6
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	..	..	..	..	..	..
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	87.6	68.7	85.8	113.3	-0.064	11
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	32.2	38.9	42.2	39.4	0.259	5
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	10.07	13.26	11.87	10.16	0.473	7
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-1.7	-5.7	-8.8	-6.8	-0.678	21
شروط التبادل التجاري	75.6	76.0	78.8		-1.413	24
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	81.4	81.2	71.0	71.8	0.197	12
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	70.1	75.4	82.8	..	-0.106	16
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.07	0.04	0.05		-0.532	17
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	73	64	65	68	-1.438	25
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	99.9	99.9	99.9	..	0.436	17
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.07	0.10	0.20	0.19	0.195	11
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.13	0.19	0.18	0.22	0.302	11
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.08	0.04	0.03	0.07	0.303	9
الحرية الاقتصادية						
مؤشر نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	50.3	49.6	51.0	49.5	0.323	10
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	58.4	64.8	66.2	53.7	0.279	10
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	61.8	60.1	58.9	59.6	-0.383	17
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	52.6	54.6	60.3	42.6	0.341	10

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد الأردني

حلّت الأردن في المركز العاشر في مؤشر الاقتصاد الكلي في العدد السابع على مستوى المجموعة ككل،.وهو نفس المركز في العدد السادس فيما تحسن مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في العدد السابع وجاءت بالمركز السادس عشر مقارنة بالخامس والعشرون في العدد السادس.

تحسن مؤشر تنافسية الأردن، واستحوذت على المركز الثالث عشر في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية مقارنة بالمركز السادس عشر في العدد السادس

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقى	-0.1526	17		
قطاع مالية الحكومة	0.0988	8		
القطاع الخارجى	-0.2042	14		
القطاع النقدى والمصرفى	0.4060	9		
مؤشر الاقتصاد الكلى	0.0370	10	10	=
قطاع البنية التحتية	-0.4100	21		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	0.2665	10		
قطاع الحرية الاقتصادية	0.0732	14		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-0.0234	16	25	↑
المؤشر العام للتنافسية	0.0068	13	16	↑

2. الإمارات العربية المتحدة

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.1	-5.0	3.9	7.4	0.378	9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	71,782	67,668	69,734	74,299	1.540	3
معدل التضخم (%).	-1.9	-2.1	-0.1	4.8	0.393	1
معدل البطالة (%).	2.3	4.3	3.1	2.8	0.968	6
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.9	10.3	10.4	10.0	-0.424	18
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	5.5	-0.7	4.0	8.7	2.015	1
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	32.7	31.0	33.7	34.4	0.671	6
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	46.7	52.0	51.0	53.1	-0.071	16
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.0	60.0	60.0	60.0	0.388	6
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	99.2	99.2	100.0	100.0	1.317	2
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	16	6	21	..	0.372	3
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	73.9	86.4	73.5	52.3	-0.021	12
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	80.9	79.6	80.6	80.8	-0.407	17
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	92.1	115.2	102.5		0.541	8
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	6.0	7.6	7.3	6.4	-0.188	16
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	172.4	181.3	169.0	121.6	1.172	2
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	27.3	30.5	29.0	28.4	-0.045	9
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	5.9	6.1	6.1	7.0	-0.405	14
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	8.9	6.0	9.8	6.8	0.882	5
شروط التبادل التجاري	161.5	..	..	..	1.192	4
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	84.4	80.4	81.4	78.2	0.697	6
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	99	100	100	..	1.049	3
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	6.73	6.67	6.98	..	2.487	2
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	212.8	197.8	194.7	212.2	2.083	1
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	100.0	100.0	100.0	..	0.443	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	1.38	1.29	1.37	1.30	1.335	3
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.81	0.88	0.80	0.84	1.010	5
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	1.07	1.08	1.15	1.16	1.513	2
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	78.8	64.6	66.0	71.8	1.441	2
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	81.8	80.3	80.8	63.5	1.086	5
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	79.9	78.6	80.0	73.2	0.991	5
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	87.1	84.6	81.1	35.4	1.458	2

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد الإماراتي

حلّت الإمارات في المركزالثالث في مؤشر الاقتصاد الكلي على مستوى المجموعة ككل، مقارنة بالمركز الرابع في العدد السادس. في حين استحوذت على المركز الثاني في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار على مستوى المجموعة ككل مقارنة بالمركز الأول في العدد السادس.

تحسن المؤشر العام للتنافسية في الإمارات واستحوذت على المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل والأول على مستوى الدول العربية، في العدد السابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقى	0.5710	7		
قطاع مالية الحكومة	0.9240	1		
القطاع الخارجى	0.5823	6		
القطاع النقدى والمصرفى	0.2232	12		
مؤشر الاقتصاد الكلى	0.5751	3	4	↑
قطاع البنية التحتية	1.5154	1		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	1.2863	2		
قطاع الحرية الاقتصادية	1.1726	3		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	1.3248	2	1	↓
المؤشر العام للتنافسية	0.9500	2	3	↑

3. مملكة البحرين

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.2	-4.6	2.7	4.9	0.184	11
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	49,769	47,994	49,754	51,855	0.756	4
معدل التضخم (%).	1.0	-2.3	-0.6	3.6	0.386	2
معدل البطالة (%).	1.2	1.7	1.5	1.4	1.208	3
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.6	18.3	20.5	19.5	0.959	6
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.7	-12.8	-6.4	-1.1	-0.346	18
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	20.0	16.0	17.7	20.9	-0.719	21
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	14.2	17.9	15.5	20.5	-1.195	20
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	80.0	80.0	80.0	80.0	1.710	1
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	99.7	99.4	100.0	99.9	1.328	1
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	174.0	-298.5	96.1	-5,120.1	-4.244	23
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	65.3	76.3	71.0	64.6	-0.073	13
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	81.6	81.1	82.8	81.1	0.705	3
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	82.9	98.6	91.1	83.8	0.143	10
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	4.8	4.3	3.2	3.0	0.337	13
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	141.7	135.9	159.8	168.3	1.007	3
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	9.5	6.5	12.0	16.4	-0.617	20
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	2.56	1.90	3.25	3.99	-0.986	21
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-2.1	-9.4	6.6	15.5	0.286	10
شروط التبادل التجاري	138.5	130.6	145.3	..	0.474	9
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	83.8	79.4	83.6	83.0	0.840	3
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	100	100	100	..	1.052	1
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%).	0.14	0.11	0.24	..	-0.483	13
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	128.4	119.9	131.4	145.4	0.205	12
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	100.0	100.0	100.0	..	0.443	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.25	0.39	0.68	0.64	0.530	7
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.46	0.46	0.44	0.44	0.596	8
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.04	-0.09	0.14	0.14	0.284	10
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	53.6	51.0	64.4	41.6	0.464	8
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	63.5	70.6	71.5	65.9	0.641	6
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	71.4	70.5	76.7	60.2	0.357	9
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	50.7	48.4	65.8	27.4	0.087	13

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد البحريني

تحسن مؤشر الاقتصاد الكلي في البحرين، التي استحوذت على المركز السادس عشر على مستوى المجموعة ككل، مقارنة بالمركز التاسع عشر في العدد السادس من التقرير. كما تحسن أيضاً مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، واستحوذت على المركز الثامن مقارنة بالمركز التاسع في العدد السادس على مستوى المجموعة.

حافظت البحرين على الوضع التنافسي وحلّت في المرتبة الحادي عشر في العددين السابع والسادس من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية على مستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقي	0.6988	4		
قطاع مالية الحكومة	0.0468	13		
القطاع الخارجي	0.1672	10		
القطاع النقدي والمصرفي	-1.6051	26		
مؤشر الاقتصاد الكلي	-0.1731	16	19	↑
قطاع البنية التحتية	0.3042	7		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	0.4697	7		
قطاع الحرية الاقتصادية	0.4876	8		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	0.4205	8	9	↑
المؤشر العام للتنافسية	0.1237	11	11	=

4. الجمهورية التونسية

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.6	-8.8	4.4	2.5	-0.245	22
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	11,114	10,040	10,396	10,578	-0.709	19
معدل التضخم (%).	6.7	5.6	5.7	8.3	0.229	21
معدل البطالة (%).	15.1	16.4	16.3	16.1	-0.875	22
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	14.32	13.7	14.4	14.1	0.167	10
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-2.9	-8.7	-7.6	-6.4	-0.374	19
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	26.3	25.5	25.6	27.3	0.013	14
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	89.3	89.0	90.6	86.5	1.204	3
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	74.4	74.2	71.7	75.2	-0.700	17
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	..	23.1	-10.7	-13.5	0.320	10
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	70.1	76.7	73.7	69.6	0.002	11
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	76.0	73.9	73.6	74.4	-0.927	21
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	68.7	77.9	77.6	76.3	-0.251	15
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	..	..	..	..	..	..
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	118.9	100.1	105.1	116.0	0.299	6
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	17.7	21.6	18.6	16.3	-0.377	17
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	4.34	6.35	4.86	3.57	-0.664	18
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-8.1	-6.0	-6.0	-8.2	-0.826	22
شروط التبادل التجاري	100.3	103.8	95.1	..	-0.707	20
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	71.4	66.4	66.8	66.2	-0.715	19
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	67	73	79	..	-0.266	17
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.01	0.004	0.003	..	-0.554	21
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	122.6	122.1	127.6	129.3	0.053	13
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	100.0	99.9	99.9	..	0.438	16
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.04	-0.19	-0.21	-0.30	-0.114	16
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.09	0.14	0.07	-0.09	0.162	13
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.14	-0.12	-0.26	-0.25	0.020	13
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	36.6	39.7	42.0	47.3	-0.158	15
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	49.2	56.4	53.9	60.9	-0.010	13
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	76.7	78.1	80.7	57.7	0.634	6
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	42.7	43.6	41.9	49.5	-0.122	18

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد التونسي

استحوذت تونس على المركز التاسع عشر على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاقتصاد الكلي، مقارنة بالمركز الثامن عشر في العدد السادس. في حين حلّت في المركز الثالث عشر في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار على مستوى المجموعة ككل مقارنة بالمركز الثاني عشر في العدد السادس.

حلّت تونس في المركز السادس عشر على مستوى المجموعة ككل في العدد السابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية مقارنة بالمركز الثالث عشر في العدد السادس.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقي	-0.2866	19		
قطاع مالية الحكومة	-0.1657	18		
القطاع الخارجي	-0.4985	23		
القطاع النقدي والمصرفي	0.0542	13		
مؤشر الاقتصاد الكلي	-0.2241	19	18	↓
قطاع البنية التحتية	-0.0821	15		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	0.0227	15		
قطاع الحرية الاقتصادية	0.1556	11		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	0.0320	13	12	↓
المؤشر العام للتنافسية	-0.0960	16	13	↓

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.0	-5.1	3.4	3.1	-0.028	16
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	11,627	10,845	11,029	11,187	-0.685	18
معدل التضخم (%).	2.0	2.4	7.2	9.3	0.264	18
معدل البطالة (%).	10.5	12.2	11.7	11.6	-0.235	15
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.2	4.4	4.3	4.2	-1.286	24
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-5.6	-6.8	-3.8	2.2	0.268	11
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	32.2	30.5	29.9	34.4	0.553	9
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	49.3	39.1	39.7	32.2	-0.426	17
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.0	60.0	60.0	60.0	0.388	6
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	99.2	99.2	100.0	100.0	1.317	2
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-19.9	-14.2	0.6	31.9	0.320	11
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	25.8	29.5	25.8	21.4	-1.085	23
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	74.9	76.2	84.3	80.1	0.424	7
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	80.5	96.0	90.9	84.2	0.110	11
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	14.8	16.4	19.6	20.3	-2.105	20
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	87.6	68.7	85.8	113.3	-0.064	11
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	35.8	32.2	25.3	29.6	0.017	7
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	17.19	15.91	13.28	17.57	1.279	3
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-9.2	-12.8	-2.8	9.5	-0.455	19
شروط التبادل التجاري	191.5	137.1	218.0	..	1.828	1
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	67.4	66.2	57.4	57.4	-1.305	23
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	59	64	71	..	-0.670	20
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.01	0.01	0.01	..	-0.552	20
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	106.4	104.8	106.4	109.2	-0.427	17
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	99.5	99.7	99.8	..	0.420	19
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.57	-0.57	-0.65	-0.51	-0.490	20
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.86	-0.80	-0.83	-0.83	-0.802	21
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.66	-0.67	-0.64	-0.64	-0.500	19
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	28.9	28.3	32.7	30.1	-0.788	20
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	31.6	37.9	34.0	27.9	-1.144	22
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	61.6	63.0	63.5	50.0	-0.427	20
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	36.2	35.0	41.6	29.7	-0.625	20

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري

حلّت الجزائر في مؤشر الاقتصاد الكلي في المركز الثاني العشرون على مستوى المجموعة ككل في العدد السابع وهو نفس المركز في العدد السادس. كما تحسن أيضاً مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار على مستوى المجموعة ككل وحلّت في المركز العشرون مقارنة بالمركز الحادي والعشرون في العدد السادس.

تحسن المستوى لمؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية في الجزائر حيث حلّت بالمركز االعشرون في العدد السابع، مقارنة بالمركز الثالث والعشرون في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقى	-0.3940	21		
قطاع مالية الحكومة	-0.3017	22		
القطاع الخارجى	-0.0635	11		
القطاع النقدى والمصرفى	-0.4700	18		
مؤشر الاقتصاد الكلى	-0.2372	22	22	=
قطاع البنية التحتية	-0.3072	19		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-0.5977	20		
قطاع الحرية الاقتصادية	-0.7866	20		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-0.5638	20	21	↑
المؤشر العام للتنافسية	-0.4005	20	23	↑

6. المملكة العربية السعودية

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	0.8	-4.3	3.9	8.7	0.513	7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	47,025	44,771	46,587	50,023	0.654	5
معدل التضخم (%).	-2.1	3.4	3.1	2.5	0.353	7
معدل البطالة (%).	5.6	7.5	6.7	5.6	0.504	10
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.5	12.6	13.5	13.3	0.059	12
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.2	..	-2.3	2.5	0.749	4
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	29.5	28.4	29.6	30.5	0.335	10
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	44.8	29.0	32.8	25.5	-0.661	18
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	50.0	50.0	50.0	50.0	-0.273	13
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	99.8	99.8	99.1	99.3	1.309	3
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-1.72	-8.88	-4.5	3.8	0.312	17
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	49.2	64.0	62.4	55.1	-0.343	17
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	78.1	81.0	82.3	79.0	0.155	12
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	63.1	78.1	70.9	60.0	-0.450	17
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.9	2.2	1.9	1.8	0.670	5
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	61.7	50.6	57.5	63.3	-0.586	21
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	59.6	61.8	52.4	48.0	0.819	3
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	26.67	29.87	25.22	20.93	2.958	1
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	4.6	-3.1	5.1	13.6	0.557	7
شروط التبادل التجاري	117.9	104.5	129.2	..	-0.170	14
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	76.0	75.4	75.8	74.8	0.107	14
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	96	98	100	..	0.958	5
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.93	0.32	0.31	..	-0.323	10
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	115.3	120.1	126.4	132.4	0.005	14
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	99.99	99.99	100.00	..	0.442	13
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.26	0.11	0.47	0.58	0.402	8
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.14	0.21	0.21	0.29	0.338	10
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.25	0.24	0.28	0.36	0.562	6
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	49.8	49.6	53.2	50.7	0.364	9
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	55.0	64.6	68.7	46.7	0.176	11
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	72.3	66.6	83.5	68.1	0.582	7
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	62.7	72.3	76.7	35.8	0.876	5

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد السعودي

استحوذت السعودية على المركز السابع على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاقتصاد الكلي في العدد السابع. في حين حلّت في المركز التاسع على مستوى المجموعة ككل في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار.

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، حافظت السعودية على وضعيتها التنافسية في المركز السادس على مستوى المجموعة ككل والثالث على مستوى الدول العربية في العددين السادس والسابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقى	0.4167	8		
قطاع مالية الحكومة	0.2966	4		
القطاع الخارجى	0.6140	5		
القطاع النقدى والمصرفى	0.0403	14		
مؤشر الاقتصاد الكلى	0.3419	7	3	↓
قطاع البنية التحتية	0.2706	9		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	0.4340	8		
قطاع الحرية الاقتصادية	0.3740	9		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	0.3596	9	7	↓
المؤشر العام للتنافسية	0.3507	6	6	=

7. جمهورية السودان

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-2.2	-3.6	-1.9	-1.0	-0.912	24
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	4,133	3,875	3,701	3,571	-0.959	25
معدل التضخم (%).	51.0	163.3	359.1	138.8	-4.139	26
معدل البطالة (%).	17.6	19.3	19.1	18.7	-1.261	24
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.3	10.3	8.4	10.7	-0.333	16
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-7.9	-10.8	-5.9	-0.3	-0.341	17
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.9	5.0	6.7	7.1	-1.881	26
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	69.4	60.9	44.8	60.3	0.201	13
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	20.0	20.0	20.0	20.0	-2.257	23
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	86.3	86.1	84.9	84.9	0.215	11
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	..	..	..	..	..	..
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	9.2	7.9	6.6	5.6	-1.510	25
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	56.9	77.0	39.2	13.7	-3.292	26
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	35.4	27.5	17.6	12.7	-1.707	25
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	3.5	3.5	3.4	4.7	0.346	11
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	36.7	20.4	35.2	27.5	-1.072	26
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	3.7	4.1	5.4	4.3	-0.836	25
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	1.73	1.49	2.49	2.65	-1.130	22
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-12.1	-7.2	-5.3	-6.6	-0.910	23
شروط التبادل التجاري	..	..	..	..	..	..
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	45.0	52.0	45.0	48.0	-2.844	24
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	25.9	28.4	..	..	-2.499	24
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.00	..	..	..	-0.556	24
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	76.4	79.2	75.6	74.0	-1.209	23
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	57.6	59.7	61.8	..	-2.341	25
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.66	-1.54	-1.66	-1.71	-1.508	24
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.18	-1.09	-1.22	-1.26	-1.190	23
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.41	-1.42	-1.28	-1.40	-1.332	24
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	26.2	25.5	20.2	14.6	-1.252	23
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	27.5	33.7	32.6	22.2	-1.340	24
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	52.1	53.5	50.8	25.0	-1.520	24
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	22.2	20.8	19.7	13.2	-1.577	25

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد السوداني

حلّت السودان في المركز السادس والعشرون في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار على مستوى المجموعة ككل في العدد السابع، مقارنة بالمركز الثاني والعشرون في العدد السادس. في حين حلّت في المركز السادس والعشرون في مؤشر الاقتصاد الكلي في العددين السابع والسادس .

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية ،حلّت السودان في المركز السادس والعشرون على المستوى المجموعة ككل، وهو نفس المركز في العدد السادس على المستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقى	-1.5208	25		
قطاع مالية الحكومة	-0.5257	25		
القطاع الخارجى	-1.1320	26		
القطاع النقدى والمصرفى	-0.9071	24		
مؤشر الاقتصاد الكلى	-1.0214	26	26	=
قطاع البنية التحتية	-1.6513	26		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-1.3433	23		
قطاع الحرية الاقتصادية	-1.3707	24		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-1.4551	25	22	↓
المؤشر العام للتنافسية	-1.2383	26	26	=

8. جمهورية العراق

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	5.5	-12.0	1.6	7.0	-0.055	17
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	10,299	8,848	8,787	9,199	-0.755	21
معدل التضخم (%).	-0.2	0.6	6.0	5.0	0.324	13
معدل البطالة (%).	15.1	16.2	16.2	15.5	-0.845	21
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.1	2.6	2.2	2.2	-1.576	26
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	7.8	0.8	-13.9	-0.4	0.732	5
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	42.3	30.9	36.8	42.7	1.177	4
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	3.7	7.5	4.2	2.4	-1.616	23
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	11.6	2.7	15.6	0.0	0.348	5
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	47.2	60.6	48.3	48.9	-0.491	19
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	81.4	76.4	77.0	..	0.362	8
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	37.5	55.6	46.5	44.5	-1.069	22
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	11.7	10.3	10.1	..	-0.872	18
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	78.9	65.6	66.1	79.6	-0.342	16
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	29.1	32.0	17.6	20.4	-0.174	11
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	16.52	16.98	12.64	7.66	0.839	5
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	7.3	-3.6	12.0	12.2	0.777	6
شروط التبادل التجاري	154.1	96.3	129.8	..	0.124	11
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	30	43	46	..	-1.884	23
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	..	..	..	..	..	..
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	83.3	82.6	82.0	80.6	-1.058	22
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	95.9	96.5	99.6	..	0.258	21
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.31	-1.30	-1.32	-1.30	-1.190	23
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.77	-1.80	-1.75	-1.75	-1.823	24
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.39	-1.33	-1.27	-1.21	-1.245	23
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	20.3	20.8	22.0	..	-1.284	24
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	37.0	43.9	44.8	..	-0.683	20
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	54.4	52.6	51.7	..	-0.938	22
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	12.3	11.2	11.0	..	-2.005	26

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد العراقي

حلّ العراق في المركز الحادي والعشرون في بيئة وجاذبية الاستثمار على مستوى المجموعة ككل في العد السابع، مقارنة بالمركز السابع عشر في العدد السادس. في حين حلّت في المركز السابع عشر في مؤشر الاقتصاد الكلي مقارنة بالمركز السادس عشر على مستوى المجموعة ككل في العدد السادس .

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، حلّت العراق في المركز الثاني والعشرون على المستوى المجموعة ككل، في حين استحوذت على المركز الحادي والعشرون في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقي	-0.5813	22		
قطاع مالية الحكومة	0.0120	15		
القطاع الخارجي	0.2039	8		
القطاع النقدي والمصرفي	-0.3346	17		
مؤشر الاقتصاد الكلي	-0.1750	17	16	↓
قطاع البنية التحتية	-0.7436	23		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-1.4192	24		
قطاع الحرية الاقتصادية	-0.8104	21		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-0.6898	21	17	↓
المؤشر العام للتنافسية	-0.5813	22	21	↓

9. سلطنة عمان

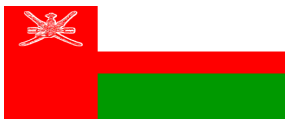

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-1.1	-3.4	3.1	4.3	0.011	15
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	33,814	33,098	34,295	35,337	0.171	9
معدل التضخم (%).	0.1	-0.9	1.5	2.8	0.374	3
معدل البطالة (%).	1.9	2.9	2.5	2.3	1.070	4
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.0	8.4	9.1	9.0	-0.576	19
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-7.8	-14.4	-6.6	-3.5	-0.749	23
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	30.7	29.0	25.5	24.0	0.122	12
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	18.1	6.5	14.7	16.6	-1.297	22
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.0	60.0	60.0	60.0	0.388	6
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	97.8	98.4	97.7	97.7	1.183	5
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-3.6	-28.3	31.0	-0.8	0.320	12
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	65.1	76.6	67.5	53.4	-0.157	16
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	77.7	78.4	85.8	84.7	0.162	11
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	52.4	67.9	61.2	46.1	-0.762	20
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	3.5	4.2	4.2	4.4	0.296	14
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	89.2	81.7	84.3	75.5	-0.169	14
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	18.9	19.8	22.4	18.9	-0.330	15
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	9.77	6.97	8.44	7.91	-0.059	10
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.6	-16.2	-4.9	3.9	-0.640	20
شروط التبادل التجاري	124.8	107.8	143.3	..	0.079	12
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	87.0	81.6	73.6	73.4	0.466	8
ثانيا : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	90	95	96	..	0.767	7
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.26	0.03	0.12	..	-0.495	14
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	138.2	140.1	135.1	..	0.372	9
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	100.0	100.0	100.0	..	0.443	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.21	0.10	-0.16	0.02	0.104	12
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.53	0.59	0.38	0.50	0.651	7
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.42	0.20	0.06	0.05	0.451	8
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	53.8	64.6	66.0	53.3	0.839	6
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	58.1	66.4	68.7	74.9	0.598	8
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	75.2	74.6	79.2	58.1	0.517	8
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	51.6	66.2	66.3	27.1	0.357	9

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد العماني

تحسن الوضع التنافسي لعُمان على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاقتصاد الكلي، حلّت بالمرتبة الحادي عشر في العدد السابع، مقارنة بالمركز السابع عشر في العدد السادس. في حين حلّت في المركز السابع في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار مقارنة بالمركز السادس عشر على مستوى المجموعة ككل في العدد السادس.

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، فقد تحسن الوضع التنافسي لعُمان حيث حلّت في المركز العاشر على المستوى المجموعة ككل، مقارنة بالمركز الثاني عشر في العدد السادس على المستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقي	0.2101	11		
قطاع مالية الحكومة	-0.2326	20		
القطاع الخارجي	-0.1089	13		
القطاع النقدي والمصرفي	-0.0189	15		
مؤشر الاقتصاد الكلي	-0.0376	11	17	↑
قطاع البنية التحتية	0.2715	8		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	0.4021	9		
قطاع الحرية الاقتصادية	0.6514	7		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	0.4417	7	6	↓
المؤشر العام للتنافسية	0.2020	10	12	↑

10. دولة قطر

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	0.8	-3.6	1.6	4.8	0.064	14
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	90,840	89,019	92,863	97,097	2.344	2
معدل التضخم (%).	-0.9	-2.5	2.3	5.0	0.373	4
معدل البطالة (%).	0.1	0.1	0.2	0.1	1.397	1
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.3	7.9	8.8	8.6	-0.639	20
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	1.0	-2.1	1.1	10.3	1.611	2
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	33.5	32.6	30.4	34.5	0.649	8
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	17.5	19.0	17.0	12.6	-1.212	21
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.0	60.0	60.0	60.0	0.388	6
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	99.7	99.8	97.9	97.8	1.254	4
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-73.5	-64.3	-31.3	31.6	0.200	19
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	100.6	138.9	123.4	100.4	1.005	5
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	78.4	80.6	80.7	76.0	-0.053	14
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	90.3	114.1	93.1	82.7	0.310	9
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.8	2.0	2.4	3.7	0.570	6
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	88.8	90.9	93.4	99.5	0.010	8
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	22.5	28.3	23.4	19.9	-0.216	13
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	15.17	20.11	18.79	16.93	1.584	2
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	2.4	-2.5	14.6	26.6	1.156	3
شروط التبادل التجاري	118.1	92.5	211.3	..	0.550	8
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	83.2	81.6	81.4	81.4	0.782	5
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	100	100	100	..	1.051	2
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	5.80	7.42	7.24	..	2.500	1
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	139.6	137.6	144.2	174.1	0.656	7
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	100.0	100.0	100.0	..	0.443	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.71	0.87	1.08	1.14	0.966	5
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.71	0.98	0.91	0.92	1.062	3
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.82	0.75	0.78	0.80	1.141	3
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	77.4	64.6	54.0	60.0	1.092	4
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	64.5	66.9	68.3	68.6	0.600	7
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	71.2	71.1	74.0	58.6	0.282	12
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.0	58.7	58.0	38.8	0.419	8

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد القطري

تحسن الوضع التنافسي لقطر على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاقتصاد الكلي واستحوذ على المركز الثاني في العدد السابع، مقارنة بالمركز التاسع في العدد السادس. في حين حلّت في المركز الرابع في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار مقارنة بالمركز الثالث على مستوى المجموعة ككل في العدد السادس .

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية فقد تحسن الوضع التنافسي لقطر التي حلّت في المركز الرابع على المستوى المجموعة ككل، مقارنة بالمركز السابع في العدد السادس على المستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقي	0.7078	3		
قطاع مالية الحكومة	0.5573	3		
القطاع الخارجي	0.6444	4		
القطاع النقدي والمصرفي	0.5263	5		
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.6090	2	9	↑
قطاع البنية التحتية	1.1626	2		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	1.0564	4		
قطاع الحرية الاقتصادية	0.6582	6		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	0.9590	4	3	↓
المؤشر العام للتنافسية	0.7840	4	7	↑

11 دولة الكويت

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-0.6	-8.9	1.3	8.2	-0.214	21
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	47,315	43,923	45,652	49,169	0.632	6
معدل التضخم (%).	1.1	2.1	3.5	3.9	0.329	12
معدل البطالة (%).	2.2	3.3	2.8	2.5	1.029	5
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.2	6.6	6.8	6.6	-0.934	22
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.1	-9.5	-33.3	5.2	-1.215	25
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	43.9	41.6	38.6	45.8	1.594	2
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	2.2	4.5	2.5	1.8	-1.672	24
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.0	60.0	60.0	60.0	0.388	6
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	97.7	97.7	97.7	97.7	1.168	6
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	6.2	12.4	-12.5	27.0	0.351	4
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	95.1	126.3	105.9	83.0	0.698	7
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	70.6	73.2	73.6	71.7	-0.445	18
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	91.2	107.6	75.1	67.8	0.039	12
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.5	2.0	1.4	1.5	0.726	4
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	100.1	88.8	81.3	96.5	-0.015	9
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	29.3	45.5	33.0	26.5	0.111	6
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	14.20	20.70	17.10	9.30	1.164	4
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	13.1	4.6	23.4	32.8	2.091	1
شروط التبادل التجاري	160.5	116.8	172.9	..	0.839	5
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	79.0	76.4	75.8	75.6	0.234	11
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	100	99	100	..	1.036	4
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.17	0.07	0.09	..	-0.507	15
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	165.0	155.3	162.8	181.0	1.097	5
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	100.0	100.0	100.0	..	0.443	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.02	-0.20	-0.07	0.11	0.020	14
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.19	0.31	0.24	0.28	0.383	9
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.16	-0.09	-0.06	0.13	0.189	11
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	35.3	46.0	47.5	43.8	-0.061	13
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	52.9	57.1	57.4	41.9	-0.151	18
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	57.4	61.3	66.0	55.4	-0.389	18
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	43.3	47.0	52.6	42.0	-0.019	15

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد الكويتي

حلّت الكويت في المركز الثامن على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاقتصاد الكلي في العدد السابع، مقارنة بالمركز السابع في العدد السادس. في حين حلّت في المركز الحادي عشر في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار مقارنة بالمركز الثامن على مستوى المجموعة ككل في العدد السادس .

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، حلّت الكويت في المركز الثامن على المستوى المجموعة ككل، مقارنة بالمركز التاسع في العدد السادس على المستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقى	0.1684	12		
قطاع مالية الحكومة	-0.3092	23		
القطاع الخارجى	0.7373	3		
القطاع النقدى والمصرفى	0.4444	6		
مؤشر الاقتصاد الكلى	0.2602	8	7	↓
قطاع البنية التحتية	0.5169	5		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	0.1974	11		
قطاع الحرية الاقتصادية	-0.2004	17		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	0.1713	11	8	↓
المؤشر العام للتنافسية	0.2158	8	9	↑

12. الجمهورية اللبنانية

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-6.9	-21.4	-7.0	..	-3.993	26
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	17,185	13,791	12,987	..	-0.555	15
معدل التضخم (%).	2.9	84.9	200.4	139.4	-2.326	25
معدل البطالة (%).	11.3	13.0	12.5	12.6	-0.355	18
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.8	6.9	6.0	7.9	-0.738	21
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-10.9	-3.5	-1.5	-2.7	0.015	13
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	20.7	13.1	5.1	6.1	-1.438	24
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	75.1	68.3	75.0	76.1	0.696	8
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	50.0	50.0	50.0	50.0	-0.273	13
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	97.7	97.7	97.7	97.7	1.168	6
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-12.7	-28.5	-15.1	-20.7	0.254	18
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	82.0	40.9	13.7	4.8	-0.860	21
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	78.1	75.6	78.3	41.1	-0.875	20
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)*.	...	...	75.1	40.7	-0.733	19
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	15.2	..	..	..	-1.654	19
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	63.0	50.1	78.8	..	-0.489	20
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	...	...	...	...	...	...
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.		..	..	..	..	..
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-22.4	-13.3	-20.2	-33.6	-2.573	26
شروط التبادل التجاري	109.2	118.4	107.1	..	-0.342	15
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	79.0	77.4	74.4	74.2	0.186	13
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	80	83	87	..	0.239	12
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.02	0.01	0.01	..	-0.549	19
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	173.5	174.7	206.7	204.6	1.710	2
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	99.95	99.98	100.00	..	0.441	14
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.81	-1.20	-1.31	-1.46	-1.082	22
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.85	-0.91	-1.09	-1.10	-0.973	22
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.17	-1.18	-1.25	-1.13	-1.108	22
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	18.2	25.0	27.9	22.8	-1.149	22
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	39.5	44.6	42.3	33.7	-0.778	21
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	47.9	45.6	44.3	48.8	-1.420	23
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	26.6	30.8	33.1	27.4	-0.977	21

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(*) تم استبعاد لبنان من مؤشر نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي والسيولة المحلية

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد اللبناني

استحوذت لبنان على المركز الخامس والعشرون على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاقتصاد الكلي في العدد السابع، مقارنة بالمركز الرابع والعشرون في العدد السادس. في حين حلّت في المركز الثاني والعشرون في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار مقارنة بالمركز الثامن عشر على مستوى المجموعة ككل في العدد السادس.

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، حلّت لبنان في المركز الرابع والعشرون على المستوى المجموعة ككل، مقارنة بالمركز الثاني والعشرون في العدد السادس على المستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقي	-1.5935	26		
قطاع مالية الحكومة	0.0820	10		
القطاع الخارجي	-0.6436	25		
القطاع النقدي والمصرفي	-0.5953	20		
مؤشر الاقتصاد الكلي	-0.6876	25	24	↓
قطاع البنية التحتية	-0.2761	18		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-1.0542	22		
قطاع الحرية الاقتصادية	-1.1159	23		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-0.8154	22	18	↓
المؤشر العام للتنافسية	-0.7515	24	22	↓

13. دولة ليبيا

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-11.2	-29.8	31.4	-1.2	-1.090	25
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	22,535	15,621	20,274	19,797	-0.372	12
معدل التضخم (%).	..	1.5	2.9	4.5	0.322	15
معدل البطالة (%).	19.6	20.3	20.6	20.7	-1.497	25
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.9	3.3	2.5	2.6	-1.510	25
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	..	-16.8	9.7	2.5	0.701	6
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	57.0	26.5	51.8	51.5	2.006	1
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	1.6	2.8	2.1	2.9	-1.686	25
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-0.3	-13.7	..	11.9	0.319	13
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	14.6	21.9	9.8	10.1	-1.353	24
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	52.8	53.6	69.7	..	-1.865	23
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	...	...	52.1	42.2	-1.037	21
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	21.0	21.0	21.0	21.0	-2.671	21
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	73.5	44.1	130.9	118.1	-0.016	10
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	111.0	143.8	179.1	171.4	3.924	1
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	..	..	..	..	..	..
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	6.7	-6.9	12.6	23.0	0.990	4
شروط التبادل التجاري	157.5	100.7	148.1	..	0.390	10
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	..	..	..	..	..	..
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.00	0.00	0.01	..	-0.555	22
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	173.5	174.7	206.7	204.6	1.710	2
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	68.5	69.4	70.2	..	-1.673	24
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.77	-1.86	-1.75	-1.75	-1.644	25
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.76	-1.88	-1.80	-1.80	-1.872	26
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.58	-1.58	-1.58	-1.53	-1.549	25
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	15.8	18.9	21.0	..	-1.421	26
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	7.6	30.1	16.5	..	-1.898	26
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	40.2	40.7	38.4	..	-1.950	26
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	24.4	20.8	19.7	..	-1.425	23

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد الليبي

استحوذت ليبيا على المركز الثالث عشر على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاقتصاد الكلي في العدد السابع، مقارنة بالمركز الحادي والعشرون في العدد السادس. في حين تحسن مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في العدد السابع واستحوذت على المركز الرابع والعشرون على مستوى المجموعة ككل مقارنة بالسادس والعشرون في العدد السادس .

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، فقد تحسن الوضع التنافسي لليبيا التي حلّت في المركز الثالث والعشرون على المستوى المجموعة ككل في العدد السابع مقارنة بالمركز الخامس والعشرون في العدد السادس

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقى	-0.8294	24		
قطاع مالية الحكومة	0.0705	11		
القطاع الخارجى	1.3220	2		
القطاع النقدى والمصرفى	-0.9795	25		
مؤشر الاقتصاد الكلى	-0.1041	13	21	↑
قطاع البنية التحتية	-0.1295	17		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-1.6882	25		
قطاع الحرية الاقتصادية	-1.9241	26		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-1.2473	24	26	↑
المؤشر العام للتنافسية	-0.6757	23	25	↑

14. جمهورية مصر العربية

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	5.6	3.6	3.3	6.6	1.300	2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	11,781	11,990	12,180	12,781	-0.647	17
معدل التضخم (%).	13.9	5.7	4.5	8.5	0.190	22
معدل البطالة (%).	7.9	7.9	7.4	7.0	0.335	11
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.0	16.4	15.5	16.0	0.443	8
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-6.9	-7.4	-7.0	-6.0	-0.469	21
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	17.7	15.9	16.7	17.4	-0.886	23
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	74.3	75.4	75.0	72.0	0.715	7
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	50.0	50.0	50.0	50.0	-0.273	13
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	85.2	86.1	86.9	87.1	0.276	10
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	173.2	-22.4	-85.9	-1,448.9	-0.905	21
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	22.8	25.8	28.2	30.8	-1.056	22
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	62.3	61.3	64.3	70.9	-1.014	22
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	73.45	79.97	87.39	94.39	-0.007	13
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	4.2	4.0	3.6	3.4	0.341	12
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	48.0	34.7	40.7	40.8	-0.882	24
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	14.0	10.2	9.4	6.7	-0.651	21
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	9.26	8.62	6.73	5.40	-0.192	13
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-2.9	-3.5	-4.1	-2.3	-0.384	18
شروط التبادل التجاري	137.7	135.8	164.9	..	0.719	7
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	71.8	70.2	67.0	60.2	-0.757	20
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	57	72	72	..	-0.547	19
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.22	0.24	0.27	..	-0.447	12
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	90.3	88.7	94.7	93.2	-0.812	21
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	100.0	100.0	100.0	..	0.443	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.25	-0.45	-0.46	-0.45	-0.322	18
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.33	-0.32	-0.26	-0.26	-0.216	18
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.66	-0.81	-0.71	-0.68	-0.573	20
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	29.2	34.0	37.0	28.7	-0.665	19
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	37.0	48.5	51.2	39.0	-0.580	19
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	65.9	62.0	62.7	54.1	-0.300	16
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	48.3	51.2	54.0	22.1	-0.152	19

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد المصري

استحوذت مصر على المركز الثامن عشر على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاقتصاد الكلي في العدد السابع، مقارنة بالمركز الرابع عشر في العدد السادس. في حين حافظت على نفس المركز في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في العددين السادس والسابع واستحوذت على المركز التاسع عشر مستوى المجموعة ككل.

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية حلّت مصر في المركز التاسع عشر في العدد السابع، وهو نفس المركز في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقى	0.3241	10		
قطاع مالية الحكومة	-0.0460	17		
القطاع الخارجى	-0.3579	19		
القطاع النقدى والمصرفى	-0.6797	22		
مؤشر الاقتصاد الكلى	-0.1899	18	14	↓
قطاع البنية التحتية	-0.3406	20		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-0.3702	19		
قطاع الحرية الاقتصادية	-0.5150	19		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-0.4086	19	19	=
المؤشر العام للتنافسية	-0.2992	19	19	=

15. المملكة المغربية

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.9	-7.2	7.9	1.1	0.157	13
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	8,218	7,546	8,058	8,062	-0.804	22
معدل التضخم (%).	0.2	0.6	1.4	6.6	0.340	11
معدل البطالة (%).	9.2	11.1	10.5	10.5	-0.068	13
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	14.7	15.2	15.3	15.3	0.353	9
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.9	-7.6	-5.5	-5.2	-0.187	15
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	22.3	21.5	20.1	22.5	-0.433	16
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	86.2	88.6	87.6	94.1	1.214	2
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	70.0	70.0	70.0	70.0	1.049	3
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	72.2	71.8	68.3	68.2	-0.994	20
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-3.5	-27.1	28.3	-3.0	0.317	15
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	81.5	91.0	85.9	85.9	0.316	9
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	83.5	77.0	80.3	80.0	0.031	13
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	110.5	128.9	121.5	123.6	1.043	5
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	..	..	..	..	..	..
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	84.9	75.1	78.4	97.2	-0.148	13
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	20.4	27.8	25.1	24.8	-0.183	12
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	7.11	10.35	8.50	6.30	-0.094	11
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.4	-1.2	-2.3	-3.5	-0.316	16
شروط التبادل التجاري	107.8	113.4	104.6	..	-0.435	17
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	77.4	78.6	70.6	68.6	-0.072	16
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	84	84	88	..	0.352	11
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	0.05	0.03	0.03	..	-0.541	18
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	128.0	133.9	137.5	..	0.251	11
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	99.6	100.0	100.0	..	0.434	18
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.25	-0.19	-0.17	-0.13	-0.117	17
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.24	-0.19	-0.25	-0.20	-0.132	16
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.34	-0.41	-0.42	-0.36	-0.195	15
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	39.2	39.2	39.9	41.0	-0.245	18
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	57.2	66.3	67.5	57.8	0.352	9
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	70.3	70.4	72.3	64.8	0.338	10
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	47.1	48.0	51.2	32.7	-0.103	16

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد المغربي

استحوذ المغرب على المركز التاسع على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاقتصاد الكلي في العدد السابع، مقارنة بالمركز الثامن في العدد السادس. في حين تحسن مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في العدد السابع وحلّت بالمركز الثاني عشر مقارنة بالمركز الرابع عشر في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية استحوذت المغرب على المركز الثاني عشر في العدد السابع، مقارنة بالمركز العاشر في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقي	-0.0044	14		
قطاع مالية الحكومة	0.2007	6		
القطاع الخارجي	-0.2081	15		
القطاع النقدي والمصرفي	0.4317	7		
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.1050	9	8	↓
قطاع البنية التحتية	0.1239	13		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-0.1480	16		
قطاع الحرية الاقتصادية	0.1482	12		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	0.0414	12	14	↑
المؤشر العام للتنافسية	0.0732	12	10	↓

16. الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	5.3	-0.9	2.4	5.2	0.741	4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	5,506	5,315	5,308	5,441	-0.900	24
معدل التضخم (%).	2.3	2.4	3.6	9.6	0.284	16
معدل البطالة (%).	10.4	11.1	11.3	11.1	-0.159	14
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.9	6.0	5.3	5.7	-1.066	23
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	..	2.2	-2.0	-5.6	0.643	7
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	21.0	20.2	17.4	17.5	-0.682	20
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	70.3	58.2	66.3	66.3	0.416	11
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	40.0	40.0	40.0	40.0	-0.934	19
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	78.0	80.9	74.3	75.2	-0.447	15
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	..	..	..	..	..	..
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	40.8	41.8	41.4	37.0	-0.746	20
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	81.2	79.6	80.0	80.3	0.304	9
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	27.3	28.50	31.10	28.19	-1.553	24
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	..	..	..	..	..	..
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	96.2	94.7	100.4	124.2	0.193	7
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	12.5	13.5	16.5	14.5	-0.516	19
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	4.16	4.71	5.93	3.78	-0.687	19
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-10.3	-6.9	-5.9	-15.7	-1.128	24
شروط التبادل التجاري	159.7	177.7	197.8	..	1.712	2
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	62.6	62.6	63.8	60.6	-1.274	22
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	84	90	97	..	0.582	10
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%)	..	..	..	..	..	..
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	107.5	129.1	141.1	113.1	-0.016	15
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	44.9	45.4	47.7	..	-3.285	26
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.61	-0.84	-0.78	-0.70	-0.638	21
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.61	-0.61	-0.69	-0.66	-0.593	20
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.87	-0.82	-0.84	-0.80	-0.707	21
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	30.6	21.9	21.0	23.5	-1.106	21
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	27.5	32.5	26.0	36.9	-1.252	23
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	61.9	61.7	59.1	35.7	-0.807	21
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	30.6	20.8	23.9	29.9	-1.158	22

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد الموريتاني

حلّت موريتانيا في مؤشر الاقتصاد الكلي في المركز الثالث والعشرون في العدد السابع على مستوى المجموعة ككل، وهو نفس المركز في العدد السادس. في حين استحوذت على المركز الثالث والعشرون في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في العدد السابع، مقارنة بالمركز السادس عشر في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية استحوذت موريتانيا على المركز الثاني والعشرون في العدد السابع، مقارنة بالمركز العشرون في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقي	-0.2202	18		
قطاع مالية الحكومة	0.0353	14		
القطاع الخارجي	-0.2833	16		
القطاع النقدي والمصرفي	-0.5194	19		
مؤشر الاقتصاد الكلي	-0.2469	23	23	=
قطاع البنية التحتية	-1.1520	25		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-0.6459	21		
قطاع الحرية الاقتصادية	-1.0553	22		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-0.9511	23	16	↓
المؤشر العام للتنافسية	-0.5990	22	20	↓

17. الجمهورية اليمنية

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.1	-8.5	-1.0	1.5	-0.690	23
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لمكافئ الشرائي PPP) (دولار أمريكي).	..	..	..	..	..	..
معدل التضخم (%).	15.4	19.6	26.0	29.1	-0.177	23
معدل البطالة (%).	13.0	13.6	13.9	13.6	-0.517	19
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	10.9	11.1	10.8	10.9	-0.303	15
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-5.6	-5.1	-1.2	-2.1	0.269	10
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	9.4	6.7	7.4	10.3	-1.710	25
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	29.9	30.5	38.4	32.7	-0.667	19
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.0	60.0	60.0	60.0	0.388	6
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	81.3	80.7	81.5	81.3	-0.126	13
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-64	..	-68	..	0.088	20
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	0.010	0.004	0.004	0.005	-1.680	26
الحرية النقدية (مؤشر من 0 إلى 100)	61.5	42.6	54.6	..	-3.204	25
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	48.2	42.3	37.6	30.5	-1.247	23
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	..	..	..	..	..	..
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	64.8	59.6	75.2	69.2	-0.434	19
الاحتياطيات الرسمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	4.7	8.8	7.4	4.6	-0.771	23
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	3.23	1.34	1.61	1.08	-1.177	24
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	7.6	-10.9	-28.2	-8.4	-1.159	25
شروط التبادل التجاري	150.3	126.1	172.6	..	0.828	6
مؤشر حرية التجارة (من 0 إلى 100)	71.4	70.0	67.4	..	-0.515	18
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	..	..	..	..	..	..
النقل الجوي والشحن إلى إجمالي النقل والشحن العالمي (%).	0.000	0.001	0.001	..	-0.555	23
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	48.3	47.0	46.0	..	-1.958	26
نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية (%)	72.8	73.9	74.9		-1.364	23
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-2.33	-2.36	-2.32	-2.23	-2.149	26
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.79	-1.78	-1.80	-1.85	-1.864	25
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.71	-1.71	-1.67	-1.68	-1.692	26
الحرية الاقتصادية						
نزاهة الحكومة (مؤشر من 0 إلى 100)	20.3	21.9	17.0	..	-1.356	25
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	19.6	22.5	16.5	..	-1.823	25
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	45.1	43.9	46.1	..	-1.544	25
الفعالية القضائية (مؤشر من 0 إلى 100)	22.2	20.1	19.7	..	-1.480	24

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مؤشر تنافسية الاقتصاد اليمني

تحسن مؤشر الاقتصاد الكلي في اليمن في العدد السابع واستحوذت على المركز الرابع العشرون على مستوى المجموعة ككل، مقارنة بالمركز الخامس والعشرون في العدد السادس. في حين استحوذت على المركز السادس والعشرون في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في العدد السابع، مقارنة بالمركز الثالث والعشرون في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية فقد استحوذت اليمن على المركز الخامس والعشرون في العدد السابع، مقارنة بالمركز السادس والعشرون في العدد السادس على مستوى المجموعة ككل.

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقى	-0.3375	20		
قطاع مالية الحكومة	-0.2084	19		
القطاع الخارجى	-0.5426	24		
القطاع النقدى والمصرفى	-0.8574	23		
مؤشر الاقتصاد الكلى	-0.4865	24	25	↑
قطاع البنية التحتية	-0.9693	24		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-1.9016	26		
قطاع الحرية الاقتصادية	-1.6837	25		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-1.5182	26	23	↓
المؤشر العام للتنافسية	-1.0023	25	26	↑

منهجية احتساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية

يهدف مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية إلى قياس القُدرة التنافسية في الدول العربية في ظل الأوضاع الاقتصادية والدولية التي تمر بها. وهو عبارة عن مؤشر مركب يتكون من مؤشرين رئيسيين هما مؤشر قطاع الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، ويتكون كل مؤشر منهما من مجموعة من المؤشرات الفرعية.

تعتمد منهجية حساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية على أسلوب المؤشرات المركبة الذي يتضمن الجمع بين عوامل متعددة ومقاييس فرعية في مؤشر واحد. ويتم اتباع الخطوات المنهجية في إعداد المؤشرات المركبة والموضحة في الإطار *1*.

الإطار (1). منهجية احتساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية

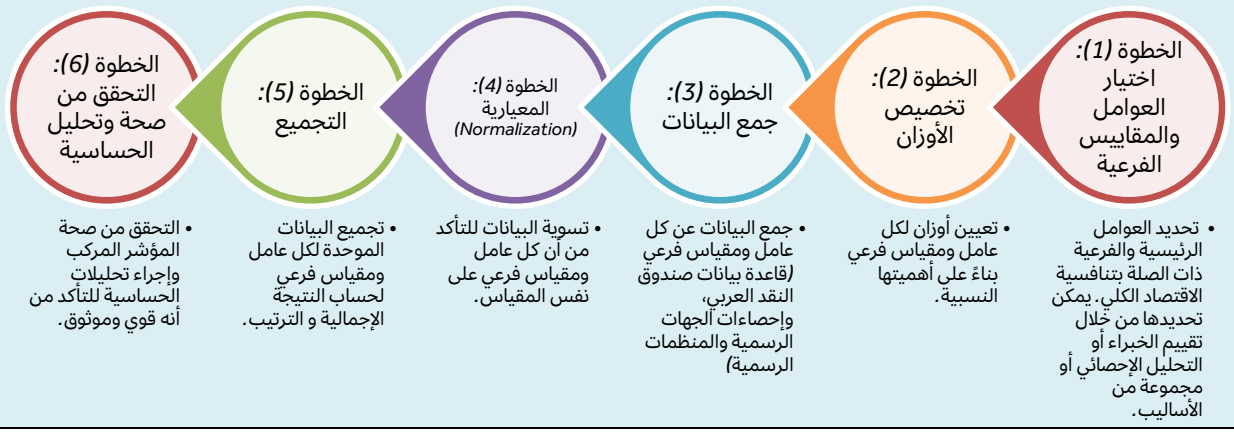

أولا: تحديد العوامل والمقاييس الفرعية

يتكون المؤشر العام الذي يصدره صندوق النقد العربي من مؤشرين رئيسيين هما:

- **مؤشر الاقتصاد الكلي**: يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية.
- **مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار**: يعكس السياسات المختلفة التي يتم تبنيها لتحسين بيئة ومناخ الأعمال، وذلك بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

يتكون المؤشران الرئيسان من سبع محاور مقسمة على النحو التالي:

1. مؤشر الاقتصاد الكلي

يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من أربعة محاور أساسية وتتضمن *18* متغيراً كمياً، وهي:

1.1. المحور الأول: القطاع الحقيقي

يتكون محور القطاع الحقيقي من خمسة متغيرات كمية، هي:

- معدل النمو الحقيقي.
- معدل التضخم.
- معدل البطالة.
- حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمكافيء القوة الشرائية *PPP*.

2.1. المحور الثاني: مالية الحكومة

يتكون محور مالية الحكومة من أربعة متغيرات كمية، هي:

- الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة.
- الفائض/العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر الحرية المالية.
- العبء الضريبي.

3.1. المحور الثالث: القطاع الخارجي

يتكون محور القطاع الخارجي من خمسة متغيرات كمية، هي:

- الانفتاح التجاري.
- الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الاحتياطات الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.
- مؤشر شروط التبادل التجاري، وهي نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد.
- مؤشر حرية التجارة الدولية.

4.1. المحور الرابع: القطاع النقدي والمصرفي

يتكون محور القطاع النقدي والمصرفي من أربعة متغيرات كمية، هي:

- معدل نمو صافي الأصول الأجنبية.
- حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
- السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر الحرية النقدية.

2. مؤشر بيئة وجاذبية الأعمال

يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الأعمال من ثلاثة محاور تضم في مجموعها *11* متغيراً كمياً، وهي على النحو التالي:

1.2. المحور الأول: الحرية الاقتصادية[17]

يركز مؤشر الحرية الاقتصادية على أربعة جوانب رئيسة للبيئة الاقتصادية وريادة الأعمال التي تمارس من خلالها الحكومات الرقابة على السياسات التجارية، من ذلك على سبيل المثال: قواعد القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، وانفتاح السوق. يتم قياس مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال *12* مكونًا، ويتم تصنيف كل منها على مقياس من (*0* إلى *100*) نقطة، والتي يتم حسابها من عدد من المتغيرات الفرعية، بحيث يتم ترجيح مكونات مؤشرات الحرية الاقتصادية الاثني عشر بالتساوي بحيث لا تنحاز النتيجة الإجمالية النهائية تجاه أي مكون أو اتجاه سياسي واحد. تشمل المؤشرات التي تم تضمينها في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية:

- مؤشر حقوق الملكية.
- درجة الحرية المالية (تم نقله إلى مالية الحكومة، وذلك بسبب تضمين جزء في المؤشر عن الدين كنسبة للناتج المحلي)[18]، حيث يتضمن المؤشر متغيرين وهما:
  - متوسط العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لآخر ثلاث سنوات.
  - الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر الفعالية القضائية.
- مؤشر درجة حرية الأعمال التجارية.
- مؤشر نزاهة الحكومة.

2.2. المحور الثاني: المؤسسات والحوكمة الرشيدة

يتضمن محور المؤسسات والحوكمة الرشيدة من ثلاثة متغيرات كمية، هي:

[17] يشمل هذا القطاع على *12* مكون هي: حقوق الملكية، درجة الحرية المالية، درجة الإنفاق الحكومي، درجة الحرية التجارية، درجة حرية العمل، درجة الحرية النقدية، درجة حرية التجارة، درجة حرية الاستثمار، درجة الحرية المالية، درجة النزاهة الحكومية، درجة الفعالية القضائية، نتيجة العبء الضريبي.

[18] يستخدم المؤشر بيانات عن عجز الحكومة العامة والديون التي تشمل جميع مستويات الحكومة (مثل الفيدرالية والولائية والمحلية). في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات الحكومية العامة، يتم استخدام البيانات المتعلقة بنفقات الحكومة المركزية بدلاً من ذلك

- مكافحة الفساد الإداري.
- فاعلية الحكومة.
- سيادة القانون.

3.2. المحور الثالث: البنية التحتية

يتكون من أربعة متغيرات كمية، هي:

- نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان).
- النقل الجوي والشحن كنسبة من إجمالي.
- اشتراكات الهواتف الخلوية (لكل *100* شخص).
- نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء.

ثانياً: تخصيص الأوزان

يتم استخدام أوزان متساوية على مستوى كل المؤشرات الفرعية فيما عدا المؤشرات المتضمنة في محاور القطاع الحقيقي ومالية الحكومة والقطاع النقدي والمصرفي، حيث تعكس هذه الأوزان التباين بين اقتصادات الدول العربية. وقد تم صياغة هذه الأوزان في ضوء مناقشات وآراء مجموعة من الخبراء المعنيين.

ويوضح الجدول التالي الأوزان المستخدمة في حساب مؤشر محوري القطاع الحقيقي ومالية الحكومة. حيث تعبر هذه الأوزان عن أهمية كل مؤشر فرعي داخل المحور الذي ينتمي إليه، اي أن مجموع الأوزان يساوي *100%* على مستوى المحور.

المؤشر الرئيس	المحور	المؤشر الفرعي	الوزن
مؤشر الاقتصاد الكلي	المحور الأول: القطاع الحقيقي	معدل النمو الحقيقي	*40%*
		معدل التضخم	*7.5 %*
		معدل البطالة	*7.5%*
		حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	*25 %*
		نصيب الفرد بأسعار القوة الشرائية	*20%*
	المحور الثاني:	الفائض والعجز كنسبة للناتج المحلي.	*25%*
		الإيرادات العامة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي	*35%*
	مالية الحكومة	مؤشر الحرية المالية	*35%*
		الإيرادات الضريبية نسبة من إجمالي الإيرادات	*5%*
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	المحور الرابع: القطاع النقدي والمصرفي	معدل نمو صافي الأصول الأجنبية	*40%*
		حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	*30%*
		نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	*10%*
		السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	*15%*
		مؤشر الحرية النقدية	*5%*

ثالثاً: معايرة البيانات

المعايرة (*Normalization*) هي عملية تحويل البيانات الأولية إلى مقياس مشترك للتأكد من أن كل عامل ومقياس فرعي قابل للمقارنة ويمكن تجميعه في مؤشر مركب. هناك عدة طرق لمعايرة البيانات، اعتمادًا على نوع البيانات وتوزيع القيم، منها طريقة الحد الأدنى لمعايرة (*Min-max normalization*)، درجة *Z* (*Z-score normalization*) والتي تتضمن توحيد البيانات عن طريق طرحها من المتوسط وقسمة المحصلة على الانحراف المعياري، وطريقة التحويل اللوغاريتمي (*Log transformation*) التي تتضمن أخذ لوغاريتم البيانات لتقليل تأثير القيم القصوى وضغط نطاق القيم، وطريقة تحويل الرتبة (*Rank transformation*) التي تتضمن تعيين مرتبة لكل قيمة أولية بناءً على موقعها في التوزيع، مع تعيين أدنى قيمة على المرتبة *1* وأعلى قيمة يتم تعيين رتبة مساوية لإجمالي عدد القيم.

ويعتمد تقرير تنافسية الاقتصادات العربية على طريقة (*Z-Score*) لمعايرة البيانات لاحتساب مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية، حيث يتم تقدير مؤشرات القطاعات المختلفة بطرح قيمة المُتغير المسجل لدولة ما من المتوسط الحسابي لنفس المتغير لمجموع الدول المدرجة في التقرير، ثم قسمتها على الانحراف المعياري لجميع الدول، يعقب ذلك ترتيب الدول تنازلياً من حيث مستويات التنافسية، (الإطار *2*).

رابعاً: مصادر البيانات:

يتم الحصول على البيانات الخاصة باحتساب المؤشرات الفرعية، من عدة مصادر، تشمل:

- قاعدة البيانات الاقتصادية الخاصة بصندوق النقد العربي.
- قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد الدولي.
- قاعدة مؤشرات التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي.
- قاعدة البيانات الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
- قاعدة البيانات الخاصة بمنظمة العمل الدولية.

خامساً: التجميع:

يتم حساب قيمة المؤشر على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: حساب قيم المؤشرات للمحاور الفرعية باستخدام أسلوب المتوسط الحسابي المرجح باستخدام الأوزان الموضحة سابقاً بالنسبة لمحوري القطاع الحقيقي ومالية الحكومة.

المرحلة الثانية: حساب المؤشرين الرئيسين وهما مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي البسيط لقيم المؤشرات الفرعية للمحاور التي يتكون منها كل مؤشر رئيس.

المرحلة الثالثة: حساب قيمة المؤشر العام لتنافسية الدول العربية كمتوسط حسابي بسيط لقيم مؤشري الاقتصاد الكلي وبيئة وجاذبية الاستثمار.

ملاحظات:

- يتم حساب مؤشر تنافسية الدول العربية خلال فترة مرجعية تمتد على أربع سنوات وذلك للتغلب على مشكلة توفر البيانات لبعض الدول.
- يتم قياس المؤشر لجميع الدول العربية خلال باستثناء خمسة دول هي: جيبوتي وسورية والصُومال وفلسطين والقُمر المتحدة لعدم توفر بيانات كافية حولها.
- لأغراض المقارنة، يتم حساب مؤشر التقرير تنافسية الاقتصادات لتسع دول مرجعية من أقاليم مُختلفة هي: الهند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا، والبرازيل، وتركيا، وإسبانيا، وجنوب أفريقيا، خلال الفترة الزمنية محل التقرير.

الإطار (2). طريقة معايرة البيانات الخاصة بالتقرير

تُقدر مؤشرات القطاعات باعتماد طريقة المنهجية المعيارية، ذلك بطرح قيمة المتغير المسجل لدولة ما من المتوسط الحسابى لنفس المتغير لمجموع الدول المدرجة فى التقرير، ثم قسمتها على الانحراف المعيارى لجميع الدول. بحيث يساوي متوسط المؤشر صفر وقيمته المعيارية واحد.

يقدر المؤشر كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc}^{t} - \overline{x_q}^{t}}{\sigma_q^{t}}$$

تشير " I_{qc}^{t} " إلى قيمة المُؤشر بالنسبة للمتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة "t"، بينما تشير " x_{qc}^{t}" إلى قيمة المتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة "t"، وتدل "$\overline{x_q}^{t}$" على المتوسط الحسابي للمتغير "q" للدول المدرجة في المؤشر خلال الفترة. أما "σ_q^{t}" فتشير إلى الانحراف المعياري لقيم المُتغير"q" خلال الفترة "t". في حالة بعض المُتغيرات كالتضخم والبطالة التي يُعد ارتفاعها ليس في صالح الدول، فإن المُؤشر يُقاس كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{\bar{x}_q{}^{t} - x_{qc}^{t}}{\sigma_q^{t}}$$

المصادر

1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المُوحد، 2023 وأعداد مختلفة.
2. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.
3. صندوق النقد الدولي (2013)، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة المحلية، المبادئ التوجيهية لاعداد نموذج قياسي للبيانات.
4. منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، قاعدة البيانات الإحصائية.
5. *Boeing (2018), World Air Cargo Forecast (2018-2037).*
6. *ILO, Labor Statistical Database.*
7. *IMD, World Competitiveness Yearbook, Appendix I: Methodology and Principles of Analysis, World Competitiveness Center, 2019.*
8. *Innovation Agenda: "A Policy Statement on American Competitiveness", 2008.*
9. *International Monetary Fund, World Economic Outlook Database October, 2022.*
10. *Paul R. Krugman, "Making Sense of the Competitiveness Debate", Oxford review of Economic Policy, Massachusetts Institute of Technology, 1996.*
11. *OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, methodology and user guide, 2008.*
12. *The Heritage Foundation, Index of Economic Freedom, 2022.*
13. *The World Economic Forum. The Global Competitiveness Report 2022,* www.weforum.org.
14. *UNCTAD Statistical Database, www.unctad.org.*
15. *World Bank, World development indicators Database, www.worldbank.org .*

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971+
فاكس: 6326454 2 971+
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae